



المجلد الثاني

الأكاديمية العربية

للعلوم المالية والمصرفية - صنعاء

قسم المحاسبة

برنامج الماجستير

تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن

(دراسة ميدانية)

إعداد

محمد علي محمد الجابري

إشراف

د. رضوان علي خالد

قدمت هذه الدراسة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

2014-1435

آية قرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۚ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

صدق الله العظيم

سورة البقرة - آية رقم (32)

الإهداء

إلى نبع الحنان الذي لا ينضب,,,,,,، أمي الغالية

إلى من جعل مشواري العلمي ممكناً،،،،، والدي العزيز

إلى من ساندني وأزرنني في دربي,,,,,, زوجتي الصابرة

بكل الحب،.....إلى أبنائي الذين صبروا على غيابي

بكل الرفق والاحترام.....إلى إخوتي وأخواتي

بكل التقدير،،،،،،،،،، إلى كل أقاربي وأصدقائي

أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والشكر لله العظيم سبحانه وتعالى أحمدته حمداً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقني لإنجاز هذه الدراسة، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد بن عبدالله الصادق الأمين وعلى اله الطيبين الطاهرين. وبعد

يطيب لي في هذا المقام أن أتقدم بالشكر ووافر الامتنان إلى الدكتور الفاضل/ رضوان على خالد، على تفضله بالإشراف على هذه الدراسة والذي دامت توجيهاته الدقيقة والموضوعية مشعلاً لي في جميع مراحل إعداد الدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وأساتذتها الأفاضل لما قدموه لي من مساعدة ومساندة مكنتني من المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى العاملين في شركات التأمين اليمنية لتعاونها معي في الدراسة العملية لهذه الدراسة.

وأخيراً لا يفوتني تقديم شكري إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاح وتقديم هذا العمل المتواضع.

والله ولي التوفيق والنجاح

الباحث

قائمة المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
1	الإهداء.	ب
2	شكر وعرفان.	ج
3	قائمة المحتويات.	د
4	قائمة الجداول.	و
5	قائمة الأشكال.	ح
6	قائمة الملاحق.	ط
7	ملخص الدراسة.	ي
8	الإطار العام للدراسة	1
9	المقدمة.	2
10	مشكلة الدراسة.	3
11	أهمية الدراسة.	3
12	أهداف الدراسة.	4
13	منهجية الدراسة.	5
14	الفرضيات.	5
15	محددات الدراسة.	6
16	مصطلحات في الدراسة الميدانية.	6
17	هيكل الدراسة.	8
18	الفصل الأول: التدقيق الداخلي ودوره في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	9
19	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي.	11
20	لمحة تاريخية للتدقيق الداخلي.	12
21	مفهوم التدقيق الداخلي.	12
22	أهمية التدقيق الداخلي ودوره في إضافة القيمة.	14
23	أهداف ومجال ونطاق التدقيق الداخلي.	16
24	خصائص التدقيق الداخلي.	18
25	أنواع التدقيق الداخلي.	19
26	استقلال وموضوعية المدقق الداخلي.	20

م	الموضوع	رقم الصفحة
27	مكانة المدقق الداخلي في الشركة.	22
28	المتطلبات المعرفية والحرفية وأخلاقيات مهنة التدقيق.	23
29	خلاصة المبحث الأول.	27
30	المبحث الثاني: الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية.	28
31	مفهوم الرقابة الداخلية.	29
32	أهمية الرقابة الداخلية.	29
33	أهداف الرقابة الداخلية.	30
34	المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.	31
35	مسئولية المدقق الداخلي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية.	33
36	الرقابة الإلكترونية وأهميتها.	35
37	خصائص نظام الرقابة الإلكترونية.	36
38	أساليب وإجراءات الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني.	37
39	التدقيق الإلكتروني وفحص نظام الرقابة الداخلية.	42
40	إجراءات التدقيق الإلكتروني.	44
41	شركات التأمين.	45
42	التدقيق الداخلي في شركات التأمين.	46
43	خلاصة المبحث الأول.	48
44	خلاصة الفصل الأول.	49
45	الفصل الثاني: الدراسات السابقة	51
46	الدراسات باللغة العربية.	60-53
47	الدراسات باللغة الإنجليزية.	62-60
48	التعليق على الدراسات السابقة.	63
49	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	64
50	المبحث الأول: منهجية الدراسة.	66
51	فرضيات الدراسة.	66
52	مجتمع وعينة الدراسة.	67
53	تصميم واختبار أداة جمع البيانات.	67
54	الأساليب الإحصائية المستخدمة.	68

رقم الصفحة	الموضوع	م
68	اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية.	55
102-70	المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.	56
104-103	الخلاصة والنتائج والتوصيات.	57
109-106	قائمة المراجع والمصادر.	58
118-110	الملاحق.	59

قائمة الجداول

م	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	جدول رقم (1) يوضح توزيع الاستبيانات.	68
2	جدول رقم (2) يوضح ثبات الاستبيان.	68
3	جدول رقم (3) يوضح وصف العينة حسب المؤهل.	70
4	جدول رقم (4) يوضح وصف العينة حسب التخصص.	70
5	جدول رقم (5) يوضح وصف العينة حسب الشهادة المهنية.	71
6	جدول رقم (6) يوضح وصف العينة حسب سنوات الخبرة.	71
7	جدول رقم (7) يوضح وصف العينة حسب العمر.	72
8	جدول رقم (8) يوضح وصف العينة حسب الوظيفة.	72
9	جدول رقم (98) يوضح حدود فئات دلالة الإجابة والحكم عليها لفظياً.	73
10	جدول رقم (10) يوضح أداء أفراد العينة للسؤال العام.	74
11	جدول رقم (11) يوضح نتائج أفراد عينة الدراسة لجميع فقرات الاستبيان.	77-75
12	جدول رقم (12) يوضح أداء أفراد العينة حول مدى إدراك المدققين الداخليين لأهمية دورهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية.	78
13	جدول رقم (13) يوضح نتائج أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الأول.	79
14	جدول رقم (14) يوضح أداء أفراد العينة حول دور المدقق الداخلي في ظل- الأتمتة-في تحسين نظام الرقابة الداخلية.	81
15	جدول رقم (15) يوضح نتائج أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الثاني.	83-82
16	جدول رقم (16) يوضح أداء أفراد العينة حول مدى تأثير خبرة وكفاءة المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية.	85
17	جدول رقم (17) يوضح نتائج أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الثالث.	86
18	جدول رقم (18) يوضح أداء أفراد العينة حول مدى تأثير التزام المدقق الداخلي برفع التقارير في تحسين نظام الرقابة الداخلية.	88
19	جدول رقم (19) يوضح نتائج أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الرابع.	89
20	جدول رقم (20) يوضح أداء أفراد العينة حول مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية.	91
21	جدول رقم (21) يوضح نتائج أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الخامس.	92

م	عنوان الجدول	رقم الصفحة
22	جدول رقم (22) يوضح أداء أفراد العينة حول تحديد أهم الصعوبات التي تؤثر على دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية.	94
23	جدول رقم (23) يوضح نتائج أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور السادس.	95
24	جدول رقم (24) يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى.	97
25	جدول رقم (25) يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية.	98
26	جدول رقم (26) يوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة.	99
27	جدول رقم (27) يوضح نتائج اختبار الفرضية الرابعة.	100
28	جدول رقم (28) يوضح نتائج اختبار الفرضية الخامسة.	101
29	جدول رقم (29) يوضح نتائج اختبار الفرضية السادسة.	102

قائمة الأشكال

م	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	شكل رقم (2) يوضح مقومات نظام الرقابة الداخلية.	33
2	شكل رقم (3) يوضح موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية.	34

قائمة الملاحق

م	اسم الملحق	رقم الصفحة
3	ملحق رقم (1) استبانة الدراسة.	111
4	ملحق رقم (2) أسماء شركات التأمين.	117
5	ملحق رقم (3) أسماء محكمي الاستبانة.	118

ملخص الدراسة

تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات

المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن (دراسة ميدانية)

هدفت الدراسة إلى تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانته تم توزيعها على عينة الدراسة التي تمثلت في المدققين الداخليين، في الإدارات العامة للمراكز الرئيسية لشركات التأمين في مدينة صنعاء، وبلغ عددها (35) استبانته.

وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومن خلال تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى وجود تأثير كبير لدور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن وذلك من خلال الآتي:

1- إن خبرة وكفاءة المدقق الداخلي لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية

2- التزام المدقق الداخلي برفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة متضمنة أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية له تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

3- أن يتمتع المدقق بالحيادية والنزاهة له دور هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

4- أن هناك عدد من الصعوبات التي تؤثر على دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية أهمها: تقييد صلاحيات التدقيق والفحص من قبل الإدارة التنفيذية، ضعف الإلمام باللوائح والأنظمة وضعف قدرة المدقق الداخلي على تتبع مسارات العملية المحاسبية في النظم الإلكترونية وضعف التأهيل وصعوبة التواصل مع مجلس الإدارة.

وبناءً على النتائج السابقة توصى الدراسة شركات التأمين منح المدققين الداخليين فيها الصلاحيات الكاملة التي تساعد على القيام بالمهام المنوطة بهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية.

الإطار العام للدراسة

1. المقدمة
2. مشكلة الدراسة
3. أهمية الدراسة
4. أهداف الدراسة
5. منهجية الدراسة
6. الفرضيات
7. محددات الدراسة
8. من مصطلحات الدراسة الميدانية
9. هيكل الدراسة

1- المقدمة:

إن زيادة واتساع نطاق الأنشطة الاقتصادية في المجالات المختلفة في الآونة الأخيرة وكذلك تعدد المساهمين وبروز الإدارة المنفصلة عن الشركاء، وكذلك الاحتياج للتقارير الدورية والسنوية التي تفيد في تقييم كفاءة الإدارة واستخدامها الأمثل والكفاءة للموارد الاقتصادية أدى هذا إلى زيادة الاهتمام وإبراز دور الرقابة والتدقيق وهذا لا يؤدي دورة بشكل فعال إلا بوجود إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بالتقييم الداخلي لمدى فعالية الإدارة داخل المشروعات والأجهزة والمنشآت على اختلاف أنواعها وأشكالها، وهذا الدور يدخل في الأنظمة والسياسات والإجراءات الرقابية المطبقة.

وتعتبر إدارة التدقيق الداخلي من أهم أدوات الرقابة بصفة عامة حيث يتوقف على مدى نجاحها وفعاليتها إلى حد كبير، نجاح وفاعلية رقابة ومتابعة وتقييم أداء الأنشطة المختلفة في المجالات المختلفة، لذلك زادت الحاجة إلى تدعيم دور التدقيق الداخلي وتطويره حفاظاً على أصول وممتلكات المنشأة من الضياع والسرقة.

ومما لا شك فيه أن وجود نظام قوي وفعال للتدقيق الداخلي في أي منشأة يساعد على اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء قبل وقوعها حتى يمكن تجنبها وهذا هو جوهر التدقيق الداخلي السليم، ومن ناحية أخرى فإن الرقابة الفعالة ضرورية لضمان تحقيق أفضل النتائج بالنسبة لأنشطة المنشأة المختلفة (الإنتاجية أو الخدمية) كما أنها تساعد إدارة المنشأة على تنفيذ مهامها بطريقة مناسبة.

إن الاهتمام بمهنة التدقيق الداخلي من قبل الإدارات الحديثة في المنشآت بوتيرة عالية يرجع إلى الفضائح والانهيارات التي حصلت في الكثير من الشركات وأشهرها شركة أنرون الأمريكية للطاقة وشركة وولدكوم والتي سلطت الضوء على ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وبالتالي أعطت اهتماماً أكبر بالتدقيق الداخلي ودوره في الشركات الحديثة حيث أشارت دراسة (Strine Jr, 2002) إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لانهيار شركة أنرون هو ضعف استقلال التدقيق الداخلي وبالتالي فإنها تعتبر أحد شركاء وقوع الكارثة.

لذلك يتميز عالمنا المعاصر بدرجة عالية من التعقيد والتشابك والتغير وخاصة في الأمور المالية والمحاسبية وتدقيق الحسابات ، وذلك نتيجة للتطورات التكنولوجية المتسارعة والمتلاحقة في أساليب ووسائل الاتصال ونظم المعلومات المحاسبية والتي تختص بإنتاج المعلومات المتعلقة بالمنشأة وتوصيلها إلي المستخدمين الداخليين والخارجيين، إضافة إلي ظهور المنشآت العملاقة ذات الفروع والأقسام وأخرى متعددة الجنسيات واشتدت المنافسة بين المنشآت ، الأمر الذي يستلزم اتخاذ قرارات سريعة وفعالة ، حتى تتمكن المنظمة من الاستمرار والحفاظ على ميزاتها في السوق ، مما يتطلب العمل علي تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية بهدف تحديد نوع وحجم البيانات وكيفية جمعها ومعالجتها وتحليلها ووجود الرقابة الفاعلة عليها وتدقيق مخرجاتها لكي تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرار .

ويرجع الاهتمام بموضوع التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية إلى ضرورة تفعيل دور التدقيق الداخلي من خلال تتبع جوانب القصور والثغرات التي تؤدي إلى ضعف الرقابة الداخلية للعمل على رفع كفاءة وتحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في المنشأة بصورة سليمة وبما يحقق أهداف المنشأة.

2- مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي:

"ما مدى تأثير دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات

المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن؟

3- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الحاجة الماسة إلي تطوير نظام الرقابة الداخلية ورفع كفاءته، لذلك يلاحظ من خلال الممارسات العملية في التدقيق الداخلي إن دور المدقق الداخلي في معظم الشركات محصورا على المراجعة الحسابية واكتشاف الأخطاء والغش مع إغفال دور مهم للتدقيق الداخلي إلي جانب مراجعة الحسابات وهو العمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية ورفع تقرير إلى رئيس مجلس

الإدارة يتضمن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية والتوصيات اللازمة للعمل على تحسينها لرفع كفاءة النظام المحاسبي.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من كونها تسلط الضوء على التدقيق الداخلي وعلى الخدمات التي يقدمها للعمل على تحسين ورفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركات وخصوصاً شركات التأمين العاملة في اليمن.

كما إن أهمية هذه الدراسة تتبع من أهمية قطاع التأمين في خدمة الاقتصاد وخدمة أفراد المجتمع ولارتباط كفاءة ونجاح هذا القطاع بكفاءة ونجاح الاقتصاد الوطني.

4- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تحديد دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- 1- تحديد مدى إدراك المدققين الداخليين لأهمية دورهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.
- 2- تحديد دور المدقق الداخلي في ظل الأتمتة في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن.
- 3- تحديد مدى تأثير خبرة وكفاءة المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن.
- 4- تقييم مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن.
- 5- تقييم مدى تأثير التزام المدقق الداخلي برفع تقارير متضمنة نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وتحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.
- 6- تحديد الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي أثناء فحص نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

7-تقديم توصيات قد تسهم في تحسين دور المدقق الداخلي للقيام بعملية رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن.

5-منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي في تناول الأدب المحاسبي السابق في هذا الموضوع. وكذلك النزول الميداني إلى شركات التأمين في اليمن وهي ثلاثة عشر شركة من خلال استخدام استبانة تُعد لهذا الغرض.

6-الفرضيات:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى إدراك المدققين الداخليين لأهمية دورهم وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الداخلي في ظل الأتمتة وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة وكفاءة المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام المدققين الداخليين برفع تقارير متضمنة نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية إلى الجهة المخولة وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

6- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل

✗ مدى إدراك المدققين لأهمية دورهم.

✗ الأتمتة.

✗ الخبرة والكفاءة.

✗ رفع التقارير.

✗ الاستقلالية.

✗ الصعوبات.

المتغير التابع

❖ تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

7-محددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على استقصاء آراء المدققين الداخليين في الإدارات العامة بالمراكز الرئيسية لشركات التأمين العاملة في الجمهورية اليمنية في مدينة صنعاء حول تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية وذلك لان شركات التأمين في المحافظات هي فروع للمراكز الرئيسية في صنعاء وتواجد إدارات التدقيق في المراكز الرئيسية فقط ويتم التدقيق في الفروع عبر النزول من المركز الرئيسي.

8- من مصطلحات الدراسة:

1-شهادة (المحاسب القانوني المعتمد CPA): هي شهادة تُمنح من قبل معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين بالولايات المتحدة لإضفاء صفة الاعتماد المهني العالمي للعاملين بالمجال، حيث يحظى من

يحملونها باحترام المجتمع المحاسبي ويحصلون على الفرصة الكاملة للتأهل للوظائف القيادية في مجالهم ، كما أنها تضيف الصفة المهنية على ممارساتهم في هذا المجال.

الفئات الوظيفية المرشحة للحصول على الشهادة: العاملين في مجال التدقيق الداخلي والخارجي، المحاسبين في الشركات والبنوك، المدراء الماليين ورؤساء إدارات الحسابات، العاملون في قطاع التمويل بالقطاع الحكومي والخاص، خريجي كليات التجارة.

متطلبات الحصول على الشهادة: الحصول على مؤهل جامعي درجة البكالوريوس في المجال، خبرة عملية لا تقل عن عامين في مجال التدقيق ويشترط لأداء الامتحان الخاص بها داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو الجزر التابعة لها. وقد تم السماح بالاختبار خارج الولايات المتحدة من النصف الثاني لعام 2011 في الدول الآتية: البحرين- الكويت- اليابان- لبنان- الإمارات- وقد أضيفت البرازيل وكندا لاحقاً إلى قائمة الدول المتاحة فيها الاختبار.

2-شهادة (المحاسب العربي المهني المعتمد ACPA): هي شهادة تُمنح من قبل المجمع العربي للمحاسبين القانونيين والتي تصدر من جامعة كامبردج (بريطانيا) معترف بها لدى القطاعين العام والخاص في بعض الدول العربية مثل (الإمارات والأردن وفلسطين واليمن والعراق) ولدى القطاع الخاص في السعودية وبعض دول الخليج الأخرى. الفئة المستفيدة من هذه الشهادة المهنية هم ممن يعملون في مهنة المحاسبة والتدقيق.

متطلبات الحصول على الشهادة: أن يكون المتقدم حاصلاً على شهادة البكالوريوس في (المحاسبة وإدارة الأعمال والاقتصاد والإحصاء والتسويق أما الدبلوم فيتم ذلك بعد قيامهم بتقديم امتحان باللغة الإنجليزية)

3-شهادة (مدقق داخلي معتمد CIA): هي شهادة تُمنح من قبل معهد المدققين الداخليين بالولايات المتحدة لإضفاء صفة الاعتماد المهني على العاملين في مجال التدقيق الداخلي من خلال التدريب المكثف على موضوعات ومجالات المعرفة المطلوبة للحصول على هذه الشهادة، وذلك لتوثيق خبرتهم التي تمكنهم من تولي مناصب قيادية في مجال التدقيق الداخلي. الفئة المستفيدة من هذه الشهادة المهنية هم كافة المتخصصين والعاملين في مجال التدقيق المالي والإداري بالشركات والبنوك.

متطلبات الحصول على الشهادة: الحصول على مؤهل جامعي درجة البكالوريوس في المجال، خبرة عملية لا تقل عن عامين في مجال التدقيق الداخلي أو مجال ذي صلة كالتدقيق الخارجي أو توكيد الجودة أو الرقابة الداخلية، درجة الماجستير تعادل عاماً من الخبرة في المجال.

9- هيكل الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، يتضمن الفصل الأول الإطار النظري، ويتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة، فيما يتناول الفصل الثالث الدراسة الميدانية في شركات التأمين العاملة في اليمن في إدارات التدقيق الداخلي، مشتملاً منهجية الدراسة ووصف عينة ومجتمع الدراسة وتحليل النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول

**التدقيق الداخلي ودوره في تحسين نظام الرقابة الداخلية
لنظم المعلومات المحاسبية**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

**المبحث الثاني: الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في بيئة
نظم المعلومات المحاسبية**

الفصل الأول: التدقيق الداخلي ودوره في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي بشكل يظهر الدور الذي يمكن أن يقوم به التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني سنناقش مفهوم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في بيئة نظم المعلومات المحاسبية. وذلك من خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الأول/ مفهوم التدقيق الداخلي وأهميته وأهدافه ومكانة المدقق الداخلي في المنشآت والمتطلبات المعرفية والحرفية وأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي.
- المبحث الثاني / مفهوم وأهمية وإجراءات الرقابة الداخلية الإلكترونية ومسئولية المدقق الداخلي تجاهها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

يهدف هذا المبحث إلى تناول الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي وذلك من خلال مناقشة النقاط

التالية:

- 1- لمحة تاريخية للتدقيق الداخلي.
- 2- مفهوم التدقيق الداخلي.
- 3- أهمية التدقيق الداخلي ودوره في إضافة القيمة.
- 4- أهداف ومجال ونطاق التدقيق الداخلي.
- 5- خصائص التدقيق الداخلي.
- 6- أنواع التدقيق الداخلي.
- 7- استقلال وموضوعية المدقق الداخلي.
- 8- مكانة المدقق الداخلي في الشركة.
- 9- المتطلبات المعرفية والحرفية وأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي.

1-لمحة تاريخية للتدقيق الداخلي:

ظهر التدقيق الداخلي منذ حوالي ثلاثين عاماً، وبالتالي فهو يعتبر حديث بالمقارنة بالمراجعة الخارجية وقد لاقى التدقيق الداخلي قبولاً كبيراً من الدول المتقدمة ، واقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء إن وجدت ولكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاقه بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بالمعلومات وبهذا يصبح التدقيق الداخلي إدارة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وانعكس التطور السابق على شكل برنامج المراجعة، فقد كان البرنامج في السنوات الأولى لظهور التدقيق يركز على تدقيق العمليات المحاسبية والمالية ولكن بعد توسيع نطاق التدقيق أصبح برنامج التدقيق يتضمن تقييم نواحي النشاط الأخرى. ومن العوامل التي ساعدت على تطور التدقيق الداخلي ما يلي:

- 1- الحاجة إلى وسائل لاكتشاف الأخطاء والغش.
- 2- ظهور المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً.
- 3- الحاجة إلى كشوف دورية دقيقة حسابياً وموضوعياً.
- 4- ظهور البنوك وشركات التأمين أدى إلى ظهور الحاجة للتدقيق الداخلي لكي يقوم بتدقيق العمليات أولاً بأول.

وقد أدى الاعتراف بالتدقيق الداخلي كمهنة إلى إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة عام 1941م، وقام هذا المعهد بوضع المعايير اللازمة للالتزام بها عند ممارسة مهنة التدقيق. (محمد، 1987: 165)

2- مفهوم التدقيق الداخلي:

يعرف التدقيق الداخلي على أنه "وظيفة تقويم مستقلة يتم إنشائها داخل المنشأة لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة وهدف التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية وذلك بتزويدهم بالبيانات والمعلومات التحليلية وعمل الدراسات وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي يتم تدقيقها. (الوردات، 2006: 30-32)

كما عرف (الصبان وآخرون، 1996: 31) التدقيق الداخلي بأنه " وظيفة تقييم مستقلة داخل التنظيم المعين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم " ومن الواضح أن هذا التعريف يشير إلى شمول التدقيق الداخلي لجميع الأنشطة داخل المنشأة وبالتالي لا يقتصر على النشاط المالي والمحاسبي كما يشير إلى استقلالية التدقيق الداخلي عن الوظائف الأخرى في المشروع وأنها وظيفة تقييمه.

وعرف (عبدالله، 2000، 246) التدقيق الداخلي بأنه: مجموعة أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع وفي التأكد من إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم ، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات الواجب إدخالها عليها، وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

إما بالنسبة للمنظمات المهنية، فمعهد المدققين الداخليين (IIA) قد قدم تعريف خاص به والذي لاقى اعترافاً أكبر من قبل الممتهنيين والمستفيدين من وظيفة التدقيق الداخلي، حيث عرف التدقيق الداخلي على أنه " نشاط تأميني واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة إكساب المنظمة آلية منظمة ومنهج انضباطي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة. (IIA، 2004) "

ويشير هذا التعريف الصادر من أهم المنظمات المتخصصة بالتدقيق الداخلي إلى التطورات المهمة التي حدثت في وظيفة التدقيق الداخلي من حيث النطاق والمسؤوليات المنوطة بهذه الوظيفة وكذلك من حيث الأهمية والدور الذي تلعبه في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، كما يؤكد على دور التدقيق الداخلي كنشاط استشاري وتأمين موضوعي ويوضح بما لا لبس فيه دور التدقيق الداخلي في زيادة القيمة وتحسين الأداء بالنسبة للعمليات الخاصة بالمنشأة ويعكس الدور الذي يتبناه معهد المدققين الداخليين في إدارة المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية ودعم الاستثمارات المالية.

كذلك عرف (المجمع العربي للمحاسبين، 2001: 226) التدقيق الداخلي بأنه " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى

تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى".

وبلاحظ من خلال استعراض التعريفات السابقة التطورات والاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي في الآتي: (المجمع العربي للمحاسبين، 2001: 227)

- ❖ نشاط داخلي مستقل في المنشأة.
- ❖ أداة رقابية بغرض انتقاد وتقييم جميع الرقابات الأخرى (داخل الأقسام) التي تكونها الإدارة.
- ❖ وظيفة استشارية أكثر منها وظيفية تنفيذية.
- ❖ يمتد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية، بما فيها الرقابة المحاسبية، والضبط الداخلي.
- ❖ تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.
- ❖ المدقق الداخلي لا يجب أن يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بتدقيقه.

3- أهمية التدقيق الداخلي ودوره في إضافة القيمة:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي (المجمع العربي للمحاسبين أ، 2001: 226).

ولا شك أن أهمية التدقيق الداخلي تتمثل في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة، حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني إنما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للشركة ووضع المعهد كهدف نهائي واستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي، وأشار المعهد إلى أن إضافة القيمة تتم من خلال تحسين وزيادة فرص إنجاز أهداف المنظمة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة. لذلك فإن إضافة القيمة للشركة تتحقق من خلال قيامها بواجبها التقويمي والبنائي، وتتحقق إضافة القيمة من خلال دعم قدرة إدارة التنظيم على تحقيق أهداف التنظيم الاستراتيجية وبما يتسق مع توقعات أصحاب المصلحة بأداء خليط من الأنشطة التأكيدية والتأمينية والاستشارية في إطار من الاستقلال والموضوعية. (الملل، 2007: 105)

ويناقش الباحثون في كيفية قيام هذه الوظيفة بإضافة القيمة ويقررون في أن هدف إضافة القيمة بالنسبة للتدقيق الداخلي يدفعنا في البداية لتحديد من هو المستفيد من خدمات التدقيق الداخلي.

(Anderson,2004, 99)

حيث يرى (خليل،2003: 410) انه لمعرفة القيمة المضافة الناتجة عن التدقيق الداخلي فان المطلوب تحديد الأمور التالية: -

1- تحديد الأطراف ذات المصلحة في التنظيم(داخلية/خارجية) وبالتالي ذات المصلحة في وظيفة التدقيق الداخلي.

2- تحديد توقعات تلك الأطراف من وظيفة التدقيق الداخلي وبما يمكن من إضافة القيمة.

3- تحديد الطاقات والموارد اللازمة لمنهج إضافة القيمة.

4- تقييم مهارة وأنشطة وظيفة التدقيق بما يتناسب مع منهج إضافة القيمة.

فعندما كان المستفيد من خدمات التدقيق الداخلي هو الإدارة العليا عبر كون التدقيق الداخلي يمثل عيون وآذان الإدارة فانه كان يساهم بإضافة القيمة بواسطة ضمان الحماية الكاملة للأصول وضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات عبر ما يقدمه من توصيات إلى الإدارة العليا بالخصوص، أما حين تطورت هذه الوظيفة وأصبح المستفيد من خدمات هذه الوظيفة يضيف قيمة بواسطة تحسين كفاءة وفعالية العمل ومنح الثقة للمعلومات والبيانات المالية وغير المالية وضمان التزام الإدارة العليا بمتطلبات الحوكمة والإدارة السليمة وهذا ما جعل المستفيد من خدمات وظيفة التدقيق الداخلي يتخطى حتى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة ليشمل المدقق الخارجي ، والمساهمين ، والزبائن ، والموردين، والأسواق المالية بمعنى جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة والتي تشكل ما يمكن أن يطلق عليه سلسلة القيمة (Anderson,2004, 102)

وتكمن أهمية التدقيق الداخلي في كونه رقابة فعالة تساعد إدارة المنشأة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول المنشأة، إضافة إلى أنه يعتبر عين وأذن المراجع الخارجي، وأهم آليات التحكم المؤسسي، لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي: (جربوع،2008: 128)

1- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها.

2- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمنشأة.

- 3- حاجة إدارة المنشأة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات.
- 4- حاجة إدارة المنشأة إلى حماية وصيانة أموال المنشأة من الغش والسرقة والأخطاء.
- 5- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي، والرقابة الحكومية، والتسعيرة.
- 6- تطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختباريه تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.

4- أهداف ومجال ونطاق التدقيق الداخلي:

لقد حدد معهد المدققين الداخليين هدف التدقيق الداخلي بشكل عام بأنه تحسين وإضافة القيمة لعمليات المنشأة حيث أشار التعريف الصادر بوضوح إلى ذلك وأشار الكاشف إلى أن قدرة وفاعلية التدقيق الداخلي على خلق قيمة للمنشأة يتوقف على أمرين:

الأول: ضرورة توافر الفهم المشترك لدى المدققين الداخليين والأطراف المستفيدة من خدماتهم لكيفية جعل التدقيق الداخلي نشاطاً مضيفاً للقيمة

الثاني: النظر إلى وظيفة التدقيق الداخلي في ضوء سلسلة القيمة والأطراف المستفيدة من تلك القيمة للتدقيق الداخلي هدفين أساسيين هما:

1- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية المصرح بها في المستويات الإدارية المختلفة.

2- التحقق من مدى كفاءة وفعالية أداء الإدارات والأقسام المختلفة. (الكاشف، 2000: 43)

وقد حدد باحثون آخرون أهداف التدقيق الداخلي من زاوية أخرى بهدفين أساسيين آخرين هما هدف حماية وهدف بناء (عبدالله، 1994: 251)، وهدف الحماية يقصد به الدور الذي يضطلع به المدقق الداخلي لتقييم وتدقيق الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الأمور التالية: (المجمع العربي للمحاسبين أ، 2001: 228)

- 1- دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية.
- 2- إن أصول المنشأة قد تم المحاسبة عنها وإنها محاطة بالحماية الكافية.
- 3- اختبار الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ ووظيفة التنفيذ ووظيفة المحاسبة.

4- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات، بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله وبما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال.

ولا شك أن دور التدقيق الداخلي في حماية المنشأة من عمليات التلاعب والاحتيال يعتبر دوراً هاماً ورئيسياً، خصوصاً بعد أن أشارت الدراسات إلى أن المدقق الخارجي المستقل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظراً لعدم تواجده بصورة دائمة في المشروع واعتماده على العينات الإحصائية بدلاً عن المراجعة الكاملة والتأكد من عمليات التلاعب بالأصول وأنه ليس هناك من هو أقدر منه على ذلك. (Hillison,et,1999, 352).

أما هدف البناء فيعتبر امتداداً لتدقيق الأحداث المالية بما يشمل التأكيد على إن جميع نشاطات المنشأة هي موضع مراقبة، ويلاحظ من الأهداف التي حددها المجمع العربي للمحاسبين تركيزه على الأمور المحاسبية والمالية ولا شك أن هذا يعتبر انحيازاً للمدخل التقليدي في التدقيق الداخلي وقد أشار عبدالله إلى أن هدف البناء يتحقق من خلال اقتراح العلاج والتوصيات نتيجة بما قام المدقق الداخلي من فحص وأنه غالباً ما يواجه بمعارضة من الإدارة الوسطي والتنفيذية في التنظيم وذلك أثناء قيامه بمراجعة العمليات لقيامه بتقييم عمل الإدارة. (عبدالله،1988: 273)

ويرى بعض الباحثين إن من أهداف التدقيق الداخلي بالإضافة إلى الأهداف السابق ذكرها قياس الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المشروع وكذلك التأكد من مسايرة العاملين بالمشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية الموضوعية. وأضاف (بكري،117،2005) إلى الأهداف السابقة هدفين آخرين هما هدف الشركة وبرر أهميته بأنه لتحقيق الأهداف السابقة يجب على المدقق أن يبني بينه وبين الأعضاء الآخرين في المنظمة شراكة حقيقية يضمن من خلاله تذليل العقبات التي قد تنشأ لأسباب سلوكية ونفسية عند هؤلاء العاملين، وكذلك هدف خلق قيمة مضافة.

ويشير مصطلح نطاق التدقيق الداخلي إلى إجراءات التدقيق التي تعتبر ضرورية في الظروف التي تؤدي إلى تحقيق هدف التدقيق (جربوع، 2002: 22) وأشارت معايير التدقيق الدولية إلى أن المسئول عن تحديد نطاق التدقيق الداخلي هو حجم وهيكلية الشركة ومتطلبات إدارتها التي يناط بها هذا الأمر ويمكن لها الاستعانة بما قرره المراجع المهنية في هذا الأمر. (IFAC,2001, 213) حيث أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) إلى أن نطاق وأهداف التدقيق الداخلي تختلف من شركة إلى أخرى وذلك اعتماداً على حجم الشركة ومتطلبات إدارتها وإن فعاليات التدقيق الداخلي تشمل واحداً أو أكثر مما يلي: -

- تدقيق النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي التي تكون مسئولية وضعهما منوط بالإدارة أما دور المدقق الداخلي فهو مراقبة تطبيق النظام وتزويد الإدارة بالمقترحات اللازمة لتطويره.
- اختبار المعلومات المالية والتشغيلية.
- مراجعة الجدوى المالية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها.
- مراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى وكذلك السياسات والأوامر الإدارية والمتطلبات الداخلية الأخرى. (IFAC.2002, 213)

ولا شك أن هذا التطور في نطاق وأهداف التدقيق الداخلي يتطلب تطوراً موازياً في السلطات والصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي والتي تمكنه من أداء وظيفته دون عوائق وبالتعاون مع جميع العاملين في الشركة حيث تطورت سلطات المدقق الداخلي استناداً إلى التغيرات التي حدثت في مفهوم التدقيق الداخلي بشكل عام فحين اقتصر المفهوم على مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كانت سلطاته لا تتعدى ذلك وكان وضعه التنظيمي يقبع في الدائرة المالية، وحين حدث التحول إلى مراجعة جميع عمليات المنشأة من عمليات مالية وتشغيلية وحتى على مستوى الإدارة الاستراتيجية امتدت سلطات المدقق الداخلي لتشمل جميع وحدات وأقسام الشركة وساعد المدقق الداخلي موقعه المتميز في الهيكل التنظيمي وخط التقرير الخاص به والذي أصبح من الممكن بل ومن المفضل أن يتخطى الإدارة التنفيذية العليا في الشركة ليشمل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. (بدران، 1994:44)

5- خصائص التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة عن بقية النشاطات والعمليات التي تخضع لفحص المدقق الداخلي، وهذا الاستقلال يعد حجر الزاوية في موضوعية نتائج وتوصيات المدقق الداخلي ومدى ملاءمتها ومدى قبولها والاعتماد عليها وبدون هذه الاستقلالية تكون نتائج وتوصيات المدقق الداخلي بعيدة عن الموضوعية.

لذا فمن أهم خصائص وظيفة التدقيق الداخلي ما يلي: (جمعة، 2000: 91)

- ❖ تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص جميع الأنشطة في المنشأة.
- ❖ التدقيق الداخلي وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية.

❖ المدقق الداخلي لا يجب أن يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بتدقيقه.

❖ يمتد نشاط التدقيق الداخلي إلى جميع الرقابات الإدارية، بما فيها الرقابة المحاسبية، والضبط الداخلي. ويعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.

6-أنواع التدقيق الداخلي

بالرغم من تعدد أنواع التدقيق الداخلي إلا أنه من الصعوبة بمكان فصل هذه الأنواع عن بعضها أثناء التدقيق، فمن الصعوبة أن يتم تدقيق تشغيلي دون الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي أو الأثر الإداري أو قياس مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات، لذلك فقد عمد معهد المدققين على تقسيم التدقيق الداخلي من أجل تبسيط فهم كل نوع وتسهيل التعامل معه وتحقيق أهداف التدقيق إلى الأقسام التالية:

1-تدقيق الالتزام: هو قيام المدقق الداخلي بالتحقق عن مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعية من المنشأة. وذلك من خلال قيام إدارة التدقيق الداخلي بما يلي: -

- التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المنشأة.
- الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة.
- رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إداراتهم.

3- التدقيق الداخلي التشغيلي: ويعرف التدقيق الداخلي التشغيلي بأنه "الفحص والتقييم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً للسياسات الموضوعية والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة، كما يشمل التدقيق تقييم كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية، بالإضافة إلى تقييم إجراءات مختلف العمليات، ويجب أن يتضمن التدقيق أيضاً التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل، والطرق لزيادة الكفاءة والربحية".

ولكي يعتبر التدقيق التشغيلي مناسباً ومفيداً فإنه يجب أن يقدم للإدارة ما يلي:

- زيادة الربحية للمنشأة ككل.
- استخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية لتعزيز الربحية.
- التعرف إلى المشاكل ومحاولة إيجاد حلول لها في مراحلها الأولى.

■ محاولة إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين مستويات الإدارة المختلفة.

2- التدقيق الداخلي المالي: يعرف التدقيق الداخلي المالي بأنه "الفحص الكامل والمنظم للقوائم

المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتلك السجلات، لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى". ويعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، الذي يتضمن مراجعة وتتبع القيود المحاسبية التي تعود إلى الأحداث الاقتصادية التي تخص المنشأة، وتدقيقها حسابياً ومستندياً، ثم التحقق من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والسياسات والأنظمة الخاصة بالإدارة، والهدف من التدقيق هو إظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية وصحيحة تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة، كذلك يشتمل التدقيق المالي أيضاً التحقق من وجود الأصول وحمايتها سواء من الضياع أو الاختلاس، وكذلك فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. (الوردات، 2006: 56-57)

7- استقلال وموضوعية المدقق الداخلي:

لا تعتبر الخدمات الرقابية والتدقيقية ذات قيمة بعيدا عن مفهومي الموضوعية والاستقلالية إذ يعتبر مفهوم الاستقلال بشكل عام حجر الزاوية في أي عملية رقابية أو تقييمية، حيث يشير مفهوم الاستقلال إلى البعد عن تضارب المصالح التي تتطلب من المدقق أن يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها وان يكون بعيدا عن تأثير الجهة التي يتولى مراجعة عملياتها وان يكون بعيدا عن تأثير مصالحه الشخصية في الوحدة، وهذا يعني شعور الممارسين بأنهم قادرين على اتخاذ قراراتهم بدون ضغوط أو انصياع لمن تكون القرارات لها تأثير عليهم. (مجاهد، 2004، 217)

أما مفهوم الموضوعية فيتعلق بنوعية التقديرات والقرارات والأحكام وجودتها انطلاقاً من الحالة الذهنية التي يمر بها والتي لا يشعر من خلالها بتضارب المصالح (Mutchler, 2004, 235) بمعنى أن الموضوعية هي نتاج الاستقلالية لذلك فان غياب الاستقلال بالنسبة للمدقق الداخلي يفقده القدرة على إضافة أي قيمة للمنشأة وبمعني آخر تفقد العملية التدقيقية قيمتها، وقد حدد عبد الله مفهوم الاستقلال بصفة عامة بأن لا يكون للجهات محل المراجعة أية سلطة على عمل المدقق (عبدالله، 1988: 283) ولخص باحثون بعدم ارتباط المدقق بالمنشأة محل المراجعة بأي صورة كانت ، وهنا نرى بأن هذا

المفهوم هو مفهوم مطلق وصعب التطبيق فالمدقق الداخلي مرتبط بالمنشأة ارتباطاً تعاقدياً كموظف داخل المنشأة.

ووضع معهد المدققين الداخليين (IIA) مفهوماً لاستقلال المدقق الداخلي أشار فيه إلى أن أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن تتمتع بالاستقلالية الكاملة وأن المدقق الداخلي يجب أن يكون موضوعياً في أداء مهمة التدقيق، وإذا ما راجعنا مفهوم التدقيق الداخلي من وجهة نظر المعهد نجد أنه أشار إلى أنه نشاط تقييمي محايد (objective assurance and consulting activity internal auditing is an independent.)

وقد وضع المعهد تعريفاً فحواه "أن المدقق الداخلي مستقل من جميع العوامل والشروط التي تهدد موضوعيته أو تبدو كذلك"، وقد أشار المجمع العربي للمحاسبين إلى أهمية عدم اشتراك المدقق الداخلي في الأعمال التي تخضع لتدقيقه وانتقاده وكذلك أهمية تمتعه بالمركز التنظيمي المناسب (المجمع العربي للمحاسبين أ، 2001: 230) وقد أشار بعض الباحثين إلى أن المدقق الداخلي عليه أن يوازن بحذر كبير بين كونه موظفاً داخل المنشأة وبين الحفاظ على استقلاله وموضوعيته.

وبالتالي فإن الاستقلال المطلوب للتدقيق الداخلي يعتمد بشكل كبير على موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي وعدم تبعيته الإدارية للإدارات والأقسام التنفيذية، وقد أكد (الهواري ومحمد، 1987: 32) إلى أن المدقق الداخلي ينبغي أن يتبع أعلى مستوى إداري في المنشأة دون تقييده بأيّة وظائف تنفيذية. وقد أشارت الدراسة التي قام بها معهد المدققين الداخليين إلى أن خط التقرير الخاص بالمدقق الداخلي يعتبر دعامة رئيسية لاستقلاله حيث أشارت الدراسة التي أجرتها الوحدة البحثية لفرع ولاية شيكاغو الأمريكية للمعهد إلى أن خط التقرير الخاص بوظيفة التدقيق الداخلي هو المصدر الأساسي لسلطات واستقلالية هذه الوظيفة وعليه فإن معهد المدققين الداخليين يوصي بأن يكون للمدير التنفيذي للتدقيق الداخلي صلاحية رفع التقرير إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة أو أي جهة متاحه لها السلطات الكافية. ولذا لا يمكن للمدقق الداخلي الوصول إلى درجة استقلالية المدقق الخارجي (المجمع العربي للمحاسبين 244) و (IFAC, 2001, 214)

وهناك أربعة أوجه للاستقلالية تتعلق بالمدقق الداخلي وهي: (فخرا، ومحمود، 1996: 406)

1- الاستقلال المهني ويمكن تحقيق هذا الشكل من الاستقلالية عبر تشكيل لجنة مستقلة للتدقيق داخل المنشأة يصدر عنها التفويض للمراجع الداخلي للقيام بالعمل وكذلك قرار تعيينه وقرار نقله وعزله وتحديد راتبه ومكافآته وكذلك تلقى تقريره.

2- الاستقلال في أداء عملية التدقيق ويقصد به عدم تأصيل عملية التدقيق بآراء الغير عند تخطيط عملية التدقيق وعند القيام بالفحص وكذلك عند التقرير، ويرى الباحث أن هذا ما يمكن أن يطلق عليه الموضوعية التي يتم تدعيمها بقواعد وأخلاق مهنية عالية المستوى يتم احترامها من قبل المدقق الداخلي ومن قبل الأطراف الأخرى ذات العلاقة بعمله.

3- الاستقلال الفني ويقصد به امتلاك المدقق الداخلي أعلى درجات المهارة في أداء العمل المنوط به وهذا يتم تعزيزه من خلال المؤهلات العلمية العالية والتدريب وسياسات التعيين والتوظيف.

4- الاستقلال المالي ويقصد به عدم تدخل الإدارات التنفيذية في تعيين المدقق الداخلي وتحديد أتعابه ومكافآته.

8- مكانة المدقق الداخلي في الشركة:

يؤثر الموقع التنظيمي للمدقق الداخلي في الشركة على قدرته على تحقيق الاستقلالية والموضوعية في عمله كما أشرنا سابقاً ويختلف الوضع التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي في بيئة الرقابة من شركة إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى تبعاً للتطور الذي بلغته هذه الشركة أو تلك في متابعتها ومسائرتها لأحدث نظم الرقابة، حيث أنها تخضع إما للإدارة العليا أو لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويشير الباحثون في هذا الموضوع إلى أن الوضع الطبيعي والأمثل هو أن تكون تبعية المدقق الداخلي إلى أعلى مستوى إداري بالشركة إن لم يكن لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق (إبراهيم، 1998: 111).

وهذا ما أكدت عليه معايير التدقيق الدولية في سياق تقييم المدقق الخارجي لعمل المدقق الداخلي حيث أشارت الفقرة 13 من المعيار الدولي للتدقيق رقم 710 إلى أن الحالة المثالية هي تبعية وارتباط قسم التدقيق الداخلي بأعلى مستوى إداري بالشركة (IFAC, 2001, 214) والهدف من ذلك هو أن يتمكن المدقق الداخلي من القيام بعمله في جميع دوائر وأقسام الشركة الأخرى، كما أن ذلك يشير بدرجة كبيرة إلى درجة الاستقلالية التي يتمتع بها (الهواري ومحمد، 1987: 43). وقد استنتجت إحدى الدراسات أنه

كلما ارتفعت المكانة التنظيمية لقسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية كلما تفوق العائد من نشاط التدقيق الداخلي على تكلفة أداء هذا النشاط (بدران، 1994: 31).

وتشير قواعد حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية إلى أهمية تبعية قسم التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق حيث أشارت الفقرة 3-4 من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر إلى أنه يجب أن يكون تعيين وتجديد وعزل مدير إدارة التدقيق الداخلي وتحديد معاملته المالية بقرار من العضو المنتدب، بشرط موافقة لجنة التدقيق وفي بعض الدول مثل النمسا وألمانيا التي تكون تبعية قسم التدقيق الداخلي إلى الإدارة يتطلب ذلك من مجلس الإدارة أن يحصل على ملخص عن عمل ونتائج وظيفة التدقيق الداخلي وأن يحصل مجلس الإدارة كذلك على الأدلة التي يطلبها للتأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تحقق هدفها التقييمي بطريقة مناسبة.

كما إن مكانة التدقيق الداخلي يجب أن تكون محددة على شكل لائحة تحدد أهدافها، سلطاتها ومسؤوليتها فهذه اللائحة تعطي كيفية تنفيذ عملية التدقيق الداخلي، تقييم الحالات وتوزيع المراجعة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه اللائحة تحدد مكانة التدقيق الداخلي في المنشأة ومجال نشاطها، مع حرية الحصول على الوثائق والتحاور مع الأشخاص وكل ما يمكن أن يحسن أو يساهم في تنفيذ مهمتها. كما إن توفر خطة موضوعية من طرف التدقيق الداخلي وموافق عليها من طرف الإدارة العليا يزيد من درجة الاستقلالية. (لطي، 2003: 16)

9- المتطلبات المعرفية والحرفية وأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي:

لا شك أن التطورات التي حدثت لوظيفة التدقيق الداخلي تستوجب تطوراً موازياً في المواصفات والمتطلبات المعرفية والمهنية، حيث من الضروري أن يتم الأخذ بالأساليب العلمية في تطوير أداء المدققين الداخليين وتعزيز خبراتهم عبر سياسات مناسبة من التدريب أو أفراد شهادات أكاديمية للمهنة بحيث تتركز الدراسة الأساسية فيها في مجالي الإدارة والمحاسبة.

ولابد من الإقرار بأن هذا لا يُعد كافياً وأن المطلوب ليس فقط منهاجاً يلبي حاجات المدقق الداخلي بل ويجب أن يلبي أيضاً الحاجات المتزايدة للأطراف المستفيدة وذلك بهدف تضيق فجوة التوقعات (Vinten, 2004, 581-595) وينبغي الإشارة هنا إلى أهمية التدريب وصقل الخبرات الخاصة بالمدقق الداخلي خصوصاً بعد تطور دوره ليتعدى المجالات المالية والمحاسبية إلى المجالات التشغيلية والقيام بدوره الاستشاري.

وقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع بالدراسة والتحليل حيث اعتبرت دراسة (Arena, 2006, 289) التدريب والتطوير المهني شرطاً لنجاح المهنة في مواجهة الأعباء المتزايدة التي أصبحت تتحملها وفقاً للتطورات الحديثة في بيئة الأعمال.

وقد أشار (Ruud, 2004, 74) إن الفهم المعمق لأهداف وطبيعة عمل الشركة يعتبر من ضروريات وشروط نجاح وظيفة التدقيق الداخلي في الوصول إلى الأهداف وإنجازها وفق الخطة المعتمدة سلفاً حيث يشير المعيار 2010 من معايير التدقيق الداخلي إلى أن مدير قسم التدقيق الداخلي عليه وضع خطة للتدقيق مبنية على تقديراته بشأن أولويات المخاطر التي تتعرض لها الشركة وذلك بالاتساق مع الأهداف العامة للمنظمة (IIA, 2004, 15).

ولا شك أن المدقق الداخلي يحتاج إلى تنمية مهارته في جوانب أخرى غير الجوانب المعرفية والعلمية وهي الجانب النفسي والسلوكي حيث أن المدقق الداخلي غالباً ما يصطدم بعوائق واتجاهات مضادة لعمله من قبل أفراد داخل المنظمة يرون فيه سبباً لمشاكل لهم ولا يرون فيه سبباً لحل المشاكل التي قد تواجههم وهذا يصعب مهمته الفنية ويحتاج منه مهارات خاصة بالتواصل والقدرة على الإقناع والعمل بروح الفريق وامتلاك القدرات الحوارية.

وقد حدد معهد المدققين الداخليين المواصفات الواجب توافرها في المدقق الداخلي حيث وضع المعهد أربعة قواعد عامة (مبادئ) يندرج في إطارها مجموعة من الجزئيات وهي كالتالي: (IIA, 2004, 4)

1. النزاهة: حيث أنه يجب على المدققين الداخليين أن يتحلوا بالنزاهة في أداء عملهم مما يؤسس للثقة في أعمالهم والاعتماد عليها، ويندرج تحت هذا البند القواعد السلوكية التالية: -
أ- الأمانة والموضوعية والاجتهاد حيث يجب على المدققين الداخليين أن يتسموا بالأمانة والموضوعية والحرص في أداء واجباتهم ومسئولياتهم.

ب- الالتزام بالقانون والكشف عن كل ما يخالف القانون ويسيء للمهنة.

ت- عدم ممارسة أفعال تسيء للمهنة أو المنظمة التي يعمل بها.

ث- المساهمة في تحقيق الأهداف الشرعية للمنظمة التي يعمل بها.

2. الموضوعية: حيث أنه يجب على المدققين إبداء أعلى درجات الموضوعية في جمع وتقييم الأدلة وإيصال المعلومات والتقارير حول عملهم وإن لا يخضعوا لتأثير مصالحهم الشخصية

وتأثير الأطراف المختلفة عند بناء تقديراتهم وتكوين رأيهم المهني، ويندرج تحت هذا البند القواعد السلوكية التالية: -

أ- عدم المشاركة في أي نشاط أو علاقة من شأنها أن تضعف موضوعيتهم وقدرتهم على إصدار الأحكام البعيدة عن التحيز، وهذا يشمل العلاقات التي ينشأ عنها تضارب في المصالح مع المنظمة التي يعمل بها.

ب- عدم قبول أي شيء من أي طرف ذو علاقة من شأنه أن يؤثر على الحكم المهني للمدقق الداخلي.

ت- ضرورة ذكر جميع الحقائق المادية التي يتوصل إليها والتي من شأن عدم ذكرها التأثير على قيمة التقرير الصادر حول الأنشطة محل التدقيق.

3. السرية: حيث أنه يجب على المدققين الداخليين احترام قيمة وملكية المعلومات العائدة للمنظمة التي يعملون بها وأن الكشف عن المعلومات التي تتسم بالسرية لا يتم إلا من خلال سلطة مختصة أو بأمر قانوني أو واجب تقتضيه الأعراف المهنية، ويندرج تحت هذا البند القواعد السلوكية التالية: -

أ. الحذر من استخدام وحماية المعلومات التي اكتسبها أثناء تأدية واجبه.

ب. عدم استخدام هذه المعلومات في سبيل الحصول على أية مكاسب شخصية أو أي استخدام مخالف للقانون أو مخالف للأهداف المشروعة للمنظمة وإطارها الأخلاقي.

4. الكفاءة: حيث أنه يجب على المدققين الداخليين أن يطبقوا المعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة أثناء تقديمهم للخدمات ويندرج تحت هذا البند القواعد السلوكية التالية: -

أ- الانشغال فقط بتقديم الخدمات التي يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لأدائها.

ب- أن يؤدي المدقق الداخلي خدمات التدقيق بموجب معايير التدقيق الداخلي الدولية للممارسة المهنية.

ت- تحسين مهاراتهم وبراعتهم بشكل مستمر وتحسين جودة ونوعية خدماتهم.

لذلك من الضروري تعزيز المدققين الداخليين لمهاراتهم في أربعة مجالات رئيسية على الأقل وهذا يساعد في زيادة مساهمة المدققين الداخليين في خلق القيمة وهذه المجالات هي:

(الكاشف، 2004، 41)

- ضرورة تعزيز معرفتهم في مجال التقنية وتكنولوجيا المعلومات.
- ضرورة تعزيز معرفتهم بمعايير الجودة.
- ضرورة إدراك الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال مثل إدارة الجودة الشاملة وإعادة هندسة الأعمال والتخطيط الاستراتيجي فضلاً عن المداخل الحديثة مثل التكلفة وفقاً للنشاط والتكلفة المستهدفة.
- ضرورة تقوية مهاراتهم في مجال إدارة التغيير والمرونة والاستماع والتفاوض وفهم الشخصيات.

هذا ويقوم المدققين الداخليين بعقد امتحانات الحصول على مؤهل دولي في مجال التدقيق الداخلي (Certified Internal Auditor(CIA)) وذلك في شهري مايو ونوفمبر من كل عام ويعتبر هذا هو الامتحان الوحيد في هذا المجال على مستوى العالم ويتقدم الطالب للامتحان في المواد المنهجية التالية:

- 1- دور نشاط التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات وإدارة المخاطر ونظم الرقابة.
- 2- إجراء الارتباط بالتدقيق الداخلي.
- 3- تحليل عمل التدقيق الداخلي.
- 4- تحليل عمل التدقيق الداخلي ونظم المعلومات.
- 5- مهارات إدارة الأعمال.

لذا فإن المهارات الواجب توافرها في المدقق الداخلي هي نوعين من المهارات وهما مهارات إدراكية وتشمل المهارات التقنية والمهارات التحليلية والقدرات الإبداعية والتطويرية والنوع الثاني مهارات سلوكية وتشمل المهارات الشخصية من تحمل ضغط العمل والإجهاد ومهارات التواصل الإنساني مثل إمكانية العمل كفريق والمهارات التنظيمية مثل فهم المنشأة وشبكات الاتصال الرسمية. (prawitt,2004,192).

لذلك يجب على المدقق الداخلي أن يمتلك مهارات التفكير المتعمق والتحليل الدقيق وأن يمتلك فهماً كاملاً للمنظمة التي يعمل فيها، وأن يمتلك المعرفة بالمفاهيم الجديدة والتقنيات الحديثة في مجال الرقابة الداخلية كما يجب عليه أن يمتلك وعياً كاملاً ودقيقاً بالأخطار والفرص المحيطة بالمنظمة، والمعرفة بالعلوم الإحصائية. (Ramamoorti,2004)

خلاصة المبحث الأول:

تبين من خلال عرض ومناقشة الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي ما يلي:

- ❖ إن وظيفة التدقيق الداخلي هي اعم وأشمل من مجرد مراجعة مالية ومحاسبية حيث تمتد لتشمل المجالات الإدارية والتشغيلية.
- ❖ إن التدقيق الداخلي له أهمية كبيرة لدى المنشأة كونه يمثل عيون وآذان الإدارة، لذلك فهو يساهم بإضافة قيمة للمنشأة من خلال ضمان الحماية الكاملة للأصول وضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات عبر ما يقدمه من توصيات للإدارة العليا.
- ❖ إن الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي هو التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية، ومدى كفاءة وفعالية أداء الإدارات التنفيذية.
- ❖ هناك مجموعة من الخصائص التي يتسم بها التدقيق الداخلي وأهمها أن وظيفة التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة واستشارية.
- ❖ إن الاستقلالية والموضوعية لها تأثير جوهري على عمل المدقق الداخلي لأنه من خلالها يستطيع أن يحقق أهداف التدقيق بمستوى كفاءة أفضل وكذلك من خلال الموقع في الهيكل التنظيمي.
- ❖ إن المهارات الواجب توافرها في المدقق الداخلي هي مهارات إدراكية وتشمل المهارات التقنية والمهارات التحليلية والقدرات الإبداعية والتطويرية، ومهارات سلوكية وتشمل المهارات الشخصية.

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية

يهدف هذا المبحث إلى تناول مفهوم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني وذلك من خلال النقاط التالية:

- 1- مفهوم الرقابة الداخلية.
- 2- أهمية الرقابة الداخلية.
- 3- أهداف الرقابة الداخلية.
- 4- المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية
- 5- مسؤولية المدقق الداخلي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية.
- 6- الرقابة الإلكترونية وأهميتها.
- 7- خصائص نظم الرقابة الإلكترونية.
- 8- أساليب وإجراءات الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني.
- 9- التدقيق الإلكتروني وفحص نظام الرقابة الداخلية.
- 10- شركات التأمين.
- 11- التدقيق الداخلي في شركات التأمين.

1- مفهوم الرقابة الداخلية:

يقصد بالرقابة الداخلية كل الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة لحماية أصولها وموجوداتها وللتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية ولرفع الكفاءة الإنتاجية في المنشأة وتحقيق الفعالية (الوردات، 2006: 123).

وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) الرقابة على إنها: "أي إجراء تتخذه الإدارة، مجلس الإدارة وأطراف أخرى من أجل إدارة المخاطر وزيادة احتمال تحقيق الأهداف والغايات وخطط الإدارة، وتنظيم وتوجيه الأداء بطريقة مرضية لتوفير ضمان معقول لتحقيق أهداف المنشأة (عمر، 2002: 81) وعرفت الرقابة الداخلية بأنها "العملية التي تسعى إلى التأكد من أن الإجراءات المحددة والسياسات المرسومة والخطط والتعليمات تنفذ بدقة وعناية، كما تعني الرقابة أن النتائج المحققة تطابق تماما ما تتوقعه الإدارة وتصبو إليه" (عباس، 2001: 23).

وعرفت الرقابة الداخلية بأنها "كافة السبل والوسائل والإجراءات التي تستخدمها إدارة المنشأة لحماية أصولها وممتلكاتها من العبث والسرقة والاختلاس، وإمداد المنشأة بالبيانات المحاسبية الدقيقة والتي يمكن الاعتماد عليها في عمليتي التخطيط واتخاذ القرارات، وكذلك تشجيع الكفاءة الإنتاجية ومحو الإسراف والعدم في الصناعة والإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، بالإضافة إلى التأكد من أن جميع العاملين بالمنشأة ملتزمين بتنفيذ السياسات التي وضعتها إدارة المنشأة (جربوع، 2002: 164).

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن الرقابة الداخلية هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تضعها المنشأة بهدف حماية ممتلكاتها من الاختلاس والسرقة وبهدف تنظيم وترتيب الهيكل التنظيمي والعمليات والإجراءات الإدارية والمالية بين الأقسام الأخرى لتحقيق الرقابة الكافية للحد من السرقة والاختلاس وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاجية مع العمل على التخطيط الكافي للعمليات.

2- أهمية الرقابة الداخلية:

تتبع أهمية الرقابة الداخلية من كونها أهم الأركان الأساسية للإدارة العلمية الحديثة، وإنها الذراع الرئيسي للإدارة المتطورة للنهوض بالمنظمات، لتتماشى مع التطوير والتحديث تحقيقا لمستويات عالية من الكفاءة الإنتاجية (كلا، 2004: 24). إن الحاجة إلى الرقابة الداخلية أصبحت أكثر إلحاحا للأسباب

الآتية: (حجازي، 1988: 366-367)

- (1) زيادة حجم ونطاق عمل الوحدة الاقتصادية وما يصاحبها من تعقيد لهيكلها التنظيمي.
- (2) إن المسؤولية الأساسية عن حماية أصول المنظمة وعن منع الغش واكتشاف الأخطاء تقع على الإدارة.
- (3) وجود نظام محكم وفعال للرقابة الداخلية يحمي المنشأة من الاختلاس والغش والإهمال.
- (4) اعتماد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية في إعداد برنامجه، وتحديد مدى الاختبارات التي سيقوم بها، نظرا لتحول المراجعة من مراجعة تفصيلية إلى مراجعة اختبارية.

3-أهداف الرقابة الداخلية:

- 1- صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة وتشمل المعلومات المالية والمعلومات التشغيلية سواء كانت يدوية أو مستخرجة من أجهزة الحاسب الآلي، وهذه المعلومات مفيدة للإدارة وتعتبر أساسا للقرارات المتخذة من قبل الإدارة.
- 2- الالتزام بالسياسات، والخطط، والإجراءات، والقوانين والأنظمة. والإدارة مسئولة عن وضع هذه الأنظمة والتعليمات واللوائح ودائرة التدقيق مسئولة عن فحص وتقييم وقياس مدى الالتزام بالأنظمة الموضوعية والتأكد دائما من مدى الالتزام بتلك السياسات والخطط والإجراءات والقوانين ذات التأثير الهام على أعمال المنشأة والتقرير عن ذلك ما إذا كانت الأنظمة سارية وفعالة وإن الالتزام يتحقق.
- 3- حماية الأصول والموجودات والممتلكات وذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بفحص مدى كفاية وسائل المحافظة على الأصول وحمايتها من كافة أنواع الخسائر وكجزء من هذه العملية ومن حين لآخر يجب على المدققين التأكد من صحة وجود هذه الموجودات والممتلكات للمساهمة في هذه الخطوة، يقوم المدققين بعدد من عمليات الجرد لهذه الموجودات والممتلكات أثناء السنة والمشاركة في أعمال الجرد السنوي.
- 4- استخدام الموارد باقتصاد وفعالية، حيث تعتبر كل دائرة في المنشأة مسئولة عن وضع المعايير المناسبة لقياس مدى الاقتصاد والفعالية في استخدام الموارد المتاحة وتحديد كفاية استخدام هذه الموارد والمساعدة في خفض التكاليف إلى حدها الأدنى.

5-تقدير مدى تحقيق الأهداف المرجوة من وضع البرامج والأنشطة الخاصة بالتنظيم وكذلك مدى إنجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية حيث تعتبر الإدارة العليا مسئولة عن وضع الأهداف والغايات وتطوير الإجراءات الرقابية المناسبة، ويجب على المدققين الداخليين قياس مدى تحقيقها وتماشيها مع الأهداف. (الوردات، 2006: 144)

4-المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية:

يبنى نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات والركائز، والتي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه، وتتمثل هذه المقومات في المقومات المحاسبية والمقومات الإدارية كما انه هناك مجموعة من الإجراءات الواجبة لتحقيق هذه المقومات.

أولاً: المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية:

يتضمن الجانب المحاسبي لمقومات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الطرق والوسائل والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-الدليل المحاسبي: ينطوي الدليل المحاسبي على العمليات الخاصة بتبويب الحسابات بما يتلاءم مع طبيعة المنشأة ونوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية، والأهداف التي يسعى لتحقيقها من ناحية أخرى.

2-الدورة المستندية: وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة يعتبر من الأساسيات للوصول إلى نظام جيد للرقابة الداخلية، باعتبارها المصدر الأساسي للقيود وأدلة الإثبات.

3-المجموعة الدفترية: تُعد المجموعة الدفترية حسب طبيعة المنشأة وخصائص أنشطتها، خاصة دفتر اليومية العامة وما يرتبط به من يوميات مساعدة.

4-الوسائل الإلكترونية والآلية المستخدمة: تعتبر الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المنشأة من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال، وأحسن مثال على ذلك الحاسوب الإلكتروني الذي أصبح شائع الاستخدام في العمليات المحاسبية، وكذلك مختلف البرامج المعلوماتية، حيث يتم تسجيل مختلف البيانات المحاسبية ومعالجتها آلياً. كما تعتبر هذه الوسائل من أنجحها في المراقبة والحد من حدوث الأخطاء.

5- الجرد الفعلي للأصول: معظم الأصول التي تملكها المنشأة تتميز بالوجود المادي، وبالتالي يمكن القيام بعملية الجرد الفعلي لهذه الأصول مثل النقدية التي بحوزة المنشأة، ومعظم الاستثمارات من آلات، سيارات، أراضي، مباني، أثاث، فعملية الجرد هذه تسمح بعملية الرقابة عن طريق مقارنة ما هو مسجل في السجلات المحاسبية مع ما هو موجود فعلاً.

6- الموازنات التخطيطية: يتمثل الدور الرقابي للموازنات في إجراء المقارنة بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية، وبيان أسباب الانحرافات لمحاولة تفاديها، وتتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات، تحديداً دقيقاً لتنظيم أهدافه ووظائفه، كذلك تحديد خطوط السلطة والمسؤولية ووجود نظام محاسبي سليم، ووضع معايير عملية دقيقة.

ثانياً: المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية:

1- هيكل تنظيمي كفء: تختلف الخطة التنظيمية من منشأة إلى أخرى، فكل منشأة يجب أن يكون لها هيكل تنظيمي يتلاءم مع الأهداف المسطرة من قبلها، كما يجب على هذه الأخيرة أن تتميز بالبساطة والوضوح حتى يسهل فهمها.

2- كفاءة الأفراد: إن فعالية نظام الرقابة الداخلية لتحقيق أهدافها لا تقتصر فقط على تنظيم محاسبي سليم وتنظيم إداري ملائم، ولكن يجب أن توفر المنشأة مجموعة من الموظفين ورؤساء الإدارات العاملين بالمنشأة من ذوي الدرجات العالية في الكفاءة.

3- مستويات ومعايير أداء سليمة: تؤثر سلامة الواجبات والوظائف في كل قسم بدرجة كبيرة على فعالية الرقابة الداخلية وعلى كفاءة العمليات الناتجة عن هذا الأداء فتمدنا الإجراءات الموضوعة بالخطوات التي يتم بمقتضاها اعتماد العمليات وتسجيلها والمحافظة على الأصول، كما يجب أن تمدنا مستويات الأداء بالوسائل التي تضمن دقة اتخاذ القرارات والتسجيل، كما أن كفاءة العاملين بالمنشأة لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، وذلك لمحاولة المقارنة بين الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.

4- سياسات وإجراءات لحماية الأصول: يعتبر وجود مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول بقصد توفير الحماية الكاملة لها ومنع تسريبها أو اختلاسها ولضمان صحة البيانات

للتقارير المالية والمحاسبية لذلك تعتبر من الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية من حيث جانبها الإداري.

5- قسم التدقيق الداخلي: من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد وجود قسم كتنظيم إداري داخل المنشأة يطلق عليه اسم قسم (التدقيق الداخلي) (السوافيري وآخرون، 2002: 25-35).

الشكل رقم (1): مقومات نظام الرقابة الداخلية



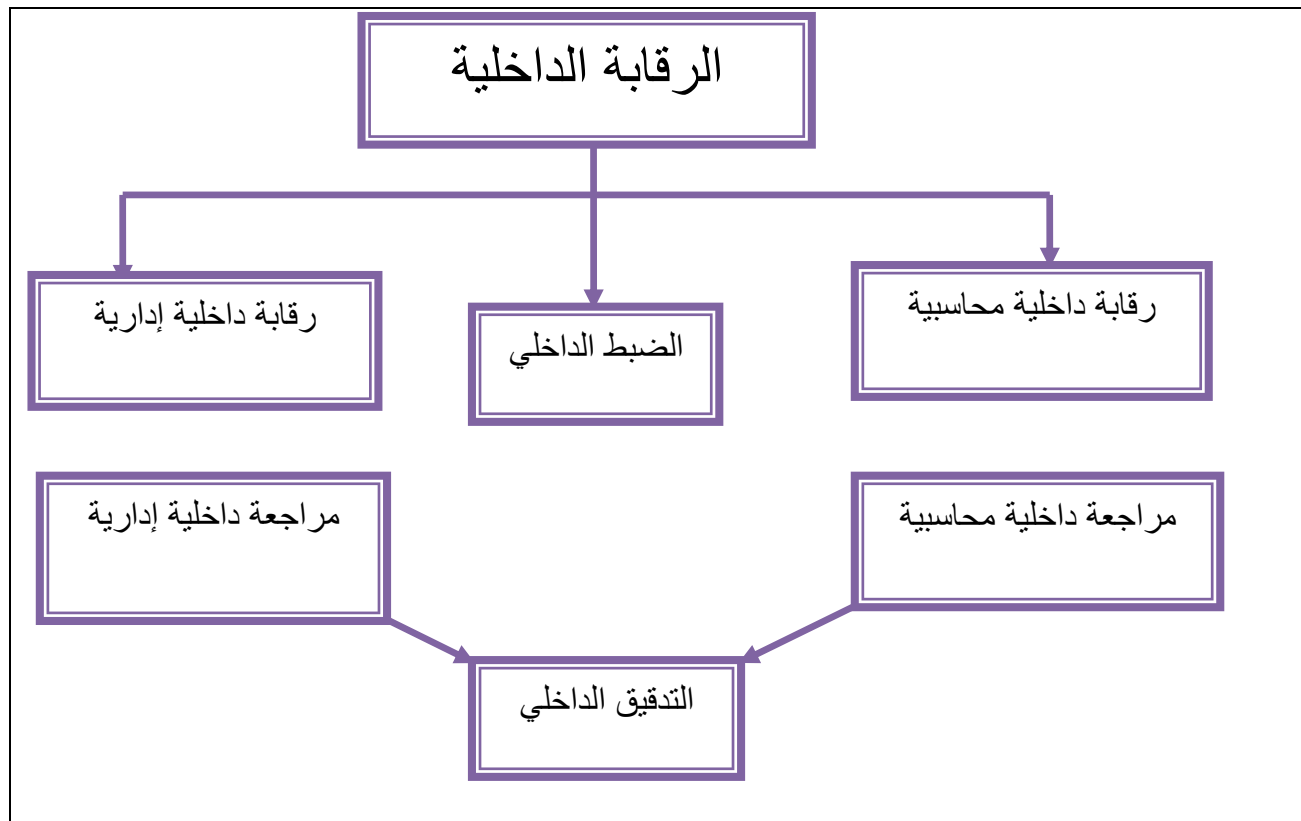
المصدر: السوافيري، 2002: 36

6- مسؤولية المدقق الداخلي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية:

يقوم المدقق الداخلي بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها وإحكامها. لقد نصت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في أمريكا علي أنه يجب أن يتضمن مجال عمل التدقيق الداخلي فحص وتقويم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة والحكم على درجة متانتها. (الوردات، 2006: 143) و يشير الباحثون إلى أن مهنة التدقيق الداخلي تُعد أحد أهم عناصر منظومة الرقابة الداخلية الفعالة بأنواعها المختلفة، الهادفة والممانعة والمصححة ، لذا فان وظيفة التدقيق الداخلي ليست فقط جزءا من نظام الرقابة الداخلية ولكنها تمثل بؤرة التركيز بالنسبة له وصمام الأمان خصوصاً بعد تحويلها إلى مهنة معترف بها دولياً، ودور المدقق الداخلي

ينحصر في هذا المجال في اختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية وكذلك تقييم هذه الإجراءات ومراقبة مدى توافر مقومات نظام الرقابة الداخلية السابق ذكرها. (البيب، 2003: 171)

يوضح الشكل رقم (2) موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية



(المصدر (القبح، 2002: 59))

ويرى الباحث أن الدور المنوط بالتدقيق الداخلي في اختبار مدى الالتزام بنظام الرقابة كإجراءات وسياسات وقواعد وضوابط، حيث إن الالتزام بنظام الرقابة ومتطلباته يعتبر أمراً في غاية الأهمية ومن هنا تنبع أهمية التدقيق الداخلي في هذا الأمر، ويمكن لنا أن نقدر العناية الذي تتحمله الإدارة العليا فيما لو قامت هي بالانشغال بتدقيق مدى الالتزام وإجراء الاختبارات المتعلقة بذلك خصوصاً إذا تذكرنا عدم قدرة المدقق الخارجي على القيام بذلك.

أما بالنسبة لقيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات فالمقصود منه تقييم نظام الرقابة بشكل شامل بهدف الحصول على تأكيد من أن النظام يعمل بشكل جيد وعرض تقييمه على الإدارة العليا أو لجنة التدقيق، وهذا الأمر يجعل المدقق مشاركاً أساسياً في تطوير نظام الرقابة الداخلية وذلك كوظيفة استشارية، ولكن هنا ينبغي التأكيد على الدور الاستشاري للمدقق الداخلي بمعنى عدم مبادرته في

الأساس لوضع الإجراءات الرقابية حتى يستطيع بموضوعية وحيادية القيام بعملية التقييم، حيث يشير الباحثون إلى أن قيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات الرقابية يمنح هذه الإجراءات المزيد من القوة والقدرة على تحقيق الأهداف سواء أهداف هذه الإجراءات أو أهداف المنشأة ككل من خلال مساهمة الرقابة الداخلية في تحقيقها (fadzil,etal,2005,3)

وتمر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية بعدة خطوات وهي: -

1- جمع الحقائق والمعلومات عن النظام: ويقصد بها تكوين نظرة شاملة وعامة عن نواحي الرقابة الداخلية داخل الوحدة وأنظمة الرقابة التي يتم تصميمها لنواحي النشاط المختلفة وما يجب أن تكون عليه عملية تشغيل هذه الأنظمة وهذا يستلزم جمع المعلومات عن الدورة المستندية والخرائط التنظيمية والتوصيف الوظيفي وخرائط التدفق داخل الوحدة ودليل الإجراءات.

2- فحص النظام: وتعني هذه الخطوة اختبار التنفيذ الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والتحقق من أن تشغيله يتم وفقاً لما هو محدد مسبقاً ويتم ذلك بإجراء مجموعة من اختبارات مدى الالتزام وذلك بمراعاة التوقيت المناسب لهذه الاختبارات.

3- تقييم النظام: وتمثل هذه الخطوة آخر خطوات عملية دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية فبعد القيام بجمع المعلومات الكافية عن النظام وفحص الالتزام به يصبح المدقق الداخلي في وضع يمكنه من الحكم على فاعلية وكفاءة النظام ودرجة الاعتماد عليه ومن ثم يتم اقتراح السبل الكفيلة لتقويم النظام وتلافي العثرات والثغرات وأوجه القصور والنقص فيه. (المدلل، 2007: 56)

7- الرقابة الإلكترونية وأهميتها:

وتعني الرقابة الإلكترونية أو الرقابة بالحاسوب "اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصاً لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد والجهد والوقت والتكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة أكبر". (الصقال، 2007: 27)

* مشاكل الرقابة الإلكترونية: (زايد، السفة، ابراهيم 2003: 56)

تفقد الرقابة الداخلية في النظم الإلكترونية كثيراً من عناصرها ومساراتها، ومن أبرز مظاهر ذلك:

أ- المسارات غير المنظورة للعملية المحاسبية، مما يضع على المدقق الداخلي أو الخارجي فرصة تتبع هذه المسارات كما هو الحال في النظم اليدوية.

ب- مشكلة مركزية البرامج والبيانات، ما يشكل عقبة أمام تحقيق تجزئة المسؤوليات في العمل، التي تمثل حجر الزاوية في المراقبة.

ت- إمكانية التعديل في البيانات دون ترك أي أثر مادي، ففي النظم اليدوية يشترط تصديق سجل اليومية وتثبيت عدد صفحاته وعدد الأسطر وما إلى ذلك، إلا أنه في النظم الإلكترونية يمكن الدخول إلى قواعد البيانات وإحداث أي تغيير دون أي أثر.

ث- سهولة فقد البيانات نتيجة لصغر حجم وسائط التخزين، وسهولة كسر أو إحداث أضرار في هذه الوسائط. وغيرها من المشاكل.

7- خصائص نظم الرقابة الإلكترونية:

1. قاعدة بيانات تحتوي على معلومات عن أداء وأنشطة التشكيلات التنفيذية لتكون جاهزة عند حاجة الإدارة العليا لاتخاذ قرار في مجال معين.
2. القدرة على تحقيق وفورات بالكلف مقابل نتائج عالية الدقة بمعنى أن يكون ذات جدوى اقتصادية أي فعالاً من الناحية المالية والاقتصادية.
3. القدرة على تحقيق وفورات عالية في الوقت مقابل شمولية النتائج مقارنة بالنظام اليدوي.
4. العمل عن بعد وهنا يتجاوز العمل صيغة تحديد المكان والزمان لإنجاز العمل أي أن العمل ينجز من دون الاحتكاك مع موظفي التشكيل التنفيذي، فيمكن للمراقب أو المفتش أن يؤدي عمله من أي مكان دون الحاجة إلى الحضور في موقع العمل وهذا يجنبه الكثير من المخاطر
5. يمكن الاعتماد على البرامج الرقابية في تحديد الانحرافات وإعطاء التنبيه بشكل الإلكتروني من خلال البرامج الرقابية دون الحاجة إلى تدخل المفتش في عمليات البحث والتحري.
6. يركز على الجوانب المهمة والحساسة المؤثرة على أداء التشكيلات التنفيذية والتي تكون حاسمة في تحديد فشل ونجاح المنظمة.

7. تحديد ما هو مرضي أو غير مرضي من الأداء من النواحي المختلفة للوصول إلى حكم عام على أداء المنظمة ككل باستخدام المقاييس والمعايير المناسبة لقياس الأداء.
8. مرن بما فيه الكافية لكي يعمل بكفاءة حتى إذا تم تبديل الخطط.
9. شامل يغطي المدى القريب والبعيد من خلال تقييم الوضع الحالي.
10. القدرة على استخدام السيناريوهات (ماذا، لو) للنظر إلى المستقبل. (زايد، وآخرون 2003: 8،9)

8-أساليب وإجراءات الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني:

لا تختلف مكونات وإجراءات الرقابة الداخلية في ظل استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية عنها في ظل استخدام النظام اليدوي، ولكن الاختلاف ينحصر في طريقة وتنفيذ هذه المكونات والإجراءات. لذا فإن إجراءات الرقابة أكثر أهمية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية عن تلك المتبعة في النظم اليدوية. (ستيفن، مارك، 2002: 351)

وتقسم الأساليب والإجراءات في ظل التشغيل الإلكتروني إلى قسمين أساسيين هما (حسين، 1997:

(160

(أ) إجراءات الرقابة العامة:

وتعرف الرقابة العامة بأنها "الرقابة ذات الآثار الحافزة، بمعنى إذا كانت ضعيفة أو غير موجودة فإنها ستوقف آثار رقابة التطبيق، وقد لا يكون المراجع قادرًا على الاعتماد على أي من نوعي الرقابة، وهي رقابة مانعة في طبيعتها، حيث يعني وجودها للوقاية من حدوث الأخطاء، وتهتم هذه الإجراءات بالهيكل العام لقسم التشغيل الإلكتروني للبيانات، وعلاقته بالأقسام التشغيلية الأخرى وكذلك بأنها خطة المنشأة التنظيمية والنشاطات المتعلقة بعمليات معالجة البيانات إلكترونياً. (على وشحاته، 2004: 25)

لذا فإن الإعداد الجيد لإجراءات الرقابة العامة بالنظم الإلكترونية يؤثر على فعالية أداء وظائف نظام المعلومات، بما يضمن تشغيل البيانات في بيئة مراقبة، وتشمل هذه الإجراءات الرقابية، عمليات تناول المعلومات من خلال مراكز اتصال الشبكات، أساليب الحماية المادية والبرامج للأجهزة الإلكترونية، أمن المعلومات، وتعديل البرامج، وتطوير النظم، ورقابة مراكز شبكة الاتصالات المحلية والعالمية. (حسين، 1997: 161)

ولتحقيق الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ينبغي أن تشمل الرقابة العامة على ما

يلي: (السوافيري وآخرون، 2002: 365)

(1) **الرقابة التنظيمية:** لقد عرف معهد المحاسبين القانونيين الكندي الرقابة التنظيمية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات، "بأنها تقسيم المهام داخل وخارج قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات، وذلك بهدف تدني الأخطاء والمخالفات في ظل استخدام هذه النظم، وتقوم الرقابة التنظيمية على وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد الإدارات والأقسام التي تشملها المنظمة، وتحدد اختصاصات وواجبات ومسؤوليات كل إدارة أو قسم، وكذلك توضيح التفويض المناسب للمسؤوليات الوظيفية".

(2) **الرقابة على إعداد وتوثيق النظام:** يسهم الإعداد والتوثيق الجيد لنظام التشغيل الإلكتروني للبيانات في تسهيل عملية مراجعته، حيث يقدم للمراجع المستندات التي تمثل سنداً كافياً للمراجعة، وتتناول الرقابة على إعداد وتوثيق النظام ما يلي: (السوافيري وآخرون، 2002: 366)

أ- الرقابة على إعداد النظام: تهدف الرقابة على إعداد النظام إلى بناء نظام يتضمن إجراءات الرقابة الكافية على تطبيقات الحاسب، ويعمل بما يتفق مع مواصفات التشغيل المعيارية، ويمكن اختباره ومراجعته بصورة مرضية.

ب- الرقابة على توثيق النظام: هي عبارة عن تسجيل لطريقة تدفق المعلومات خلال النظام ابتداءً من المدخلات وانتهاءً بالمرجات، وتوثيق للمعلومات التي تخص كل برامج النظام، والمعلومات التي تمكن مشغل الحاسب من تشغيل برامج الحاسب، ويخدم هذا التوثيق في عملية الرقابة لأنه يعتبر المصدر الأساسي للمعلومات.

ت- الرقابة على تعديل وتطوير النظام: تعتبر عدم القدرة على تعديل البرامج من أهم نقاط الضعف في نظام التشغيل الإلكتروني، لأنه لا بد أن تتميز البرامج بالمرونة للتعديل والتطوير وذلك لتلبية طلبات المستخدمين، لذلك فانه مهما كان سبب التعديل والتطوير فلا بد أن يتم التعديل وفق إجراءات رقابية معروفة ومشددة وموافق عليها من قبل الإدارة العليا للحاسب، وان يتم مراجعة التعديل من قبل شخص آخر غير الذي قام بالتعديل، وان يتم توضيح هذا التعديل بمذكرة إلى قسم الحاسب. (سعد، 2011: 66)

(3) الرقابة على الأجهزة والبرامج: وتشمل أجهزة وبرامج نظام الحاسب الحديثة على العديد من إجراءات الرقابة الذاتية المبرمجة داخل برنامج الحاسب نفسه لاكتشاف أي قصور في أداء الأجهزة مثل ، اختبار التماثل ، الفحص الذاتي، المراجعة الارتدادية (العكسية)، اختبار القراءة بعد الكتابة، اختبار القراءة المزدوجة ، حماية الحدود ، (ويمكن القول بان الرقابة على الأجهزة والبرامج هدفها اكتشاف أي عطل في النظام والتقرير عنه، وعادة ما تكون هذه الرقابة موجودة في أصل الجهاز ولا تحتاج إلى أوامر في البرامج للقيام بها، وتختلف إجراءات الرقابة على الأجهزة والبرامج من جهاز لآخر حسب نوع وطرز الجهاز نفسه). (الذنيبات، 2006: 313)

(4) الرقابة على أمن الأجهزة والبيانات: يتوقف الاعتماد على البيانات التي يقدمها نظام التشغيل إلى حد كبير على مدى كفاية إجراءات الرقابة على امن النظام (الأجهزة والبيانات). حيث أن إجراءات الرقابة على امن النظام تؤثر في غيرها من إجراءات الرقابة، فضعف الرقابة على امن النظام يؤدي إلى التشغيل غير المصرح به للعمليات، وعدم دقة تقارير وسجلات البيانات، وفقدان الأصول والبيانات الهامة، وانتهاك سرية البيانات (السوافيري و آخرون، 2002: 378) لذلك يجب أن يقوم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية على حماية ملفات البيانات والبرامج من الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة، وترجع أهمية ذلك إلى أن ملفات الحاسب الإلكتروني غير قابلة للقراءة من قبل الإنسان وبالتالي يجب أن يتم إنشاء أساليب الرقابة اللازمة لضمان إمكانية قراءة الملفات عند اللزوم (لطفى، 1997: 25).

لذلك يجب حماية ملفات البيانات من الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة ومن الاستخدام غير المصرح به، وقد تتصف البيانات المخزنة بالسرية العالية ومن ثم يجب حمايتها من سوء الاستخدام وإتباع أساليب وقائية تحمي تلك الملفات من الضياع وسوء الاستخدام.

(5) ممارسة إدارية سليمة: لا شك أن كل الإجراءات السابقة لا يمكن تحقيقها إلا في حالة وجود ممارسات إدارية على مستويات عالية من الكفاءة تتمثل في: وجود عمالة أمينة وقادرة، تنظيم عمل الحاسب، الإشراف على التغيير والتطوير في النظام، وتقييم العمل. (حسين، 1997: 384)

(ب) إجراءات الرقابة على التطبيقات:

يعد هذا النوع من الإجراءات أسلوباً متخصصاً لرقابة تدفق العمليات خلال أداء وظائف النشاط المتخصص، وصمم لضمان امن الوصول للبيانات ودقة إتمام العمليات المطلوبة، كما تستهدف هذه

الإجراءات منع حدوث الأخطاء وضبطها إذا حدثت، وتصحيح الأخطاء خلال مسار البيانات داخل نظم التطبيقات. وتعرف بأنها رقابة مكتشفة ومصححة في طبيعتها فهي مكتشفة لأنها تكشف الأخطاء بعد حدوثها، ومصححة لأنها تتأكد من أن الأخطاء التي تم اكتشافها قد تم تصحيحها. وهي رقابة خاصة في طبيعتها لأنها تركز على دورات العمليات، والنظم التطبيقية المشتركة في هذه الدورات.

ويتمثل الهدف العام لرقابة التطبيقات في التحقق من أن العمليات مصرح بها وأنه تم تسجيلها وتشغيلها والتقرير عنها بالدقة المطلوبة، ويتم ممارسة هذه الرقابة على كل مراحل تدفق البيانات داخل النظام.

ويمكن تقسيم أساليب الرقابة على التطبيقات إلى ثلاث مجموعات وهي:

(أ) الرقابة على المدخلات: تهدف إجراءات الرقابة على المدخلات إلى التأكد من تسجيل كل العمليات، وأن هذه العمليات مصرح بها وكاملة ودقيقة، وأن كل الأخطاء المحتملة قد تم اكتشافها قبل بدء التشغيل، ويمكن تجميع إجراءات الرقابة على المدخلات وفقاً لخطوات إدخال البيانات إلى الحاسب وهي: التصريح، التسجيل، الإعداد، الإدخال.

1. التصريح بالعمليات: فيجب أن توجد إجراءات للتصريح بالعمليات التي سيترتب عليها بيانات مدخلات للنظام التطبيقي المعين، فإذا تطلب النظام التطبيقي وجود مستندات أساسية مثلاً (أمر بيع) فيجب أن يكون هذا المستند موقعا أو مختوماً من الشخص المسئول أما في حالة الإدخال المباشر للعمليات من خلال الوحدات الطرفية بدون وجود مستندات أساسية، فيجب أن يشتمل البرنامج نفسه على نظام للتصريح فمثلاً قد يطلب من المستخدم أن يدخل (الرقم السري) الخاص به قبل إدخال العملية، كما يمكن أيضاً السماح لهذا المستخدم بإدخال نوع معين من العمليات فقط دون الأنواع الأخرى .

2. تسجيل العمليات: يجب استخدام المستندات الأساسية بقدر الإمكان لتسجيل العمليات حيث تعتبر هذه المستندات هي نقطة البداية لمسار التدقيق، ويجب أن تكون هذه المستندات سابقة الترقيم ومتسلسلة بحيث يسهل اكتشاف أي مستند مفقود، كما يجب أن يكون المستند منظم بطريقة يسهل معها إدخال البيانات على المستند ، وفي حالة عدم استخدام المستندات الأساسية يجب أن يظهر على الشاشة تخطيط منظم لشكل مستند يساعد على إدخال

البيانات، أو أن يتم إدخال البيانات على مراحل في صورة سؤال وجواب، أو استخدام الإضاءة على الشاشة لبيان البيان التالي المطلوب إدخاله. (حسين، 2006: 387-389)

3. إعداد البيانات: ويقصد به تحويل البيانات بعد إعدادها من لغة مفهومة للإنسان إلى لغة مفهومة للحاسب.

4. إدخال البيانات: ويقصد به قيام الحاسب بقراءة البيانات، وعادة ما يقوم الحاسب بقراءة بيانات عدد كبير من العمليات تم إدخالها بواسطة أفراد قد لا يكونوا على درجة كافية من التدريب، لذلك يمكن أن تحدث أخطاء كثيرة في البيانات، ونظرا لضخامة حجم البيانات فلا بد من الاستفادة من إمكانيات الحاسب الآلي في تصحيح هذه الأخطاء، ولذلك غالبا ما يشمل البرنامج التطبيقي المعين على روتين لتدقيق البيانات واختبارها قبل عملية التشغيل.

(ب) الرقابة على المعالجة: تعتبر الرقابة على التشغيل من أهم أنواع الرقابة على الحاسب، وبدون هذا النوع من الرقابة فإن المنظمة تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة التشغيل غير الصحيح، وصعوبة اكتشاف الغش والانحرافات، ولهذا يجب التأكد من أن جميع إجراءات التشغيل الموضوعة من قبل الإدارة قد تم تطبيقها بصورة كاملة، وأن المعلومات التي تم تشغيلها صحيحة وسجلت في الوقت المناسب وكاملة ومخولة من السلطة المسؤولة، ولهذا فإن الأخطاء في المدخلات ستعكس على مرحلة التشغيل ومرحلة المخرجات، أما الأخطاء في مرحلة التشغيل فهي أما أخطاء في المدخلات ، أو نتيجة أخطاء فنية في وحدة التشغيل.

ويستنتج الباحث مما سبق أن هذا النوع من الرقابة يهدف إلى التحقق من أن البيانات تم تشغيلها بدقة وبشكل كامل وأنه تم استخدام الملفات والبرامج المناسبة، ويمكن تتبع كافة العمليات والسجلات، وأنه تم معالجة كافة العمليات المصرح بها وعدم معالجة أي عمليات غير مصرح بها.

(ج) الرقابة على المخرجات: تهدف الرقابة على المخرجات إلى التحقق من دقة ومعقولية المعلومات التي تم تشغيلها بالتركيز على كشف الأخطاء التي حدثت خلال عملية التشغيل وليس منع الأخطاء خلال عملية التشغيل بالإضافة إلى الحفاظ على سرية المعلومات، والتحقق من إن كافة العمليات التي تم إدخالها قد انعكس أثرها على المخرجات كما هو متوقع منها. ومن أهم الأساليب المستخدمة (الذنيبات، 2006: 314) ما يلي:

1-فحص معقولة المخرجات من قبل صاحب خبرة وقدرة على التحليل.

2-مقارنة مخرجات الحاسب مع بعض الأمور الخاصة بالمدخلات المحوسبة.

إن هدف إجراءات الرقابة على المخرجات هو التأكد من صلاحيتها ودقتها واستكمالها، وبذلك يجب التأكد من الاتي: (سنكري، 2005: 140).

1-وجود نماذج ثابتة لأشكال التقارير.

2-إن محتوى التقرير يعكس البيانات المخزنة في الملفات.

3-إيصال التقارير إلى الأشخاص الذين يملكون حق الاطلاع عليها.

4-المحافظة على مواعيد إصدار التقارير.

كذلك يجب أن تضمن هذه الإجراءات بان الأخطاء قد مرت من خلال أنظمة الرقابة الداخلية وصحت وتمت إعادة إدخالها بدقة إلى النظام من اجل أن تتم معالجتها مرة أخرى، وهذه البيانات المصححة والمعدلة يجب أن تكون قد خضعت للاختبار نفسه الذي خضعت له البيانات الأصلية، إضافة لذلك فإن توزيع المخرجات يجب إن تتم مراقبته من اجل تخفيض خطر توصيل معلومات غير مرخص بتوصيلها إلى الحد الأدنى. تتم مراقبة توزيع المخرجات من خلال التوثيق والإشراف، ونموذج سجل توزيع المخرجات يجب أن يتضمن على رقابة التنظيم للتقارير، وهذه السجلات والوثائق المرفقة لها يجب أن تتم مراجعتها بشكل دوري من قبل قسم التدقيق الداخلي. (قاسم، 2006: 405).

9-التدقيق الإلكتروني وفحص نظام الرقابة الداخلية:

لقد فرضت التطورات السريعة في تكنولوجيا الكمبيوتر وصناعة المعلومات على المدقق تحديات من بينها تعديل طريقة تفكيره ونظريته إلى المتغيرات المحيطة به، وضرورة الاستفادة من تلك المتغيرات لتطوير أدائه إلى الأحسن، وهذا الأمر أحدث تغييراً جوهرياً في منهجية المدقق على النحو التالي: (الصعدي، 2006: 106)

1- التغيير في ثقافة ومعرفة المدقق (التأهيل العلمي)، إذ يجب الإلمام التام بأساسيات التشغيل الإلكتروني للبيانات، وتكنولوجيا صناعة المعلومات والدراسة الكاملة بلغات وبرامج ووسائل الكمبيوتر المتطورة.

2- إعادة النظر في خطة وبرنامج التدقيق، ولاسيما أن جزءاً كبيراً من عناصر النظام المحاسبي موجود داخل جهاز الكمبيوتر مثل الدفاتر والمستندات والقوائم والتقارير.

3- إعادة النظر في طبيعة أدلة الإثبات، والاستفادة من الكمبيوتر وأساليب بحوث العمليات في الحصول على مزيد منها بجانب أو بديلاً عن الأدلة التقليدية.

4- إعادة النظر في آلية نظم الضبط الداخلي، والاستفادة من مدخل المراقبة والتحكم الذاتي في تقوية نظم الضبط الداخلي للبيانات والمعلومات.

5- إعادة النظر في طرق إعداد وعرض تقارير التدقيق بما يتلاءم مع التطورات الحديثة في فكر ومنهجية الإدارة العليا، وتطبيق مبدأ الرقابة بالاستثناء، وإبراز المسائل الجوهرية. (العبيدي، 2012: 36)

تعريف التدقيق الإلكتروني:

يُقصد بالتدقيق الإلكتروني "عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق" (Williamson, 1994: 77) لذا فإن ركن التدقيق الإلكتروني يتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لمساعدة المدقق عبر مراحل التدقيق المختلفة من تخطيط ورقابة وتوثيق، فإذا كانت العصور السابقة قد تميزت بعدة ثورات للبشرية، ابتداءً بالثورة الصناعية ثم ثورة المعرفة ومروراً بثورة التكنولوجيا والاتصالات، فانه مما لا جدال فيه أننا نعيش اليوم ثورة تكنولوجيا المعلومات، هذه الثورة التي تطلبت من المنشأة السرعة في معالجة بياناتها و توصيلها للمستخدم للاستفادة منها في اتخاذ القرارات وترشيد تلك القرارات (غراب ، حجازي ، 2003 : 87) ليس فقط ذلك وإنما وضعت هذه التكنولوجيا امن وسلامة هذه المنظمات على المحك فتطلب ذلك منها وضع العديد من الإجراءات الأمنية التي رافقت استخدام هذه التكنولوجيا من أجل حماية معلوماتها القيمة.

ويقصد بالتدقيق في ظل المحاسبة الآلية للمعلومات : (فرجاني، 2005 : 4)

هي عملية جمع وتقييم لتحديد فيما إذا كان استخدام الحاسب يساهم في حماية أصول المنشأة ويؤكد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها بفاعلية ويستخدم مواردها بكفاءة وبناءً على التعريف السابق للتدقيق الآلي للمعلومات يجب أن يتم التركيز على التحقق من وجود الآتي:

1. نظم معلومات محاسبية ملائمة توفر المعلومات لإعداد القوائم والتقارير السليمة بكفاءة عالية.

2. نظام فعال للرقابة الداخلية يمنع حدوث الأخطاء والمخالفات أو يقللها إلى حدّها الأدنى.

10- إجراءات التدقيق الإلكتروني:

تتمثل إجراءات التدقيق في حالة التشغيل الإلكتروني للبيانات في ثلاثة مداخل كالآتي: (التميمي، 2006:

(143

(1) **التدقيق حول الحاسوب:** يقوم التدقيق حول الحاسوب على اهتمام المدقق بالمدخلات والمخرجات فقط، دون النظر إلى ما يجري داخل الحاسوب من عمليات تشغيل للبيانات، بافتراض أن أنظمة الرقابة على التشغيل فعالة. وبعد هذا المدخل من أبسط مداخل التدقيق الإلكتروني، ولا يحتاج لتكاليف عالية، كما أنه لا يحتاج لخبرات ومهارات عالية بالحاسوب، إلا أنه لا يعد فعالاً في ظل ازدياد اعتماد المنشآت على استخدام الأنظمة المحوسبة، وتعد طرق تشغيل ومعالجة البيانات، وتنوع طرق الاحتيال وعدم مقدرة هذا المدخل على ضبطها.

(2) **التدقيق من خلال الحاسوب:** في هذا المدخل تشتمل إجراءات التدقيق على عملية تشغيل البيانات داخل الحاسوب بالإضافة إلى تدقيق المدخلات والمخرجات، حيث يقوم المدقق بالتأكد من صحة إدخال وتشغيل البيانات لدي العميل، وصحة المخرجات، عن طريق اخذ عينات وإعادة تشغيلها مرة أخرى إما بواسطة المدققين أو بواسطة الخبراء في الشركة تحت التدقيق وبإشراف المدقق المسئول.

(3) **التدقيق باستخدام الحاسوب:** وفي هذا المدخل يستخدم المدقق بعض البرامج المساعدة، والتي بعضها يحتاج إلى مهارة وخبرة في مجال الحاسوب. ومن هذه الطرق ما يلي:

أ- منهج المحاكاة المتوازية: في هذه الطريقة يقوم المدقق بمعالجة عينات من بيانات الشركة الفعلية باستخدام برامج مشابهة لتلك التي يستخدمها العميل، ثم يقوم بمقارنة نتائج مع

نتائج العمل. لكن لا بد أن يتوخى الحذر في اختيار العينات التي تكون ممثلة لبيانات الشركة.

ب- البيانات الاختيارية: في هذه الطريقة يقوم المدقق بالتأكد من أن التشغيل ببرامج العمل يتم بصورة سليمة: لذا يقوم بإعداد بيانات وهمية ومن ثم يقوم بإدخالها على نظام العمل ليتأكد من معالجتها بطريقة سليمة.

ت- برامج التدقيق: وهي برامج تهدف إلى مساعدة المدقق في عمله.

11- شركات التأمين:

لقد قام التأمين في بادئ الأمر على فكرة التعاون والتكافل بين التجمعات البشرية كان ذلك في إطار ما يسمى بالتأمين التعاوني، فكانت توزع الخسائر التي تلحق بأحد الأعضاء أو بعضهم نتيجة تحقق أخطار معينة على جميع الأعضاء. (عبودي، 2006: 33)

وتعود أول بوليصة للتأمين البحري إلى نحو سنة 1347م، ويقال أن أول تأمين ضد الحريق ظهر في بريطانيا بعد سنة 1666م وهي السنة التي شهدت حريق لندن الذي أتى على أكثر المباني في تلك المدينة.

ولم تظهر شركة التأمين على الحياة في إنكلترا إلا في سنة 1699م أي بعد الانتهاء من إعداد قوائم الوفيات في بريطانيا سنة 1693م الذي مكن من إجراء الحسابات الإلكترونية التي تمكن من إعداد قانون الإعداد الكبيرة. (فلاح، 2008: 7)

ويمكن القول أن مفهوم التأمين هو "عبارة عن أسلوب ينطوي على اتفاق مسبق بين طرفين يتم من خلاله تحويل الخطر المعرض به الطرف الثاني (المؤمن له) إلى الطرف الأول (المؤمن) مقابل دفع مبلغ محسوب بالطرق الإحصائية والرياضية تمكن من تغطية الخسارة المحتملة والقابلة للقياس المادي كلياً أو جزئياً. أو هي توزيع الخسائر العرضية من خلال نقل الأخطاء أو تحويلها من المؤمن لهم إلى شركات التأمين التي تقبل تعويض مثل هذه الخسائر عند تحقق تلك الخسائر. (عبودي، 2006: 34)

هناك عدة سمات أساسية للتأمين هي:

1. توزيع الخسائر.

2. دفع الخسارة العرضية.

3. تحويل الخطر.

4. التعويض.

❖ **كيفية سداد الأقساط: (فلاح، 2008: 124)**

تسدد أقساط التأمين بالمركز الرئيسي للشركة أو في فروعها في المواعيد المحددة بالوثيقة مقابل إيصالات رسمية تصدرها الشركة على أن تمنح الشركة لسداد الأقساط فيما عدا القسط الأول مهلة قدرها 30 يوما من تاريخ الاستحقاق، وإذا توقف العميل عن سداد الأقساط في المواعيد المقررة ولمدة 30 يوما تقوم الشركة بإرسال خطاب مسجل للعميل وإذا لم يقم بالسداد خلال 15 يوم من تاريخ إرسال الخطاب يتم اتخاذ أحد الإجراءات:

- إذا كانت المدة التي سدها العميل أقل من 3 سنوات تلغى الوثيقة وتصبح الأقساط حق مكتسب للشركة لمقابلة المصروفات العمومية الخاصة بالوثيقة.
- إذا كانت مدة السداد أكثر من ثلاث سنوات يتم تخفيض مبلغ التأمين بنسبة قيمة ما دفع من أقساط إلى مجموع قيمة الأقساط المتعاقد عليها ويمكن للعميل أن يعيد سريان الوثيقة مرة أخرى بسداد الأقساط المتأخرة مضافا إليها فوائد التأخير.

12- التدقيق الداخلي في شركات التأمين: (السلامي، 2005: 39)

تشمل وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين اليمنية على المحافظة على موجودات الشركة وسلامتها، والتقييم الدوري لجميع الأنشطة التي تتم داخل الشركة والتأكد من مدى مطابقتها للسياسات الموضوعية والخطط المعتمدة، وتقديم التقارير والإحصاءات والمعلومات والتوصيات إلى الجهات ذات العلاقة في إدارة الشركة.

وتتمثل إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في شركات التأمين اليمنية، في أنها مجموعة من الطرق والوسائل التي يلجأ إليها المدقق الداخلي للحصول على معلومات صادقة وأكيدة تولد لديه القناعة التامة، والرأي الواضح حول مدى انسجام وتطابق الأعمال المكلف بتدقيقها مع معايير التدقيق الداخلي، وسياسات وأنظمة الشركة.

ويقوم مدير التدقيق الداخلي أو من ينوب عنه بإصدار أمر أو تكليف بمهمة إلى مدير التدقيق الداخلي، يتضمن أمر المهمة والفترة المخصصة لتنفيذها، وأسماء الأقسام المشمولة بعملية التدقيق الداخلي،

وبالنسبة إلى القوانين والأنظمة اليمنية ممثلة بقانون الأشرف والرقابة على شركات ووسطاء التأمين، لم يتطرق القانون إلى وظيفة التدقيق الداخلي ولم يحدد مهامه ولا مسؤولياته، وتحدد تلك المهام والمسؤوليات وفق رؤية الإدارة والمسؤولين بالشركة، غير أن القانون ألزم شركات التأمين اليمنية أن تمسك السجلات الآتية لكل نوع من أنواع التأمين: (قانون 37 لسنة 1992م)

1. سجل الوثائق: وتفيد فيه جميع الوثائق التي تبرمها الشركة.
2. سجل التعويضات: وتفيد فيه جميع المطالبات التي تقدم للشركة.
3. سجل الوسطاء: ويقيم فيه اسم وعنوان كل وسيط ممن يتوسطون في عقد عمليات التأمين لحسابها.
4. سجل الاتفاقيات: وتفيد فيه جميع الاتفاقيات التي تبرمها الشركة.
5. سجل الودائع المصرفية: وتبين فيه الأموال الواجب إيداعها بالمصرف.

خلاصة المبحث الثاني:

ويتضح مما سبق ما يلي:

- ✓ أن مفهوم الرقابة الداخلية هو عبارة عن مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تضعها المنشأة بهدف حماية ممتلكاتها من الاختلاس والسرقة وبهدف تنظيم وترتيب الهيكل التنظيمي والعمليات والإجراءات الإدارية والمالية بين الأقسام الأخرى.
- ✓ أن أهمية وأهداف الرقابة على النظم الإلكترونية تنبع من أهمية هذه النظم والحاجة الماسة إليها في الحياة العصرية، لما تشهده المنظمات من تطور وتوسع في أعمالها على مستوى العالم، واعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل الأعمال المحاسبية والمالية،
- ✓ إن مقومات الرقابة الداخلية تنقسم إلى قسمين مقومات محاسبية وتتمثل في الدليل المحاسبي وإجراءات المحاسبة المستنديه والمجموعة الدفترية والوسائل الإلكترونية المستعجلة والجرد الفعلي للأصول، ومقومات إدارية وتتمثل في الهيكل التنظيمي، والعاملين، ومجموعة السياسات والإجراءات.
- ✓ أن الرقابة الإلكترونية تعني اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصاً لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد والجهد والوقت والتكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة أكبر.
- ✓ أن هناك عدد من الأساليب والإجراءات للرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني.
- ✓ إن ركن التدقيق الإلكتروني يتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لمساعدة المدقق عبر مراحل التدقيق المختلفة من تخطيط ورقابة وتوثيق، وتطلب ذلك وضع العديد من الإجراءات تمثلت في ثلاثة مداخل التدقيق من خلال وحول الحاسوب والتدقيق باستخدامه.
- ✓ إن التدقيق الداخلي في شركات التأمين اليمنية يتمثل عمله في المحافظة على موجودات الشركة وسلامتها، والتقييم الدوري لجميع الأنشطة التي تتم داخل الشركة والتأكد من مدى مطابقتها للسياسات الموضوعة والخطط المعتمدة، وتقديم التقارير والإحصاءات والمعلومات والتوصيات إلى الجهات ذات العلاقة في إدارة الشركة.

خلاصة الفصل الأول:

هدف هذا الفصل إلى مناقشة الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي بشكل يظهر الدور الذي يمكن أن يقوم به التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تم مناقشة مفهوم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في بيئة نظم المعلومات المحاسبية وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ إن التدقيق الداخلي له أهمية كبيرة لدى المنشأة كونه الداعم الرئيسي للإدارة في عملية الرقابة ويساهم في إضافة قيمة للمنشأة من خلال الحماية الكاملة للمنشأة وضمان الالتزام بكل الأنظمة والقوانين والتشريعات عبر ما يقدمه من تقارير لمجلس الإدارة.
- ✓ إن الاستقلالية والموضوعية لها تأثير جوهري على عمل المدقق الداخلي لأنه من خلالها يستطيع أن يحقق أهداف التدقيق بمستوى كفاءة أفضل وكذلك من خلال مكانة وموقع المدقق في الهيكل التنظيمي.
- ✓ أن المدقق الداخلي يحتاج إلى تنمية مهارته في جوانب أخرى غير الجوانب المعرفية والعلمية وهي الجانب النفسي والسلوكي حيث أن المدقق الداخلي غالباً ما يصطدم بعوائق واتجاهات مضادة لعمله من قبل أفراد داخل المنظمة يرون فيه سبباً لمشاكل لهم ولا يرون فيه سبباً لحل المشاكل التي قد تواجههم وهذا يصعب مهمته الفنية ويحتاج منه مهارات خاصة بالتواصل والقدرة على الإقناع والعمل بروح الفريق وامتلاك القدرات الحوارية.
- ✓ إن نظام الرقابة الداخلية من المتطلبات الأساسية للمنشأة الحديثة، خصوصاً مع التطورات الحديثة ومواكبة العصر.
- ✓ زيادة الاهتمام بالرقابة على النظم الإلكترونية لما لها من أهمية قصوى كونها تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل الأعمال المحاسبية والمالية، لذلك أدى هذا التطور السريع في استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة المخاطر المتعلقة بالإجراءات الرقابية.
- ✓ وجود ارتباط تعاوني بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية لذلك تعتبر مهنة التدقيق الداخلي من أهم عناصر منظومة الرقابة الداخلية الفعالة بأنواعها المختلفة، الهادفة، والمانعة، والمصححة. إن ركن التدقيق الإلكتروني يتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لمساعدة المدقق عبر مراحل التدقيق المختلفة من تخطيط ورقابة وتوثيق، وتطلب ذلك

وضع العديد من الإجراءات تمثلت في ثلاثة مداخل التدقيق من خلال وحول الحاسوب والتدقيق باستخدامه.

✓ إن التدقيق الداخلي في شركات التأمين اليمينية يتمثل عمله في المحافظة على موجودات الشركة وسلامتها، والتقييم الدوري لجميع الأنشطة التي تتم داخل الشركة والتأكد من مدى مطابقتها للسياسات الموضوعة والخطط المعتمدة، وتقديم التقارير والإحصاءات والمعلومات والتوصيات إلى الجهات ذات العلاقة في إدارة الشركة.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل بالتحليل لأهم الدراسات المحاسبية المتعلقة بدور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية وذلك للتعرف على ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج من ناحية وبيان ما يمكن أن تضيفه الدراسة الحالية من ناحية أخرى، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى مجموعتين:

أولاً: الدراسات باللغة العربية.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية.

الدراسات السابقة:

1-الدراسات باللغة العربية:

الدراسة الأولى: دراسة (شعبان لطفي، 2004)، بعنوان/ المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حاله قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري سوناطراك هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز أهمية التدقيق الداخلي بالمؤسسة باعتبارها أداة فعالة بها ومحاولة إظهار الأعمال التي يقوم بها التدقيق الداخلي ومدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة في حالة ما إذا تم استغلالها من طرف الإدارة، من خلال هذه الدراسة حاولت الدراسة إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع الرقابة الداخلية حيث وجد أنها ضرورية في المؤسسات، كما تناولت الدراسة أيضا تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر أمراً ضروريا بالنسبة للمراجع الخارجي والداخلي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لدراسة التطور التاريخي للمراجعة، ومن ثم اعتمدت على المنهجين الوصفي والتحليلي وكذا أسلوب الاستقراء والاستنتاج واعتمدت الدراسة على الدراسة الميدانية في إحدى الشركات الجزائرية والمتمثلة في الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات - مجمع سوناطراك، فقامت أولاً بدراسة الحالة بالتعريف بالمجمع ثم وصف الدورة (مبيعات - مقبوضات) لقسم تصدير الغاز ثم قامت بتقييم الرقابة الداخلية لقسم تصدير الغاز (الدورة مبيعات - مقبوضات) ومن أهم نتائجها 1- يتميز أسلوب خرائط التدفق بأنه يعطي لمعدها أو قارئها فكرة سريعة عن نظام الرقابة الداخلية وتمكنه بسرعة وسهولة أكبر في الحكم عن مدى جودته.

الدراسة الثانية: دراسة (يوسف المدلل، 2007)، بعنوان/ دور وظيفة التدقيق في ضبط الأداء المالي والإداري دراسة تطبيقية

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تطور وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة في فلسطين استنادا إلى التطورات التي تحدث في هذا المجال، كذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة وفاعلية الإدارة كمدخل لتوسيع الشفافية والمسؤولية والمحاسبة والإفصاح وتقييم أداء الإدارة في ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة. وهدفت أيضا إلى التعرف على درجة الاستقلالية الممنوحة للتدقيق الداخلي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدت الدراسة على إخضاع جميع أفراد المجتمع حيث تم توزيع الاستبانة على المسؤولين عن وحدات التدقيق الداخلي في هذه الشركات وكان مجتمع الدراسة جميع وحدات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة في سوق الأوراق المالية في فلسطين والبالغ عددها (36) شركة.

وقد أوضحت نتائج الدراسة بان وحدات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة تقوم بدور جيد في ضبط الأداء الإداري والمالي والمساهمة بدعم حوكمة الشركات من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية ووافق المسؤولين والعاملين في وحدات التدقيق الداخلي على أن هناك ضرورة لتوسيع نطاق التدقيق الداخلي ليشمل قياس الكفاءة والفعالية في الأداء التشغيلي والفني بالإضافة إلى الشق المالي والرقابي وان ذلك يؤدي بالضرورة لتحسين وضبط الأداء الإداري والمالي لهذه الشركات، ومن التوصيات أهمها ضرورة الانتقال بالتدقيق الداخلي من تدقيق مالي روتيني إلى تدقيق العمليات وسائر أنشطة الشركة مما يعود بالفائدة على الشركة ويحسن الأداء وضرورة عقد الدورات للمدققين الداخليين بهدف إكسابهم المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الداخلي وضرورة وجود خط اتصال مباشر للمدقق الداخلي مع لجنة التدقيق وذلك من أجل تدعيم استقلاله وضرورة تبعية وحدة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى إداري ممكن بالشركة أو مجلس الإدارة.

الدراسة الثالثة: دراسة (د. حسين دحدوح)، (2008) بعنوان/ دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات

ركزت الدراسة على التعرف على الأنشطة التي تمارسها لجنة التدقيق وتؤدي إلى تحسين نظام الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات وفعاليتها.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي الذي يقوم على تصميم استبانته عن الأنشطة التي تقوم بها لجنة المراجعة لتحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها. ويتكون مجتمع الدراسة من إدارات الشركات الأردنية الصناعية المساهمة العامة المدرجة في السوق المالية والبالغ عددها (89) شركة، ومن المراجعين الخارجيين لهذه الشركات وتم توزيع (150) استبانته على فئتي الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الأنشطة يمكن أن تمارسها لجنة المراجعة وتسهم في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات ومن أهم هذه الأنشطة

- 1- العمل على تفعيل دور لجنة التدقيق الداخلي بوصفها من أهم مكونات بيئة الرقابة في الشركة.
- 2- تقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة.
- 3- دراسة التقارير الخاصة بتطوير النظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية ومراجعتها واقتراح التعديلات الواجب إدخالها عليها.
- 4- تقييم اللجنة لتقرير الإدارة عن فعالية نظم الرقابة الداخلية وكفائتها للشركة.
- 5- تلقي وفحص الرد على رسالة مراجع الحسابات بشأن أوجه الضعف في الرقابة الداخلية.

ومن التوصيات أهمها & ينبغي على لجان المراجعة الإفصاح بتقاريرها التي يجب أن تتضمنها التقارير السنوية للشركات عن أنشطتها التي يمكن أن تسهم في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها.

الدراسة الرابعة: دراسة (بنية المرعي، 2009)، بعنوان/ دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية: دراسة ميدانية

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور لجان التدقيق المرتبطة بالتدقيق الداخلي في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية من خلال آراء المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق. لعلها تسهم في التعرف على هذا الدور من خلال بيان مسؤوليات لجنة التدقيق وواجباتها واستكشاف آلية تعزيز هذا الدور كون لجنة التدقيق تعمل على تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي واقتراح توصيات ملائمة تصب في مصلحة شركات التأمين تجاه وظيفة التدقيق الداخلي خاصة والاقتصاد الوطني بعامه، التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق حول دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي الذي يقوم على تصميم استبانته والتي وزعت على شركات التأمين الأردنية والبالغ عددها (28) شركة مساهمة عامة، تكون مجتمع

الدراسة من فئتين الأولى من المدققين الداخليين ومدراء التدقيق الداخلي وبلغ عددهم في هذه الشركات (42) مدققاً داخلياً، أما الفئة الثانية فقد تمثلت بأعضاء لجان التدقيق في شركات التأمين الأردنية وبلغ عددهم (48) عضواً حيث تم توزيع كل الاستبيانات وتم استرداد من الفئة الأولى 71% والثانية 52%

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي ما يعزز من استقلاليته، ويسمح لها القيام بواجباتها. وأظهرت النتائج إلى أنه يوجد دور للجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي بالسياسات والأنظمة والقوانين. كما أظهرت النتائج بأنه يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين حيث تقوم لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق حول أي قضايا جوهرية قد تظهر خلال العمل. وأظهرت أيضاً أن الاتجاه العام من قبل المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق الداخلي نحو تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية هي اتجاهات إيجابية مرتفعة. وأهم التوصيات: ضرورة قيام مجالس الإدارة في شركات التأمين بتحديد موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للشركة وتحديد العلاقة بين اللجنة وكل من التدقيق الداخلي وبقية أقسامها وضرورة تفعيل المادة (46) من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002م المتعلقة بتشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة لما لها من نفع كبير ودور رقابي فاعل في دعم وظيفة التدقيق الداخلي.

الدراسة الخامسة: دراسة (العاني والعزاوي، 2009)، بعنوان/ التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في قيمة الشركات المدرجة في السوق العراقي للأوراق المالية وذلك من خلال اختيار أحد مؤشرات أوليات وتطبيق حوكمة الشركات والتي تمارس بالتدقيق الداخلي. وتناولت الدراسة بيان مدى تطور التدقيق الداخلي نتيجة لظهور مفهوم حوكمة الشركات. وبيان دور ذلك التطور في خلق قيمة إضافية للشركة.

وقد اعتمدت الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في اختبار فرضية الدراسة إذ اعتمدت على التقارير المالية السنوية للمصاريف عينة الدراسة التقارير المالية لسوق العراق للأوراق المالية وكذلك اعتمدت تحليل الاستبانة بأساليب إحصائية دقيقة، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة والتي تم

توزيعها على العاملين المختصين بالإدارة والمحاسبة والتدقيق في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق للأوراق المالية ومن ثم تحليل الإجابات باستخدام التوزيعات التكرارية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها التأثير الواضح للتدقيق الداخلي في قيمة الشركة ودفعها إلى الريادة، وكذلك التقدم الحاصل في التدقيق الداخلي ووظائفه لكن بالرغم من هذا التطور لم يصل إلى المدى الذي يلبي متطلبات حوكمة الشركات. أما أهم التوصيات التي تم التوصل إليها فهي ضرورة تطوير التدقيق الداخلي وتفعيل وظائفه من منظور حوكمة الشركات وهي تقويم وتحسين عمليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وحوكمة الشركات.

الدراسة السادسة: دراسة (عمر عبدالصمد، 2009)، بعنوان/ دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات -دراسة ميدانية

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيف يمكن الاستفادة من التدقيق الداخلي كأداة لتطبيق حوكمة المؤسسات وهذا هو الهدف الرئيسي للدراسة كما هدفت الدراسة من خلال تحديد المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة المؤسسات وزيادة كفاءتها، وأيضاً تبين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وخصوصاً فيما يتعلق بمعاييرها الدولية والتعرف على مختلف أدوار التدقيق الداخلي التي تسمح بتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر وعلاقتها التعاونية مع أطراف حوكمة المؤسسات.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي واعتمدت على الاستبانة والتي وزعت على مدراء أقسام التدقيق الداخلي وأساتذة الجامعة (تخصص مراجعة) حيث وزعت (100) استبانة وتم الاعتماد على (75) استبانة من مجموع الاستبيانات لتمثل عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية أبرزها ما يلي:

1- تعتبر حوكمة المؤسسات بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المنشأة من استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر

2- أن أدوات الرقابة داخل المنشأة تختلف اليوم عما كانت عليه في السابق وأصبحت وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة في المنشأة لما تقدمه من مساندة لمجلس الإدارة العليا والمراجع الخارجي وكذا دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية ومراجعتها لإدارة المخاطر ومن هذا القبيل فهي تساعد في

تطبيق حوكمة المؤسسات، لذلك تطرقت الدراسة إلى موضوع دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

الدراسة السابعة: دراسة (نسمان، 2009)، بعنوان/ دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة

هدفت الدراسة إلى توضيح دور إدارات التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس والقواعد اللازمة لإقامة نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي وفقاً لمتطلبات الحوكمة وأيضاً الوقوف على مدى تأثير الاستقلالية في إدارات التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة والوقوف على دور لجان المراجعة وبيان أثرها في تفعيل مبادئ الحوكمة.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة والبالغ عدده 60 مراجعاً داخلياً في المصارف العاملة في فلسطين. وخلصت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي تعتبر أهم أحد مكونات عناصر تطبيق الحوكمة في المصارف في فلسطين وأيضاً تجسيد التدقيق الداخلي الفعالية المنشودة من تطبيق الحوكمة وذلك بتفعيل دور أصحاب المصالح في المصرف ضماناً لاستمرارية الحوكمة وتطبيقاتها داخل المصارف.

الدراسة الثامنة: دراسة (حسام أبو وطفة، 2009)، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، دراسة تطبيقية

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة إلى دور التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مع عرض سريع لمفهوم التدقيق الداخلي وتطور الميثاق الأخلاقي وتطور المعايير المهنية للتدقيق الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية هذه الاستثمارات،

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة وهم جميع الموظفين الرئيسيين العاملين في إدارات التدقيق الداخلي في

الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددهم (38) شركة وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة (80) موظف وتم توزيع الاستبانة عليهم وتم استرداد 75 استبانة. .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن هنالك دور ملموس لوظيفة التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية والمتمثلة في استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي وجودة أداء عمل المدقق الداخلي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي، ضرورة تعميق المفاهيم والمبادئ التي قضت بها المعايير الدولية للتدقيق الداخلي لدى كافة المدققين الداخليين من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة.

الدراسة التاسعة: دراسة (الشواورة - الحميدة، 2010)، بعنوان/ في دور وحدات المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة عمل لجان التدقيق المنبثقة عن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية

هدفت الدراسة إلى تحليل دور وحدات التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة لجان التدقيق المنبثقة عن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، لا سيما وان وجود وحدة مراجعة داخلية فعالة وقوية من شأنه أن يعزز من دور لجان التدقيق ويعي ويحصن أصحاب المصالح المختلفة من تلقي واستخدام قوائم مالية صورية أو وهمية قد تقودهم بالنتيجة إلى اتخاذ قرارات استثمارية وتحويلية خاطئة وغير محمودة العواقب.

وقد اعتمدت الدراسة في المنهجية الأسلوب الاستقرائي والأسلوب الاستنتاجي وذلك من خلال تصميم استبانة عن العناصر المرجعية الحاكمة لعمل وحدات التدقيق الداخلي بالاعتماد على الأدبيات والتشريعات ذات العلاقة ويتكون مجتمع الدراسة من فئة المدراء الداخليين وفئة المدققين الخارجيين العاملين والمتعاملين مع الشركات المساهمة العامة المقيدة في بورصة عمان والبالغ عددها (25) شركة تمثل مختلف القطاعات الاقتصادية وقد تم توزيع (400) استبانة.

وخلصت الدراسة إلى أن معظم العناصر التي يتكون منها الإطار المرجعي لوحدات التدقيق الداخلي إذا ما أحسن أدارتها وتنفيذها بشكل فعال سوف تؤدي بالنتيجة إلى رفع وتحسين كفاءة عمل اللجان المنبثقة عن مجالس الإدارة. ومن النتائج المهمة ضعف المناخ الرقابي الذي يعمل في ظله

التدقيق الداخلي وارتباط ذلك بتحقيق مكاسب مادية ومعنوية لأشخاص ذوي نفوذ كبير ومؤثر في الهيكل التنظيمي الرسمي وغير الرسمي. وأيضاً غياب الوضوح في هيكل تحديد السلطة والمسؤولية ومحاولة البعض بغير قصد وضع الرقابة والكفاية في حالة تعارض دائم مع الحرية والإبداع وبالتالي رفض قبول أي توصيات تعمل على تشديد نظم الرقابة الداخلية القائمة

الدراسة العاشرة: دراسة (المدهون) (2011م)، بعنوان/ دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر والوقوف على مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر، كذلك تناولت الدراسة مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر والوقوف على دور المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث أعدت استبانة خصيصاً لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عددهم (50) مدققاً داخلياً في المصارف العاملة في قطاع غزة. وخلصت الدراسة إلى وجود وعي لدي المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، كما يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وأهمية قيامه بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف كما توصلت الدراسة إلى أنه ليس من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دورة يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر، ولا بد من وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لضمان سير العمل بكفاءة في المصرف. تقرير مدى درجة سلامة وملائمة نظم الرقابة المحاسبية والإدارية والفنية القائمة والعمل على تعديلها وتطويرها بشكل دوري، ومدى درجة النمشي مع السياسات والخطط والإجراءات القائمة ووقاية الشركة من الآثار المترتبة على الأخطاء والمخالفات الشخصية.

2-الدراسات باللغة الأجنبية:

الدراسة الأولى: دراسة كلاً من (leung, philomena2003) بعنوان "The Role of Internal Audit in Corporate Governance and Management in Australia"

هدفت الدراسة إلى تعريف وتحديد هياكل المسؤولية وأهداف التدقيق الداخلي في المنظمات الأسترالية وتحديد دورها في حوكمة هذه المنظمات ودراسة الوضع الإداري والتنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي وتقديم توصيات حول تعزيز فاعلية التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات ودعم الإدارة السليمة، كذلك دراسة المؤهلات العلمية للمدققين الداخليين والمسؤولين عنهم، ودراسة خط التقرير الخاص بهم.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي الذي يقوم على تصميم استبانة تم توزيعها على المدققين الداخليين في الشركات التجارية وتوصلت الدراسة إلى تزايد أهمية التدقيق الداخلي على الصعيد المهني والأكاديمي، وأن المدققين الداخليين كانوا أكثر تركيزاً على نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وأن المدققين الداخليين كانوا قادرين على ممارسة أعمالاً مختلفة ومتنوعة من الأنشطة، وأن هنالك تضارب في خطوط التقرير، وأن المدقق الداخلي في مجال حوكمة الشركات لا زال غير محدد بدقة في الشركات الأسترالية، وأوصت الدراسة بتعزيز هذا الدور عبر ميثاق التدقيق الداخلي ومعايير أكثر صرامة لحوكمة الشركات وإعادة الاعتبار للمهارات والخبرات في اختيار الموظفين الذين يقومون بمهمة المراجعة وزيادة حدة التنافس بينهم.

الدراسة الثانية: دراسة (Arena, et, 2006) "Internal Auditing in Italian organizations: A multiple case study"

هدفت الدراسة إلى وصف الخصائص الرئيسية لأقسام التدقيق الداخلي في ستة شركات إيطالية وتحري وتحليل أثر التعليمات المشددة عليها، بدراسة مقارنة بين أقسام التدقيق الداخلي في هذه الشركات الستة، وإجراء المقابلات مع مدراء التدقيق الداخلي في هذه الشركات والاطلاع على عينات من تقارير التدقيق الداخلي والوثائق العامة والتعليمات الداخلية المتعلقة بالحوكمة فيها.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تنوع كبير بين الخصائص الرئيسية لأقسام التدقيق الداخلي، وكذلك ركزت الدراسة على الضغوط المؤسسية التي يتعرض لها المدققين الداخليين وقدمت الدراسة دليلاً إضافياً على تأثير العوامل الأخرى على تطور أداء أقسام التدقيق الداخلي حيث يوجد في إيطاليا ثلاثة نماذج من الشركات، النموذج الأول هي تلك الشركات التي لا يوجد بها قسم مستقل للتدقيق الداخلي النموذج الثاني يوجد بها قسم مستقل للتدقيق الداخلي ولكن ينحصر دوره في تدقيق الالتزام بالقواعد والإجراءات وهذه الشركات أشارت فيها المقابلات إلى وجود مدى كبير من الضغوط المؤسسية، أما

النموذج الثالث فهو الشركات التي يتعدى دور التدقيق الداخلي فيها الرقابة على القوائم المالية واختبارات الالتزام بالقواعد والإجراءات إلى العمليات الإدارية بمراحلها وأنواعها ومستوياتها المختلفة وأظهرت المقابلات في هذه الحالة إن العوامل المؤثرة على تطور أداء أقسام التدقيق الداخلي علاوة على الضغوط المؤسسية يمكن حصرها بالتالي:

1- التدريب والثقافة حيث إن الدور الاستشاري للمدققين الداخليين يضطرهم إلى الإلمام بجميع مراحل العمل في المشروع

2- الشخصية والقدرات القيادية والتي تجعل المدقق الداخلي قادراً على إقناع جميع مستويات المشروع بدوره في تدعيم وإسناد النشاط.

3- تعاون الإدارة وتجاوبها حيث أن هذا التعاون مهم جداً لدور المدقق الداخلي.

الدراسة الثالثة: دراسة ناجبال (Nagpal, 2008) بعنوان " مرونة التدقيق وبنية تكنولوجيا المعلومات وتعقيدها أثرها على نظم الرقابة الداخلية "

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر نظم تكنولوجيا المعلومات وبنيتها التحتية في مرونة أو تعقيد عمل المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء القوانين الجديدة.

وقامت الدراسة بتحليل الأدب النظري الأمريكي الخاص بالموضوع والذي تمت الإشارة إلى ندرته في هذا المجال بالذات وخاصة في مجال تحليل قوانين التدقيق والرقابة الصادرة عن الحكومة الأمريكية، وخلصت الدراسة إلى أن نظم تكنولوجيا المعلومات ذات البنية التحتية المرنة والواسعة تمنح المرونة للمدقق الداخلي في أعماله، كما أنها توفر نوع من الجودة والتي تقتضيها القوانين الأمريكية الصادرة حديثاً، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول الموضوع لتعزيز المعرفة النظرية وتوسيعها.

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ من تحليل الدراسات السابقة ما يلي:

- أجمعت الدراسات السابقة على أهمية التدقيق الداخلي ودوره في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية وإن للتدقيق الداخلي دور في التأثير على قيمة الشركات.
- بعض الدراسات مثل دراسة (د. حسين دحدوح، 2008)، توصلت إلى أن هناك مجموعة من الأنشطة يمكن أن تمارسها لجنة المراجعة وتسهم في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات وأهمها تقييم الالتزام بالقوانين واللوائح وتقييم اللجنة لتقرير الإدارة عن فعالية نظم الرقابة الداخلية وكفايتها للشركة.
- بعض الدراسات مثل دراسة (يوسف المدلل، 2007) توصلت إلى ضرورة توسيع نطاق التدقيق الداخلي ليشمل قياس الكفاءة والفعالية والأداء التشغيلي والفني بالإضافة إلى الشق المالي والرقابي.
- ركزت بعض الدراسات على دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري ودوره في زيادة قيمة للشركة ودوره في تفعيل إدارة المخاطر وفي ظل تطبيق حوكمة المؤسسات لذلك نجد أن هنالك تباين واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها ولكن يمكن القول إن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة حيث تناولت كل واحدة منها زاوية أو أكثر من زوايا الموضوع الخاص بالدراسة. لذلك تمت محاولة الربط بين بعض أفكار وأهداف هذه الدراسات ضمن هذه الدراسة

وتعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة، وما يميزها عن سابقتها أنها تدرس تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية، كما أن مجتمع الدراسة الميدانية يقع في اليمن على شركات التأمين العاملة في اليمن، وإضافة إلى ما سبق فإن أي دراسة سابقة في اليمن لم تتناول تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية على حد علم الباحث.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى معرفة مدى تأثير دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، وسوف نستعرض في هذا الفصل منهجية الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات والنتائج التي تم التوصل إليها وذلك في مبحثين:

المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

يشتمل هذا المبحث على توضيح لمجتمع وعينة الدراسة وأداة جمع البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة واختبار صدقها ودرجة ثباتها والأساليب الإحصائية التي تم الاعتماد عليها لتحليل البيانات، وذلك من خلال النقاط التالية:

- فرضيات الدراسة.
- مجتمع وعينة الدراسة
- تصميم واختبار أداة جمع البيانات.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة.
- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية.

1) فرضيات الدراسة:

تهتم هذه الدراسة باستطلاع آراء إدارات التدقيق الداخلي المديرين والمدققين في شركات التأمين العاملة في اليمن حول تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

ولتحقيق ذلك تم صياغة فرضيات الدراسة في صورة فرض الإثبات كما يلي:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى إدراك المدققين الداخليين لأهمية دورهم وبين تحسين

نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الداخلي في ظل الأتمتة وبين تحسين نظام

الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة وكفاءة المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة

الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام المدققين الداخليين برفع تقارير متضمنة نقاط

الضعف في نظام الرقابة الداخلية إلى الجهة المخولة وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم

المعلومات المحاسبية.

5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

6- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

(2) مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين العاملة في اليمن والبالغ عددها (13) شركة. وتمثلت عينة الدراسة من جميع العاملين في إدارات التدقيق الداخلي في الإدارات العامة بالمراكز الرئيسية في شركات التأمين العاملة في اليمن.

(3) تصميم واختبار أداة جمع البيانات:

للتعرف على تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، فقد اعتمدت الدراسة على استبانة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية الملحق رقم (1)، وقد تم تصميمها استناداً إلى أهداف الدراسة ومقتضياتها وكذلك الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة، وقد تكونت من قسمين كما يلي:

القسم الأول: يتعلق بالمعلومات العامة لأفراد عينة الدراسة، حيث شمل (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، سنوات الخبرة، العمر، الوظيفة).

القسم الثاني: تضمن الفقرات المتعلقة بتقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن.

وقد استخدم مقياس ليكرت الثلاثي لبيان آراء أفراد عينة الدراسة حول العبارات الواردة في الاستبيان ولإيجاد الأوساط الحسابية لآراء عينة الدراسة، فقد خصصت أوزان ترجيحية تتفق مع إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث خصص الوزن (3) للحالة هام جد (2) للحالة متوسط الأهمية (1) للحالة لا يوجد تأثير.

ولتحديد وقياس تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن. فقد تم تحديد ثلاثة مستويات هي (متدني، متوسط، عالي) طبقاً للجدول رقم (9).

وللتأكد من صدق الاستبانة وصحة فقراتها ووضوحها فقد تم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات اليمنية وكما هو موضح بالملحق رقم (2) من هذه الدراسة.

وبهدف اختبار درجة مصداقية البيانات ومدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على أسئلة الاستبيان فقد تم احتساب معامل المصداقية الفا كرو نباخ Cronbachs Alpha، لإجابات أفراد العينة لضمان الاعتماد على البيانات التي تم جمعها بواسطة أداة الدراسة في اختبار الفرضيات. وعلى تم توزيع (35) استبانة. وبلغ عدد الاستبانات المستردة والمعمدة (30) استبانة أي ما نسبته 85% من الاستبانات الموزعة كما في الجدول التالي: جدول رقم (1)

الاستمارات الموزعة	الاستمارات التي لم تسترد	الاستمارات المستردة والمستخدمة في التحليل
35	5	30

(4) الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة فقد استُخدم البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة ومن هذه الأساليب:

1. اختبار الفا كرو نباخ لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية آراء العينة.
2. معامل ارتباط بيرسون Pearson لدرجات مدي.
3. النسبة المئوية والأهمية النسبية ومدى الدلالة.
4. المتوسطات والانحرافات لمعرفة متوسط آراء العينة المشاركة في الدراسة ومدى انحراف إجابات العينة للفرضيات.

(5) اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

جدول رقم (2) ثبات الاستبيان وفق مجالاتها حسب معامل ألفا كرونباخ

المحاور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الأول	10	0.8131
مدى تأثير إدراك المدقق الداخلي لأهمية دوره في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.		

قيمة ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المحاور	
0.8231	9	مدى تأثير دور المدقق الداخلي في ظل -الأتمتة -على تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.	المحور الثاني
0.7588	7	تأثير خبرة وكفاءة المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.	المحور الثالث
0.8706	6	مدى تأثير التزام المدقق الداخلي برفع التقارير في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.	المحور الرابع
0.7655	7	مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.	المحور الخامس
0.8030	8	تحديد أهم الصعوبات التي تؤثر على دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.	المحور السادس
0.8949	47	الإجمالي	

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان لمعرفة مدى اختلاف التباينات بين مجالات الاستبيان والتباين الكلي لها. وبالنظر إلى معامل الثبات بين مجالات الاستبيان في الجدول السابق. نجد أن ثبات المحاور تراوحت بين (0.7588 - 0.8706). وهذا يدل على الثبات الجيد في الأداة.

أما بالنسبة للثبات الكلي للاستبيان فقد وصلت إلى (0.8949). مما يدل على أن هناك ثباتاً عالياً بين محاور الاستبيان. ويعني ذلك أن هذه الأداة لو أعيد تطبيقها على نفس الأفراد أكثر من مرة لكانت النتائج متطابقة بشكل كامل تقريباً إذاً يطلق على نتائجها بأنها ثابتة.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

يهتم هذا المبحث باختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج التي يتم التوصل إليها بشأن مدى تأثير دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية. وذلك من خلال الآتي:

- ❖ وصف العينة.
- ❖ مناقشة النتائج.
- ❖ اختبار الفرضيات.

أولاً: وصف العينة

1- وصف توزيع العينة.

أ - الوصف حسب المؤهل: جدول رقم (3)

م	المؤهل	العدد	النسبة المئوية
1	دبلوم	2	6.7
2	بكالوريوس	28	93.3
3	ماجستير	0	0.0
4	دكتوراه	0	0.0
	الإجمالي	30	100

يتضح من الجدول أن أغلبية أفراد العينة هي من حملة المؤهل (بكالوريوس) وبنسبة (93.3) من العينة، يليهم فئة أصحاب المؤهل (دبلوم) وبنسبة (6.7) من العينة، ومن هذه النتائج يتضح لنا أن أغلب العاملين في شركات التأمين هم من حملة المؤهلات الجامعية.

ب - الوصف حسب التخصص: جدول رقم (4)

م	التخصص	العدد	النسبة المئوية
1	محاسبة	26	86.7
2	علوم مالية ومصرفية	0	0.0
3	إدارة أعمال	3	10.0
4	أخرى	1	3.3
	الإجمالي	30	100

يتضح من الجدول أن أغلبية أفراد العينة من فئة التخصص (محاسبة) وبنسبة (86.7) ثم فئة المؤهل (إدارة أعمال) وبنسبة (10%) ثم فئة المؤهل (أخرى) وبنسبة (3.3) ومن هذه النتائج يتضح لنا أن أغلب عينة الدراسة من فئة التخصص محاسبة مما يجعلنا نطمئن إلى نتائج هذا الدراسة.

ج - الوصف حسب الشهادة المهنية: جدول رقم (5)

م	الشهادة	العدد	النسبة المئوية
1	CP	0	0.0
2	AC	3	10.0
3	CIA	0	0.0
4	لا يوجد	26	86.7
5	أخرى	1	3.3
	الإجمالي	30	100

يتضح من الجدول أن أغلب أفراد العينة من فئة لا يوجد لديهم شهادات مهنية وبنسبة (86.7) وهذا يدل على أن وظيفة التدقيق الداخلي لا تتطلب شهادة مهنية كما في وظيفة المراجع الخارجي، ثم فئة الشهادة (AC) وبنسبة (10%) ثم فئة (أخرى) وبنسبة (3.3).

د - الوصف حسب سنوات الخبرة: جدول رقم (6)

م	الخبرة	العدد	النسبة المئوية
1	أقل من 5 سنوات	5	16.7
2	من 5-10 سنوات	19	63.3
3	أكثر من 10 سنوات	6	20.0
	الإجمالي	30	100

يتضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة من فئة الخبرة (من 5-10 سنوات) وبنسبة (63.3) ثم فئة الخبرة (أكثر من 10 سنوات) وبنسبة (20%) ثم فئة (أقل من 5 سنوات) وبنسبة (16.7)، ومن هذه النتائج يتضح لنا أن أغلب أفراد العينة تزيد سنوات خبرتهم عن 5 سنوات من ممارسة عملهم، وهذا يعني أن الموظفين في شركات التأمين يمتلكون خبرات عالية في مجال عملهم وهو ما سيعود بالفائدة على مخرجات هذه الدراسة.

هـ - الوصف حسب العمر: جدول رقم (7)

م	العمر	العدد	النسبة المئوية
1	أقل من 25	4	13.3
2	من 25-40	23	76.7
3	أكثر من 40 سنة	3	10.0
	الإجمالي	30	100

يتضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة من فئة العمر (من 25-40) وبنسبة (76.7%) ثم فئة العمر (أقل من 25) وبنسبة (13.3%) ثم فئة (أكثر من 40 سنة) وبنسبة (10%) ومن هذه النتائج يتضح لنا أن أغلب أفراد العينة من ذوي الأعمار المتوسطة والراجعة.

ز - الوصف حسب الوظيفة: جدول رقم (8)

م	الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
1	مدير إدارة	3	10.0
2	مدير مالي	1	3.3
3	مدير إداري	2	6.7
4	مدير حسابات	2	6.7
5	مدقق داخلي	12	40.0
6	أخرى	10	33.3
	الإجمالي	30	100

يتضح من الجدول أن أغلب أفراد العينة كانت من المدققين الداخليين وبنسبة 40% ثم يليه (أخرى) وبنسبة 33.3% ثم يليه فئة (مدير إدارة) وبنسبة (10%) ثم يليه مدير مالي ومدير حسابات. ومن هذه النتائج يتبين لنا أن أغلب الموظفين في العينة هم من العاملين في وظيفة التدقيق الداخلي وهذا أمر إيجابي لمخرجات الدراسة كونه مهتم بتقييم المدقق الداخلي.

ثانياً: مناقشة النتائج:

قام الباحث ببناء أداة الدراسة مقياس تقييم دور المدقق الداخلي. وتم توزيعها على عينة عشوائية تتألف من (35) مدقق. وقد تم استرجاع عدد (30) استبيان بنسبة (86.6). ثم جمعت البيانات، وتم معالجتها إحصائياً باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية ومعامل الارتباط.

ولتحديد دور المدقق الداخلي لفظياً، حسب مدى الثقة والدلالة اللفظية للمدى، تم الحكم على الدلالة بناءً على سلم للإجابة من ثلاث نقاط حسب تصنيف "ليكرت" كما تم وفقاً له تحديد ثلاثة مستويات للتأثير دور المدقق الداخلي وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (9) الآتي.

جدول رقم (9) حدود فئات دلالة الإجابة والحكم عليها لفظياً

مستويات التأثير حسب المتوسط الحسابي	الحكم على الدلالة اللفظية	الحكم على مدى تأثير المدقق الداخلي
صفر - أقل من 1.5	لا يوجد تأثير	متدني
1.5 - أقل من 2.5	تأثير متوسط	متوسط
2.5 - أقل من 3.0	تأثير هام	عالي

ويتضمن في هذا المبحث عرضاً مفصلاً للنتائج الذي توصلت إليها الدراسة ومناقشتها، وفيما يلي النتائج المتعلقة بكل سؤال على حدة.

النتائج المتعلقة بالسؤال العام وهو: ما مدى تأثير دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأداء أفراد العينة ككل على قياس تقييم دور المدقق الداخلي الذي أعده الباحث لهذا الغرض. ولتحديد مدى تأثير دور المدقق الداخلي لفظياً، حسب مدى الثقة والدلالة اللفظية للمدى، تم الحكم على دلالة الإجابة بناءً على سلم الإجابة الثلاثي وقد تضمنت خلاصة النتائج لتلك العمليات الإحصائية في الجدول الآتي.

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى الثقة والدلالة اللفظية لأداء أفراد العينة على قياس
تقييم دور المدقق الداخلي للكل

المدى لفظياً	المدى *	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة
		الحد الأدنى	الحد الأعلى			
تأثير هام	2.7 - 2.6	126.68	121.39	7.083	124.03	30

*تم الحصول عليه من قسمة حدي مدى الثقة على عدد الفقرات

ويتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي الكلي لأداء أفراد العينة على قياس تقييم دور المدقق الداخلي كان (124.03)، وان الانحراف المعياري كان (7.083) وتراوح مدى الثقة بين (126.68-121.39)، ولما حسبت الدلالة اللفظية للمدى وجد أنها تتراوح بين (2.695 - 2.583) حيث تم تقسيم كل من حدي المدى علي عدد فقرات المقياس، وعند الحكم على هذه الدلالة وجد أنها تعني " تأثير هام " وهي تقابل المستوى عالي من مستويات مدى تأثير دور المدقق الداخلي، كما هو موضح في الجدول رقم (9). مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن هناك تأثير لدور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن (عالي).

ولمعرفة درجة أداء أفراد العينة على قائمة المهام في الاستبيان كاملاً تم الحكم على دلالة مدى الثقة لفظياً بناءً على سلم الإجابة الثلاثي حسب تصنيف ليكرت، ويتضمن الجدول رقم (11) على خلاصة نتائج تلك العمليات الإحصائية حيث رتب فيه الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية، وذلك بناءً على فقرات قائمة المهام في الجدول الآتي.

جدول رقم (11)

قائمة المهام التي تؤثر على دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية النسبية ومتوسطاتها الحسابية لجميع الفقرات.

م	الفقرات	تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الحكم على المدى لفظياً
						الحد الأدنى	الحد الأعلى	
1	q_3_21	القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات والقوائم المالية.	2.97	0.183	98.33%	2.90	3.03	تأثير هام
2	q_6_40	تقييد صلاحيات التدقيق والفحص من قبل الإدارة التنفيذية	2.93	0.254	96.67%	2.84	3.02	تأثير هام
3	q_3_20	القدرة على اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة المستمرة لأنشطة المنشأة.	2.90	0.305	95.00%	2.79	3.01	تأثير هام
4	q_1_1	فحص وتقييم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية.	2.87	0.346	93.33%	2.74	2.99	تأثير هام
5	q_6_42	ضعف الإلمام من المدقق باللوائح والأنظمة والقوانين الخاصة بالمنشأة.	2.87	0.434	93.33%	2.71	3.02	تأثير هام
6	q_1_2	فحص وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.	2.83	0.379	91.67%	2.70	2.97	تأثير هام
7	q_5_33	إصدار وتحديد أهداف ومهام إدارة التدقيق الداخلي بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة الشركة	2.83	0.379	91.67%	2.70	2.97	تأثير هام
8	q_5_35	الوصول إلى السجلات والأشخاص المناسبين وغير ذلك لما يلزم، لأداء واجبة دون قيود.	2.83	0.379	91.67%	2.70	2.97	تأثير هام
9	q_5_38	عدم التأثير بأي ضغوط أو انصياع والتي من شأنها عدم القدرة على اتخاذ القرار المناسب.	2.83	0.461	91.67%	2.67	3.00	تأثير هام
10	q_1_3	تقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة.	2.77	0.430	88.33%	2.61	2.92	تأثير هام
11	q_4_27	إعداد تقرير دوري عن فعالية نظام الرقابة الداخلية ورفعته إلى جهة الاختصاص.	2.77	0.430	88.33%	2.61	2.92	تأثير هام
12	q_3_22	توافر عدد سنوات خبرة كافية للمدقق الداخلي.	2.73	0.450	86.67%	2.57	2.89	تأثير هام
13	q_5_36	العمل على تحسين الاتصال المباشر مع لجنة التدقيق أو رئيس مجلس الإدارة.	2.73	0.450	86.67%	2.57	2.89	تأثير هام
14	q_5_39	تبعية التدقيق الداخلي للإدارات والأقسام التنفيذية.	2.73	0.450	86.67%	2.57	2.89	تأثير هام
15	q_6_44	ضعف قدرة المدقق على تتبع المسارات غير المنظورة للعملية المحاسبية في النظم الإلكترونية.	2.73	0.521	86.67%	2.55	2.92	تأثير هام
16	q_1_6	دراسة نظم حماية الأصول والإشراف على الجرد السنوي لها	2.70	0.466	85.00%	2.53	2.87	تأثير هام
17	q_3_23	القدرة على التحسين المستمر لخدمات التدقيق.	2.70	0.466	85.00%	2.53	2.87	تأثير هام
18	q_3_25	توفر المؤهلات العلمية الكافية للمدقق الداخلي	2.70	0.466	85.00%	2.53	2.87	تأثير هام
19	q_3_26	التدريب المستمر لتنمية وزيادة كفاءة المدقق الداخلي	2.70	0.466	85.00%	2.53	2.87	تأثير هام

م	الفقرات	تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الحكم على المدى لفظياً
						الحد الأدنى	الحد الأعلى	
20	q_4_30	احتواء التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية والأداء المرضى والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم.	2.70	0.466	85.00%	2.53	2.87	تأثير هام
21	q_5_34	وجود إجراءات مكتوبة وواضحة ومحددة لصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي.	2.70	0.535	85.00%	2.51	2.89	تأثير هام
22	q_1_5	تحديد المخاطر المتعلقة بأهداف الرقابة التي يمكن تفاديها من خلال نظام التحسين المستمر للنظام الرقابي.	2.67	0.479	83.33%	2.50	2.84	تأثير هام
23	q_4_28	مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي.	2.67	0.479	83.33%	2.50	2.84	تأثير هام
24	q_4_29	العمل على إصدار تقارير موضوعية وواضحة ومختصرة وبناءة ووقتية.	2.67	0.479	83.33%	2.50	2.84	تأثير هام
25	q_6_46	ضعف التأهيل والتدريب المستمر لاكتساب المهارات اللازمة لمواكبة التطورات الحديثة.	2.67	0.479	83.33%	2.50	2.84	تأثير هام
26	q_6_47	صعوبة التواصل مع مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.	2.67	0.479	83.33%	2.50	2.84	تأثير هام
27	q_6_41	تبعية التدقيق الداخلي للإدارات والأقسام التنفيذية في الهيكل التنظيمي.	2.67	0.547	83.33%	2.47	2.86	تأثير هام
28	q_1_7	التحقق من أن النظام المحاسبي يمنع بدرجة كافية حدوث الأخطاء والمخالفات.	2.63	0.490	81.67%	2.46	2.81	تأثير هام
29	q_1_8	الرقابة على توثيق النظام لضمان تسجيل تدفق المعلومات خلال النظام ابتداء من المدخلات وانتهاء بالمرجعات	2.63	0.490	81.67%	2.46	2.81	تأثير هام
30	q_1_10	فحص مدى ملائمة النظام المحاسبي للشركة.	2.63	0.669	81.67%	2.39	2.87	تأثير هام
31	q_4_32	اقتراح الحلول البديلة من أجل زيادة فعالية تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	2.63	0.615	81.67%	2.41	2.85	تأثير هام
32	q_2_17	المناقشة مع المشرفين على النظام المحاسبي لمعرفة مدى دقة ومناسبة النظام القائم وطرق تطويره.	2.60	0.563	80.00%	2.40	2.80	تأثير هام
33	q_5_37	تجنب العلاقات التي تفقده الموضوعية وتعرضه لهيمنة أطراف أخرى.	2.60	0.563	80.00%	2.40	2.80	تأثير هام
34	q_6_45	ضعف الوضوح في الإجراءات والتعليمات الرقابية من قبل الإدارة التنفيذية.	2.57	0.504	78.33%	2.39	2.75	تأثير هام
35	q_1_4	تحديد سلسلة الأنشطة التي تم تنفيذها ومن ضمنها تقييم وتحسين النظام الرقابي.	2.53	0.507	76.67%	2.35	2.71	تأثير هام
36	q_2_16	المناقشة مع المحاسبين في نقاط الضعف الموجودة في النظام المحاسبي وسبل تحسينها.	2.53	0.571	76.67%	2.33	2.74	تأثير هام
37	q_4_31	متابعة مدى تنفيذ التوصيات والنتائج على مستوى كل إدارة.	2.53	0.571	76.67%	2.33	2.74	تأثير هام
38	q_2_11	العمل على إيجاد نظام محكم للتدقيق الداخلي لدى الشركة.	2.50	0.682	75.00%	2.26	2.74	تأثير هام

م	الفقرات	تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الحكم على المدى لفظياً
						الحد الأدنى	الحد الأعلى	
39	q_2_18	فحص الإجراءات الرقابية الإلكترونية للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح.	2.50	0.630	75.00%	2.27	2.73	تأثير هام
40	q_2_19	الفهم الكافي لعمل البرامج الحاسوبية وإجراءات الرقابة الإلكترونية المطبقة.	2.50	0.509	75.00%	2.32	2.68	تأثير هام
41	q_3_24	الاطلاع المستمر على الإصدارات الجديدة من معايير التدقيق.	2.50	0.572	75.00%	2.30	2.70	تأثير هام
42	q_6_43	عدم كفاية المستندات الورقية في بعض مراحل النظام الإلكتروني.	2.50	0.509	75.00%	2.32	2.68	تأثير هام
43	q_2_12	الرقابة على إعداد النظام لضمان إجراءات رقابية كافية على تطبيقات الحاسوب.	2.43	0.679	71.67%	2.19	2.68	تأثير متوسط
44	q_2_13	الرقابة على الأجهزة والبرامج لاكتشاف أي قصور في أداء الأجهزة والبرامج.	2.40	0.621	70.00%	2.18	2.62	تأثير متوسط
45	q_2_15	التأكد من سلامة النظم المحاسبية الإلكترونية من الاختراق عن طريق الفحص بالسبل الممكنة.	2.13	0.730	56.67%	1.87	2.39	تأثير متوسط
46	q_1_9	ضمان تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد.	2.10	0.759	55.00%	1.83	2.37	تأثير متوسط
47	q_2_14	استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تُعد خصيصاً لذلك.	2.00	0.830	50.00%	1.70	2.30	تأثير متوسط
		الإجمالي	2.64	0.151	81.91%	2.58	2.71	تأثير هام

يتضح من الجدول رقم (10)

- 1- إجماع أفراد العينة على أن هناك تأثير هام لدور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال موافقتهم على فقرات الاستبيان بدرجة عالية. وقد يعود ذلك لان معظم أفراد العينة من حملة البكالوريوس تخصص محاسبة وبالتالي فهم يدركون أهمية دورهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية.
- 2- إن الفقرات من (43-47) وعددها (5) أخذت موافقة بوجود تأثير متوسط، في حين أن باقي الفقرات من رقم (1-42) وعددها (42) أخذت موافقة بوجود تأثير هام، وبذلك يمكن القول أن قائمة المهام لها تأثير هام وبدرجة عالية في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

- 3- من خلال المتوسطات يتضح من الجدول رقم (11) أن الفقرة رقم (21) والتي تنص على (القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات المالية) لها تأثير هام على تحسين

نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر العينة ونسبة (2.97) وهو اعلي المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري (0.183) وهو اقل الانحرافات المعيارية وبلغت الأهمية النسبية (98.33%)، أما الفقرة رقم (40) من فقرات الصعوبات والتي تنص على (تقييد صلاحيات التدقيق والفحص من قبل الإدارة التنفيذية) كانت رقم (2) في التأثير على تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (2.97) والانحراف المعياري (0.183) والأهمية النسبية (96.67%) ويتضح من خلال النتائج السابقة انه كلما قلت القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات والقوائم المالية قلت معه صعوبة تقييد صلاحيات التدقيق والفحص من قبل الإدارة التنفيذية، والعكس كلما زادت القدرة على تمييز الغش والتلاعب كلما زاد تقييد الصلاحيات من قبل الإدارة التنفيذية، في حين كانت المهمة رقم (14) والتي تنص على (استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصاً لذلك) اقل المهام تأثيراً في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.0) وهو اقل متوسط والانحراف المعياري (0.830) وهو اكبر انحراف معياري وبلغت الأهمية النسبية (50%).

هذا كان الاستعراض للنتائج لجميع فقرات الاستبيان بشكل عام وسوف نستعرض النتائج بشكل مفصل لكل محور على حده وكالتالي.

المحور الأول: مدى تأثير إدراك المدقق الداخلي لأهمية دوره في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى الثقة والدلالة اللفظية لأداء أفراد العينة على مقياس تقييم دور المدقق

الداخلي في المحور الأول

المدى لفظياً	المدى *	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة
		الحد الأدنى	الحد الأعلى			
تأثير هام	2.7 - 2.6	27.29	26.37	2.470	26.37	30

*تم الحصول عليه من قسمة حدي مدى الثقة على عدد الفقرات

ويتضح من الجدول رقم (12) أن المتوسط الحسابي لأداء أفراد العينة على قياس تقييم دور المدقق الداخلي في مدى إدراك المدققين لأهمية دورهم كان (26.37)، وان الانحراف المعياري كان (2.470) وتراوح مدى الثقة بين (26.37-27.29)، ولما حسبت الدلالة اللفظية للمدى وجد أنها تتراوح بين (2.545 - 2.729) حيث تم تقسيم كل من حدي المدى علي عدد فقرات المحور، وعند الحكم على هذه الدلالة وجد أنها تعني " تأثير هام " وهي تقابل المستوى عالي من مستويات تأثير المدقق الداخلي، كما هو موضح في الجدول رقم (9). مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن هناك تأثير هام لإدراك المدققين لأهمية دورهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن.

ولمعرفة درجة أداء أفراد العينة على قائمة المهام في المحور الأول تم الحكم على دلالة مدى الثقة لفظياً بناءً على سلم الإجابة الثلاثي حسب تصنيف ليكرت. ويتضمن الجدول رقم (13) على خلاصة نتائج تلك العمليات الإحصائية حيث رتب فيه الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية، وذلك بناءً على فقرات القائمة كما يلي.

جدول رقم (13)

قائمة المهام التي تؤثر في دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية النسبية ومتوسطاتها الحسابية في المحور الأول

م	الفقرة	المحور الأول: مدى تأثير إدراك المدقق الداخلي لأهمية دوره في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمهام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الحكم على المدى لفظياً
						الحد الأدنى	الحد الأعلى	
1	q_1_1	فحص وتقييم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية.	2.87	0.346	93.33%	2.74	2.99	تأثير هام
2	q_1_2	فحص وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.	2.83	0.379	91.67%	2.70	2.97	تأثير هام
3	q_1_3	تقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة	2.77	0.430	88.33%	2.61	2.92	تأثير هام
4	q_1_6	دراسة نظم حماية الأصول والإشراف على الجرد السنوي لها.	2.70	0.466	85.00%	2.53	2.87	تأثير هام
5	q_1_5	تحديد المخاطر المتعلقة بأهداف الرقابة التي يمكن تفاديها من خلال نظام التحسين المستمر للنظام الرقابي.	2.67	0.479	83.33%	2.50	2.84	تأثير هام
6	q_1_7	التحقق من أن النظام المحاسبي يمنع بدرجة كافية حدوث الأخطاء والمخالفات.	2.63	0.490	81.67%	2.46	2.81	تأثير هام
7	q_1_8	الرقابة على توثيق النظام لضمان تسجيل تدفق المعلومات خلال النظام ابتداء من المدخلات وانتهاء بالمخرجات	2.63	0.490	81.67%	2.46	2.81	تأثير هام
8	q_1_10	فحص مدى ملائمة النظام المحاسبي للشركة.	2.63	0.669	81.67%	2.39	2.87	تأثير هام
9	q_1_4	تحديد سلسلة الأنشطة التي تم تنفيذها ومن ضمنها تقييم وتحسين النظام الرقابي.	2.53	0.507	76.67%	2.35	2.71	تأثير هام
10	q_1_9	ضمان تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد.	2.10	0.759	55.00%	1.83	2.37	تأثير متوسط
		الإجمالي	2.64	0.317	81.83%	2.55	2.73	تأثير هام

يتضح من الجدول رقم(13):

- أن المتوسط الحسابي العام لدرجات العينة بلغ(2.64) وبلغ الانحراف المعياري (0.346) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة يرون أن إدراك المدقق الداخلي لأهمية المهام الرئيسية التي يقوم بها له تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية. وقد يعود ذلك لان أغلبية أفراد العينة من حملة البكالوريوس تخصص محاسبة وان أغليبتهم من ذوي الخبرة ما بين 5 إلى 10 سنوات لذلك فهم يدركون أهمية دورهم لان لديهم خبره في مجال التدقيق الداخلي كبيرة تجعلهم واعيين لأهمية هذه المهام.
- إن الفقرات(9،8،7،6،5،3،2،1)بلغ المتوسط الحسابي لها ما بين(2.87-2.53) وهذا يعني أن أفراد العينة يدركون أهمية هذه المهام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث احتلت الفقرة رقم(1) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.87) وهذا قد يعني أن تقييم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية من أهم المهام التي ينبغي على المدقق التنبه لها لأنها تؤثر على تحسين نظام الرقابة الداخلية، ويليه فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وبمتوسط حسابي(2.83)،وهذا قد يعني أن أهم مهام المدققين الداخليين هي تقييم وفحص وكفاية نظام الرقابة الداخلية، بينما جاءت الفقرة رقم(3) تقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي(2.7) وهذا قد يعني أن هذه المهمة لها أهمية كبيرة عند وعي المدقق الداخلي بأهميتها في تحسين نظام الرقابة الداخلية.
- إن إدراك المدقق الداخلي لمهمة دراسة نظم حماية الأصول والإشراف على الجرد السنوي له تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.70) وهذا قد يعني أن المحافظة على أصول الشركة من السرقة والاختلاس له أهمية كبيرة لدى المدقق وخاصة عند عملية الجرد لان غالباً ما تُكتشف حالات السرقة والاختلاس عند الجرد الفعلي للمخزون.
- إن إدراك المدقق الداخلي لتحديد المخاطر المتعلقة بأهداف الرقابة التي يمكن تفاديها من خلال نظام التحسين المستمر للنظام الرقابي يعتبر مهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي(2.67) وهذا قد يعني أن هذه المهمة تعتبر لها تأثير هام لأنه إذا تحددت المخاطر في نظام الرقابة الداخلية يمكن بعد ذلك من السهولة تفاديها على حسب درجة خطورتها على النظام الرقابي.

- إن إدراك المدقق الداخلي لمهمة التحقق من أن النظام المحاسبي يمنع بدرجة كافية حدوث الأخطاء والمخالفات ومهمة الرقابة على توثيق النظام لضمان تسجيل المعلومات ابتداء من المدخلات وانتهاء بالمخرجات ومهمة فحص مدى ملائمة النظام المحاسبي للشركة يعتبر مهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الثلاث الفقرات في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (2.63) وهذا قد يعني أن هذه المهام تعتبر أقل من سابقتها لأن التحقق من النظام والرقابة على توثيق النظام وفحص مدى ملائمة النظام أحياناً لا يهتم بها المدقق الداخلي وغالباً ما تكون من مهام المراجع الخارجي وهذا بسبب ضعف المدققين الداخليين في برمجيات الحاسوب وعدم تدريبهم من قبل الشركة.

- إن إدراك المدقق الداخلي لتحديد سلسلة الأنشطة التي تم تنفيذها ومن ضمنها تقييم وتحسين النظام الرقابي له أهمية في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (2.53) وهذا قد يعني أن هذه المهمة تعتبر هامة لأنه إذا كان تقييم وتحسين النظام الرقابي من ضمن الأنشطة التي ينفذها المدقق الداخلي فسوف يساعد ذلك على تحسين النظام الرقابي.

- إن إدراك المدقق الداخلي لضمان تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد له تأثير متوسط في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (2.10) وهذا قد يعني أن أفراد عينة الدراسة يرون أن إدراكهم لأهمية دورهم لا يعني ضمانهم تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد لذلك هي أقل تأثيراً في تحسين نظام الرقابة الداخلية.

المحور الثاني: مدى تأثير دور المدقق الداخلي في ظل-الأتمتة- في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى الثقة والدلالة اللفظية لأداء أفراد العينة على مقياس تقييم دور المدقق

الداخلي في المحور الثاني

المدى لفظياً	المدى *	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة
		الحد الأدنى	الحد الأعلى			
ما بين تأثير متوسط وهام	2.6-2.2	23.02	20.18	3.793	21.60	30

*تم الحصول عليه من قسمة حدي مدى الثقة على عدد الفقرات

ويتضح من الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي لأداء أفراد العينة على قياس تقييم دور المدقق الداخلي في مدى تأثير دور المدقق الداخلي في ظل -الأتمة-كان (21.60)، وان الانحراف المعياري كان (3.793) وتراوح مدى الثقة بين (20.18-23.02)، ولما حسبت الدلالة اللفظية للمدى وجد أنها تتراوح بين (2.243 - 2.557) حيث تم تقسيم كل من حدي المدى علي عدد فقرات المحور، وعند الحكم على هذه الدلالة وجد أنها تعني "تأثير متوسط" وهي تقابل المستوى متوسط من مستويات تأثير المدقق الداخلي، كما هو موضح في الجدول رقم (9). مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن هناك تأثير متوسط الأهمية لدور المدقق الداخلي في ظل -الأتمة-في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن.

ولمعرفة درجة أداء أفراد العينة على قائمة المهام في المحور الثاني تم الحكم على دلالة مدى الثقة لفظياً بناءً على سلم الإجابة الثلاثي حسب تصنيف ليكرت، ويتضح من الجدول رقم (15) على خلاصة نتائج تلك العمليات الإحصائية حيث رتب فيه الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية، وذلك بناءً على فقرات المهام كما يلي.

جدول رقم (15)

قائمة المهام التي تؤثر في دور المدقق الداخلي في -ظل الأتمة- في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية النسبية ومتوسطاتها الحسابية في المحور الثاني

م	الفقرة	المدى لفظياً	المدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثاني: مدى تأثير دور المدقق الداخلي في ظل الأتمة على تحسين نظام الرقابة الداخلية	
			الحد الأعلى	الحد الأدنى				المهام	
1	q_2_17	تأثير هام	2.80	2.40	80.00%	0.563	2.60	المناقشة مع المشرفين على النظام المحاسبي لمعرفة مدى دقة ومناسبة النظام القائم وطرق تطويره.	
2	q_2_16	تأثير هام	2.74	2.33	76.67%	0.571	2.53	المناقشة مع المحاسبين في نقاط الضعف الموجودة في النظام المحاسبي وسبل تحسينها.	
3	q_2_11	تأثير هام	2.74	2.26	75.00%	0.682	2.50	العمل على إيجاد نظام محكم للتدقيق الداخلي لدى الشركة.	
4	q_2_18	تأثير هام	2.73	2.27	75.00%	0.630	2.50	فحص الإجراءات الرقابية الإلكترونية للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح.	
5	q_2_19	تأثير هام	2.68	2.32	75.00%	0.509	2.50	الفهم الكافي لعمل البرامج الحاسوبية وإجراءات الرقابة الإلكترونية المطبقة.	

م	الفقرة	المحور الثاني: مدى تأثير دور المدقق الداخلي في ظل الأتمتة على تحسين نظام الرقابة الداخلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الحكم على المدى لفظياً
						الحد الأدنى	الحد الأعلى	
6	q_2_12	الرقابة على إعداد النظام لضمان إجراءات رقابية كافية على تطبيقات الحاسوب.	2.43	0.679	71.67%	2.19	2.68	تأثير متوسط
7	q_2_13	الرقابة على الأجهزة والبرامج لاكتشاف أي قصور في أداء الأجهزة والبرامج.	2.40	0.621	70.00%	2.18	2.62	تأثير متوسط
8	q_2_15	التأكد من سلامة النظم المحاسبية الإلكترونية من الاختراق عن طريق الفحص بالسبل الممكنة.	2.13	0.730	56.67%	1.87	2.39	تأثير متوسط
9	q_2_14	استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تُعد خصيصاً لذلك.	2.00	0.830	50.00%	1.70	2.30	تأثير متوسط
		الإجمالي	2.40	0.424	70.00%	2.24	2.55	تأثير متوسط

يلاحظ من الجدول رقم (15)

- أن المتوسط الحسابي العام لدرجات العينة بلغ (2.40) والانحراف المعياري (0.424) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة يرون أن تأثير المدقق الداخلي في ظل الأتمتة تدرج بين هام ومتوسط في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية، وهذا قد يعود إلى عدة عوامل أهمها: ضعف الاهتمام من قبل الإدارة بالبرامج الحاسوبية المعدة خصيصاً للتدقيق الداخلي، التعود على الروتين القديم المراجعة اليدوية المستتدية فقط، ضعف تدريب المدققين على النظم الحاسوبية وبرمجيتها.
- أن الأوساط الحسابية لمتغير الأتمتة تراوحت ما بين (2.0-2.60)، حيث جاءت الفقرة رقم (17) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.60) وهذا قد يعنى أن الأتمتة تؤثر بدرجة هامة في تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال المناقشة مع المشرفين على النظام المحاسبي لمعرفة مدى دقة ومناسبة النظام القائم وطرق تطويره، لان المناقشة بين المشرفين والمنفذين للنظام يعطى قوة دافعه لدى المشرفين على النظام لتطويره حسب احتياجات المنفذين لهذا النظام.
- إن مهمة المناقشة مع المحاسبين في نقاط الضعف الموجودة في النظام المحاسبي وسبل تحسينها له تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثانية

وبمتوسط حسابي (2.53) وهذا قد يعود إلى أن المناقشة مع المشرفين وإعطائهم نقاط الضعف في النظام القائم يساعد القائمين على النظام على تفهم هذه النقاط وسبل إصلاحها.

- إن العمل على إيجاد نظام محكم للتدقيق الداخلي لدى الشركة وفحص الإجراءات الرقابية الإلكترونية عبره للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح والفهم الكافي لعمل البرامج الحاسوبية كل هذه المهام لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرات في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (2.50) وهذا قد يعني إلى أهمية إيجاد نظام الإلكتروني للتدقيق الداخلي للمراجعة عبره لمواكبة التطورات الجديدة، حيث أصبحت معظم الشركات شبة مؤتمتة لان فحص الإجراءات الرقابية الإلكترونية لا تتم إلا عبر برامج الإلكترونية وتدريب الموظفين على هذه البرامج وكذلك تدريبهم على البرامج المحاسبية المعنيين بمراجعتها لكي يسهل لهم اكتشاف الأخطاء عبر الإدخال والمطابقة .

- إن الفقرات (12،13،15) لها تأثير متوسط في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرات في المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي و بلغت المتوسطات الحسابية ما بين (2.43-2.13) وهذا قد يدل على أن الرقابة على إعداد النظام لضمان إجراءات رقابية كافية غالبا ما تكون هذه المهمة من اهتمام الإدارة العليا وباشترك من التدقيق الداخلي، أما الرقابة على الأجهزة والبرامج غالبا ما تكون من اهتمامات إدارة النظم والمعلومات ولا يعلم بها التدقيق الداخلي لأنه لا يوجد لديه الخبرة الكافية في هذه الأجهزة والبرامج ومن المفترض أن تكون لديه الخبرة الكافية أو على الأقل تحت إشرافه، أما التأكد من سلامة النظم المحاسبية من الاختراق فان هذه المهمة قد تكون من مهام القائمين أو المشرفين على هذه النظم ومن المفترض أن تكون تحت إشراف التدقيق الداخلي.

- بينما احتلت الفقرة رقم (14) في المرتبة السابعة وبمتوسط حسابي (2.0) وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يرون أن تأثير دور المدقق الداخلي في ظل الأتمتة من خلال استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية اقل تأثيرا في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية لان معظم الشركات تستخدم التدقيق اليدوي وليس وفق برامج حاسوبية معده لذلك.

المحور الثالث: مدى تأثير خبرة وكفاءة المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى الثقة والدلالة اللفظية لأداء أفراد العينة على مقياس تقييم دور المدقق الداخلي في المحور الثالث

عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		المدى * اللفظي
			الحد الأدنى	الحد الأعلى	
30	19.23	1.591	18.64	19.83	تأثير هام

* تم الحصول عليه من قسمة حدي مدى الثقة على عدد الفقرات

ويتضح من الجدول رقم (16) أن المتوسط الحسابي لأداء أفراد العينة على قياس تقييم دور المدقق الداخلي في محور ما مدى تأثير خبرة وكفاءة المدقق الداخلي كان (19.23)، وان الانحراف المعياري كان (1.591) وتراوح مدى الثقة بين (18.64-19.83)، ولما حسبت الدلالة اللفظية للمدى وجد أنها تتراوح بين (2.663 - 2.833) حيث تم تقسيم كل من حدي المدى علي عدد فقرات المحور، وعند الحكم على هذه الدلالة وجد أنها تعني " تأثير هام " وهي تقابل المستوى عالي من مستويات تأثير المدقق الداخلي، كما هو موضح في الجدول رقم (9). مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن هناك تأثير هام لخبرة وكفاءة المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن.

ولمعرفة درجة أداء أفراد العينة على قائمة الكفاءة والخبرة في المحور الثالث تم الحكم على دلالة مدى الثقة لفظياً بناءً على سلم الإجابة الثلاثي حسب تصنيف ليكرت، ويتضمن الجدول رقم (17) على خلاصة نتائج تلك العمليات الإحصائية حيث رتب فيه الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية، وذلك بناءً على فقرات القائمة كما يلي.

جدول رقم (17)

قائمة كفاءة وخبرة المدقق الداخلي التي تؤثر في خبرة وكفاءة المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية النسبية ومتوسطاتها الحسابية لمحور الثالث

م	الفقرة	المحور الثالث: تأثير خبرة وكفاءة المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الحكم على المدى لفظياً
						الحد الأدنى	الحد الأعلى	
1	q_3_21	القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحريف في السجلات والقوائم المالية.	2.97	0.183	98.33%	2.90	3.03	تأثير هام
2	q_3_20	القدرة على اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة المستمرة لأنشطة المنشأة.	2.90	0.305	95.00%	2.79	3.01	تأثير هام
3	q_3_22	توافر عدد سنوات خبرة كافية للمدقق الداخلي.	2.73	0.450	86.67%	2.57	2.89	تأثير هام
4	q_3_23	القدرة على التحسين المستمر لخدمات التدقيق.	2.70	0.466	85.00%	2.53	2.87	تأثير هام
5	q_3_25	توفر المؤهلات العلمية الكافية للمدقق الداخلي	2.70	0.466	85.00%	2.53	2.87	تأثير هام
6	q_3_26	التدريب المستمر لتنمية وزيادة كفاءة المدقق الداخلي.	2.70	0.466	85.00%	2.53	2.87	تأثير هام
7	q_3_24	الاطلاع المستمر على الإصدارات الجديدة من معايير التدقيق.	2.50	0.572	75.00%	2.30	2.70	تأثير هام
		الإجمالي	2.75	0.227	87.14%	2.66	2.83	تأثير هام

- أن المتوسط الحسابي العام لدرجات العينة بلغ (2.75) والانحراف المعياري (0.227) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة يرون أن خبرة وكفاءة المدقق الداخلي لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية، وذلك قد يكون بسبب تعمق المدقق في هذه المهنة بشكل كبير وهذا التعمق يأتي من خلال التعرف على أهداف الشركة وإجراءاتها وأنظمتها ولوائحها ودراسة هذه اللوائح والأنظمة بشكل تطبيق عملي من خلال عملية المراجعة مما يؤدي إلى ممارسة العمل والقدرة على اكتشاف أي تقصير أو خلل في العمل على هذه الأنظمة واللوائح من قبل الموظفين التنفيذيين ، ولا يتم ذلك إلا من خلال الخبرة الطويلة في هذا المجال لدى المدقق وكذلك كفاءته المهنية التي تجعله ملماً بكل ما هو جديد في هذا المجال.
- أن الأوساط الحسابية لمتغير الخبرة والكفاءة تراوحت ما بين (2.50-2.97)، حيث جاءت الفقرة رقم (21) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.97) وهذا يعني أن خبرة وكفاءة المدقق الداخلي

تؤثر بدرجة عالية في تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات والقوائم المالية وهذا قد يدل على خبرته وكفاءته.

- إن خبرة وكفاءة المدقق الداخلي من خلال قدرته على اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة المستمرة لأنشطة المنشأة له تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (2.90) وهذا قد يعني إلى أن اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية من مهام المدقق الداخلي التي تؤكد على وجود الخبرة والكفاءة الكافية التي تجعله يكتشف ثغرات في هذا النظام والتي قد تؤدي إلى الاختلاس والسرقة.

- إن توافر عدد سنوات خبرة كافية للمدقق الداخلي لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (2.73) وهذا قد يعني إلى أهمية سنوات الخبرة الكافية التي تجعله ملماً بكل الإجراءات والأنظمة واللوائح الخاصة بالشركة والتي تجعله مراقباً عليها من إي تقصير تقع فيه الإدارة التنفيذية.

- إن الفقرات (23،25،26) لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (2.70) مما يدل على أن القدرة على التحسين المستمر لخدمات التدقيق لا توجد إلا من خلال توفر المؤهلات العلمية الكافية للمدقق والتدريب المستمر لزيادة كفاءته وقدرته على تحسين نظام الرقابة الداخلية.

- واحتلت الفقرة رقم (24) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.50) وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يرون أن تأثير خبرة وكفاءة المدقق الداخلي من خلال الاطلاع المستمر على الإصدارات الجديدة من معايير التدقيق أقل تأثيراً في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية، وذلك بسبب اقتصرهم على التعرف على المعايير المتعارف عليها فقط وهذا قد يعني إلى أن الاطلاع المستمر على الإصدارات الجديدة من معايير التدقيق لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية، وذلك لتعرف على حل المشاكل الجديدة التي واجهت المدققين وجعلت معهد المدققين يقوم بإصدار معيار جديد لحل هذه المشكلة وقد تكون موجودة لدى إدارة التدقيق لكنها تتجاهلها لصعوبتها.

المحور الرابع: تحديد مدى تأثير التزام المدقق الداخلي برفع التقارير في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية

جدول رقم (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى الثقة والدلالة اللفظية لأداء أفراد العينة على مقياس تقييم دور المدقق الداخلي في المحور الرابع

المدى لفظياً	المدى *	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة
		الحد الأدنى	الحد الأعلى			
تأثير هام	2.8 – 2.5	16.75	15.19	2.092	15.97	30

*تم الحصول عليه من قسمة حدي مدى الثقة على عدد الفقرات

ويتضح من الجدول رقم (18) أن المتوسط الحسابي لأداء أفراد العينة على قياس تقييم دور المدقق الداخلي في محور ما مدى تأثير التزام المدقق الداخلي برفع التقارير كان (15.97)، وأن الانحراف المعياري كان (2.092) وتراوح مدى الثقة بين (15.19-16.75)، ولما حسبت الدلالة اللفظية للمدى وجد أنها تتراوح بين (2.539 – 2.791) حيث تم تقسيم كل من حدي المدى علي عدد فقرات المحور، وعند الحكم على هذه الدلالة وجد أنها تعني " تأثير هام " وهي تقابل المستوى عالي من مستويات تأثير المدقق الداخلي، كما هو موضح في الجدول رقم (9). مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن هناك تأثير هام للالتزام المدقق الداخلي برفع التقارير في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن.

ولمعرفة درجة أداء أفراد العينة على قائمة مهام المراجع فيما يخص التقارير في المحور الرابع تم الحكم على دلالة مدى الثقة لفظياً بناءً على سلم الإجابة الثلاثي حسب تصنيف ليكرت، ويتضمن الجدول رقم (19) على خلاصة نتائج تلك العمليات الإحصائية حيث رتب فيه الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية، وذلك بناءً على فقرات القائمة كما يلي.

جدول رقم (19)

قائمة مهام المراجع فيما يخص تقارير التدقيق الداخلي تؤثر في التزام المدقق الداخلي برفع التقارير في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية النسبية ومتوسطاتها الحسابية للمحور الثالث

م	الفقرة	المحور الرابع: مدى تأثير التزام المدقق الداخلي برفع التقارير في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الحكم على المدى لفظياً
						الحد الأدنى	الحد الأعلى	
1	q_4_27	إعداد تقرير دوري عن فعالية نظام الرقابة الداخلية ورفعته إلى جهة الاختصاص.	2.77	0.430	88.33%	2.61	2.92	تأثير هام
2	q_4_30	احتواء التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية والأداء المرضى والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم.	2.70	0.466	85.00%	2.53	2.87	تأثير هام
3	q_4_28	مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي.	2.67	0.479	83.33%	2.50	2.84	تأثير هام
4	q_4_29	العمل على إصدار تقارير موضوعية وواضحة ومختصرة وبناءة ووقائية.	2.67	0.479	83.33%	2.50	2.84	تأثير هام
5	q_4_32	اقتراح الحلول البديلة من أجل زيادة فعالية تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	2.63	0.615	81.67%	2.41	2.85	تأثير هام
6	q_4_31	متابعة مدى تنفيذ التوصيات والنتائج على مستوى كل إدارة	2.53	0.571	76.67%	2.33	2.74	تأثير هام
		الإجمالي	2.67	0.349	83.06%	2.54	2.79	تأثير هام

يلاحظ من الجدول رقم (19)

- أن أغلب فقرات المحور لها تأثير هام حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة (2.67) والانحراف المعياري (0.571) وهذا قد يدل على أن التزام المدقق الداخلي برفع التقارير له تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية، وقد يعود ذلك إلى أهمية التقارير لدى إدارة التدقيق الداخلي، وإلا فما هو الدليل على قيامهم بعملية التدقيق لان التقارير بالنسبة لهم تعتبر مخرجات عملهم عن كل عملية مراجعة يقوموا بها.
- أن الأوساط الحسابية لمتغير التزام المدقق الداخلي برفع التقارير تراوحت ما بين (2.77-2.53)، حيث جاءت الفقرة رقم (27) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.77) وهذا قد يعنى أن التزام المدقق الداخلي برفع التقارير يؤثر بدرجة عالية في تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال إعداد تقرير دوري عن فعالية نظام الرقابة الداخلية ورفعته إلى جهة الاختصاص، لان

التقرير الدوري يؤكد سلامة نظام الرقابة القائم أو وجود نقاط ضعف فيه لتلافيها وإصلاحها من قبل جهة الاختصاص.

- إن مهمة العمل على احتواء التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية والأداء المرضي والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (2.70) وهذا قد يعني انه بدون احتواء التقارير توصيات بالتحسينات فانه لا معنى للتقارير لذلك كيف يستطيع المدقق استخراج نقاط ضعف إلا لان لديه المعرفة بطرق تصحيحية وهذه هي التوصيات، لذلك تعتبر التوصيات في التقارير مهمة في تحسين نظام الرقابة الداخلية.

- أن الفقرات (28،29) لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرات في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (2.67) وهذا قد يعني إلى أن مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل اصدر التقرير النهائي والعمل على إصدار تقارير موضوعية وواضحة ومختصرة وبناءة ووقائية له أهمية كبيرة وذلك لتفادي أي سوء فهم من قبل المدقق الداخلي لبعض قيود أو عمليات محاسبية قد تكون روتينية ومقبولة لدى الإدارة وقد يعني أيضا معالجة بعض المشاكل أو الأخطاء أو الإجراءات البسيطة التي لا تؤثر بشكل كبير على الإجراءات العامة ويمكن تفاديها وحلها والتزام الإدارة التنفيذية بتنفيذها، وأيضا حذفها من التقرير والعمل على رفع النقاط المهمة في التقرير لمنع الإسهاب في التقرير مما يؤدي إلى عدم الاهتمام به.

- إن احتواء التقارير على اقتراحات وحلول بديلة من اجل زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية له تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (2.63) وهذا قد يعني أن التدقيق الداخلي يشارك في اتخاذ القرار عن طريق اقتراح الحلول البديلة للجهة المختصة للنظر في هذه الحلول ومدى ملائمتها لزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية والعمل على إقرارها إذا كانت مناسبة ، بينما احتلت الفقرة رقم (31) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.53) وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يرون أن التزام المدقق الداخلي برفع التقارير من خلال متابعة مدى تنفيذ التوصيات والنتائج على مستوى كل إدارة اقل تأثيرا في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية . وقد يرى بعض المدققين إلى أن هذه

المهمة من اختصاص الإدارة العليا عن طريق توجيه المدراء التنفيذيين كل بما يخصه، لذلك تعتبر متابعة مدى تنفيذ التوصيات في التقرير لها دور مهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية.

المحور الخامس: تحديد مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية

جدول رقم (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى الثقة والدلالة اللفظية لأداء أفراد العينة على مقياس تقييم دور المدقق الداخلي في المحور الخامس

المدى لفظياً	المدى *	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد العينة
		الحد الأدنى	الحد الأعلى			
تأثير هام	2.9 – 2.7	19.95	18.58	1.837	19.27	30

*تم الحصول عليه من قسمة حدي مدى الثقة على عدد الفقرات

ويتضح من الجدول رقم (18) أن المتوسط الحسابي لأداء أفراد العينة على قياس تقييم دور المدقق الداخلي في محور ما مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي كان (19.27)، وان الانحراف المعياري كان (1.837) وتراوح مدى الثقة بين (18.58-19.95)، ولما حسبت الدلالة اللفظية للمدى وجد أنها تتراوح بين (2.654 – 2.850) حيث تم تقسيم كل من حدي المدى علي عدد فقرات المحور، وعند الحكم على هذه الدلالة وجد أنها تعني " تأثير هام " وهي تقابل المستوى عالي من مستويات تأثير المدقق الداخلي، كما هو موضح في الجدول رقم (9). مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن هناك تأثير لاستقلالية المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن عالي.

ولمعرفة درجة أداء أفراد العينة على قائمة عناصر الاستقلالية في المحور الخامس تم الحكم على دلالة مدى الثقة لفظياً بناءً على سلم الإجابة الثلاثي حسب تصنيف ليكرت، ويتضمن الجدول رقم (20) على خلاصة نتائج تلك العمليات الإحصائية حيث رتب فيه الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية، وذلك بناءً على فقرات القائمة.

جدول رقم (20)

قائمة العناصر التي تؤثر في استقلالية المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية النسبية ومتوسطاتها الحسابية للمحور الثالث

م	الفقرة	المحور الخامس: مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الحكم على المدى لفظياً
						الحد الأدنى	الحد الأعلى	
1	q_5_33	إصدار وتحديد أهداف ومهام إدارة التدقيق الداخلي بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة الشركة.	2.83	0.379	91.67%	2.70	2.97	تأثير هام
2	q_5_35	الوصول إلى السجلات والأشخاص المناسبين وغير ذلك لما يلزم، لأداء واجبة دون قيود.	2.83	0.379	91.67%	2.70	2.97	تأثير هام
3	q_5_38	عدم التأثير بأي ضغوط أو انصياع والتي من شأنها عدم القدرة على اتخاذ القرار المناسب.	2.83	0.461	91.67%	2.67	3.00	تأثير هام
4	q_5_36	العمل على تحسين الاتصال المباشر مع لجنة التدقيق أو رئيس مجلس الإدارة.	2.73	0.450	86.67%	2.57	2.89	تأثير هام
5	q_5_39	تعبئة التدقيق الداخلي للإدارات والأقسام التنفيذية.	2.73	0.450	86.67%	2.57	2.89	تأثير هام
6	q_5_34	وجود إجراءات مكتوبة وواضحة ومحددة لصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي.	2.70	0.535	85.00%	2.51	2.89	تأثير هام
7	q_5_37	تجنب العلاقات التي تفقده الموضوعية وتعرضه لهيمنة أطراف أخرى.	2.60	0.563	80.00%	2.40	2.80	تأثير هام
		الإجمالي	2.75	0.262	87.62%	2.65	2.85	تأثير هام

يتضح من الجدول رقم (20)

- أن أغلب فقرات المحور لها تأثير هام حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة (2.83) والانحراف المعياري (0.379) وهذا يدل على أن الاستقلالية لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية. وقد يعود السبب في ذلك لان استقلالية المدقق الداخلي تمثل أهم جانب بالنسبة للمدقق الداخلي لأنه بدونها لا يستطيع تنفيذ عمله بحرية لذلك فاستقلال المدقق الداخلي في تنفيذ عملية المراجعة وإعطائه الصلاحيات الكافية لتنفيذ مهامه دون أي اعتراض من قبل الإدارات التنفيذية يساعده على التوسع في عملية الفحص واكتشاف نقاط الضعف والعمل على تحسينها.
- أن الأوساط الحسابية لمتغير الاستقلالية تراوحت ما بين (2.60-2.77)، حيث جاءت الفقرة رقم (33) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.83) وهذا يعني أن استقلالية المدقق الداخلي

- تؤثر بدرجة عالية في تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال إصدار وتحديد أهداف ومهام إدارة التدقيق الداخلي بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة الشركة،
- إن الفقرات (35،38) لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرات في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (2.83) وذلك لان الوصول إلى السجلات والأشخاص المطلوبين عند عملية الفحص له أهمية كبيرة عند تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، وكذلك عدم التأثير بأي ضغوط قد تؤدي إلى اتخاذ قرار غير مناسب يؤثر على النظام العام للشركة لذلك عدم الانصياع للضغوط له أهمية في تحسين نظام الرقابة الداخلية.
 - إن الفقرات (36،39) لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرات في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (2.73) وهذا قد يعني إلى أن العمل على تحسين الاتصال المباشر مع مجلس الإدارة يدل ذلك على عدم تبعية التدقيق الداخلي للإدارات والأقسام التنفيذية مما يجعله مستقلاً عنها.
 - وجود إجراءات مكتوبة وواضحة ومحددة لصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (2.70) والسبب في ذلك وضوح هذه الإجراءات التي تؤدي إلى العمل في المسار الصحيح وبدون تخبط.
 - بينما احتلت الفقرة رقم (37) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.60) وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يرون أن استقلالية المدقق الداخلي من خلال تجنب العلاقات التي تفقده الموضوعية وتعرضه لهيمنة أطراف أخرى أقل تأثيراً في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية لان العلاقات العميقة تؤدي إلى فقدان المدقق لموضوعيته وقد يتعرض إلى الابتزاز لذلك فهي مهمة عند فحص وتحسين نظام الرقابة الداخلية.
- المحور السادس: تحديد أهم الصعوبات التي تؤثر على دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.**

جدول رقم (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى الثقة والدلالة اللفظية لأداء أفراد العينة على مقياس تقييم دور المدقق الداخلي للمحور السادس

عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		المدى * لفظياً	
			الحد الأدنى	الحد الأعلى		
30	21.60	1.850	20.91	22.29	2.8 - 2.6	تأثير هام

* تم الحصول عليه من قسمة حدي مدى الثقة على عدد الفقرات

ويتضح من الجدول رقم (22) أن المتوسط الحسابي لأداء أفراد العينة على قياس تقييم دور المدقق الداخلي في محور ما أهم الصعوبات التي تؤثر على دور المدقق الداخلي كان (21.60)، وان الانحراف المعياري كان (1.850) وتراوح مدى الثقة بين (20.91-22.29)، ولما حسبت الدلالة اللفظية للمدى وجد أنها تتراوح بين (2.614 - 2.786) حيث تم تقسيم كل من حدي المدى على عدد فقرات المحور، وعند الحكم على هذه الدلالة وجد أنها تعني " تأثير هام " وهي تقابل المستوى عالي من مستويات مدى تأثير المدقق الداخلي، كما هو موضح في الجدول رقم (9). مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن هناك تأثير هام للصعوبات على دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن.

ولمعرفة درجة أداء أفراد العينة على قائمة عوامل التأثير في المحور السادس تم الحكم على دلالة مدى الثقة لفظياً بناءً على سلم الإجابة الثلاثي حسب تصنيف ليكرت، ويتضمن الجدول رقم (23) على خلاصة نتائج تلك العمليات الإحصائية حيث رتب فيه الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية، وذلك بناءً على فقرات القائمة كما يلي.

جدول رقم (23)

قائمة أهم الصعوبات التي تؤثر على دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية النسبية ومتوسطاتها الحسابية للمحور الثالث

م	الفقرة	المحور السادس: أهم الصعوبات التي تؤثر على دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى الموافقة لمجتمع الدراسة بدرجة الثقة 95%		الحكم على المدى لفظياً
						الحد الأدنى	الحد الأعلى	
1	q_6_40	تقييد صلاحيات التدقيق والفحص من قبل الإدارة التنفيذية.	2.93	0.254	96.67%	2.84	3.02	تأثير هام
2	q_6_42	ضعف الإلمام من المدقق باللوائح والأنظمة والقوانين الخاصة بالمنشأة.	2.87	0.434	93.33%	2.71	3.02	تأثير هام
3	q_6_44	ضعف قدرة المدقق على تتبع المسارات غير المنظورة للعملية المحاسبية في النظم الإلكترونية.	2.73	0.521	86.67%	2.55	2.92	تأثير هام
4	q_6_41	تبعية التدقيق الداخلي للإدارات والأقسام التنفيذية في الهيكل التنظيمي.	2.67	0.547	83.33%	2.47	2.86	تأثير هام
5	q_6_46	ضعف التأهيل والتدريب المستمر لاكتساب المهارات اللازمة لمواكبة التطورات الحديثة.	2.67	0.479	83.33%	2.50	2.84	تأثير هام
6	q_6_47	صعوبة التواصل مع مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.	2.67	0.479	83.33%	2.50	2.84	تأثير هام
7	q_6_45	ضعف الوضوح في الإجراءات والتعليمات الرقابية من قبل الإدارة التنفيذية.	2.57	0.504	78.33%	2.39	2.75	تأثير هام
8	q_6_43	عدم كفاية المستندات الورقية في بعض مراحل النظام الإلكتروني.	2.50	0.509	75.00%	2.32	2.68	تأثير هام
		الإجمالي	2.70	0.231	85.00%	2.61	2.79	تأثير هام

يلاحظ من الجدول رقم (23)

- أن أغلب فقرات المحور لها تأثير هام حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة (2.70) والانحراف المعياري (0.231) وهذا يدل على أن الصعوبات لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية. لأن هذه الصعوبات تمس استقلالية المدقق وخبرته وكفاءته لذلك لها تأثير هام.
- أن الأوساط الحسابية لمتغير الصعوبات تراوحت ما بين (2.50-2.93)، حيث جاءت الفقرة رقم (40) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.93) وانحراف معياري (0.254) وهذا يعني أن الصعوبات تؤثر بدرجة عالية في تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال تقييد صلاحيات التدقيق والفحص من قبل الإدارة التنفيذية.

- إن ضعف الإلمام من المدقق باللوائح والأنظمة والقوانين الخاصة بالمنشأة له تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثانية من بين الصعوبات وبمتوسط حسابي (2.87) وهذا قد يعود إلى أهمية الإلمام باللوائح والأنظمة وذلك لكي يراقب الإدارة التنفيذية على مدى التزامها بهذه اللوائح والأنظمة.
- إن ضعف قدرة المدقق على تتبع المسارات غير المنظورة للعملية المحاسبية في النظم الإلكترونية له تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثالثة من بين الصعوبات وبمتوسط حسابي (2.73) وهذا قد يعود إلى أهمية قدرة المدقق على تتبع المسارات وهذه القدرة تدل على خبرته العالية في هذا المجال وقدرته على استخدام البرامج المحاسبية الإلكترونية لتتبع المسارات فيها.
- إن الفقرات (41،46،47) لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث جاءت هذه الفقرات في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (2.67) وهذا قد يعني إلى أن تبعية التدقيق الداخلي للإدارات والأقسام التنفيذية في الهيكل التنظيمي قد يعتبر من بين الصعوبات الهامة التي تواجه المدقق في طريقة عمله لأنه يواجه من قبل الإدارة التنفيذية والتي بدورها تعمل على إعاقة ما من شأنه اكتشاف أخطاء أو اختلاس عليها، وكذلك ضعف التأهيل والتدريب المستمر لاكتساب المهارات اللازمة لمواكبة التطورات الحديثة قد يعتبر من الصعوبات التي تواجه المدقق لأنه لا يستطيع أن يطور قدراته في مجال عمله لمواكبة التطورات الحديثة، وكذلك صعوبة التواصل مع مجلس الإدارة يعتبر من الصعوبات التي تجعل المدقق الداخلي لا يستطيع أن يتصل بمجلس الإدارة المعنية بمناقشة تقاريره وفي بعض الأحيان قد تكون تقارير مستعجلة لاكتشاف اختلاس يستدعي الوصول السريع إلى مجلس الإدارة لوضع حد سريع لهذا الاختلاس خوفا من تماديه.
- واحتلت الفقرة رقم (43) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.50) وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يرون أن من الصعوبات الهامة التي تواجه المدقق الداخلي عدم كفاية المستندات الورقية في بعض مراحل النظام الإلكتروني لكنها اقل تأثيراً في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية مقارنة ببقية الصعوبات التي يواجهها المدققون.

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى وهي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى إدراك المدققين الداخليين لأهمية دورهم وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية. ولاختبار صحة الفرضية الأولى فقد تم أستخرج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات أفراد العينة ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون Pearson لدرجات مدى إدراك المدققين الداخليين لأهمية دورهم ودرجات تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية لأفراد العينة الكلية، كما يوضح ذلك جدول (24).

جدول (24)

معاملات الارتباط بين إدراك المدققين الداخليين لأهمية دورهم وتحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية

المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
إدراك المدققين الداخليين لأهمية دورهم	30	26.37	2.470	0.569 **	0.001
تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	30	124.03	7.083		

يتضح من الجدول رقم (24)

وجود علاقة دالة إحصائية بين مدى إدراك المدققين الداخليين لأهمية دورهم وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد العينة. فقد كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.569) وهي علاقة ارتباط طردية قوية. والدلالة الإحصائية (0.001) وهي تقل عن ($p < 0.05$)، مما يدل على أن إدراك المدققين الداخليين لأهمية دورهم يؤثر في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

ولمعرفة مقدار التباين بين المتغيرين فقد تم تربيع معامل الارتباط والذي كان (0.324) أي أنه تم تفسير ما مقداره (32%) من التباين بين المتغيرين. وبهذا فقد تم إثبات الفرضية المثبتة والتي تنص على (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تأثير إدراك المدققين الداخليين لأهمية دورهم وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية).

الفرضية الثانية وهي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الداخلي في ظل الأتمتة وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

ولاختبار صحة الفرضية الثانية فقد تم أستخرج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات أفراد العينة ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون Pearson لدرجات دور المدقق الداخلي في ظل الأتمتة ودرجات تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية لأفراد العينة الكلية، كما يوضح ذلك جدول (25).

جدول (25)

معاملات الارتباط بين دور المدقق الداخلي في ظل الأتمتة وتحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية

المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
دور المدقق الداخلي في ظل الأتمتة	30	21.60	3.793	0.520 **	0.003
تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	30	124.03	7.083		

يتضح من الجدول رقم (25)

وجود علاقة دالة إحصائية بين مدى دور المدقق الداخلي في ظل الأتمتة وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد العينة. فقد كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.520) وهي علاقة ارتباط طردية قوية. والدلالة الإحصائية (0.003) وهي تقل عن ($p < 0.05$)، مما يدل على أن دور المدقق الداخلي في ظل الأتمتة يؤثر في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

ولمعرفة مقدار التباين بين المتغيرين فقد تم تربيع معامل الارتباط والذي كان (0.270) أي انه تم تفسير ما مقداره (27%) من التباين بين المتغيرين. وبهذا فقد تم إثبات الفرضية المثبتة والتي تنص على (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تأثير دور المدقق الداخلي في ظل الأتمتة وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية).

الفرضية الثالثة وهي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة وكفاءة المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية. ولاختبار صحة الفرضية الثالثة فقد تم أستخرج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات أفراد العينة ثم تم حساب معامل ارتباط سبيرمان Spearman لدرجات خبرة وكفاءة المدقق ودرجات تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية لأفراد العينة الكلية، كما يوضح ذلك جدول (26).

جدول (26)

معاملات الارتباط بين خبرة وكفاءة المدقق الداخلي وتحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية

المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
خبرة وكفاءة المدقق الداخلي	30	19.23	1.591	0.557 **	0.001
تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	30	124.03	7.083		

يتضح من الجدول رقم (26)

وجود علاقة دالة إحصائية بين مدى تأثير خبرة وكفاءة المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد العينة. فقد كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.557) وهي علاقة ارتباط طردية قوية. والدلالة الإحصائية (0.001) وهي تقل عن (0.05 < p)، مما يدل على أن خبرة وكفاءة المدقق الداخلي تؤثر في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

ولمعرفة مقدار التباين بين المتغيرين فقد تم تربيع معامل الارتباط والذي كان (0.310) أي انه تم تفسير ما مقداره (31%) من التباين بين المتغيرين. وبهذا فقد تم إثبات الفرضية المثبتة والتي تنص على (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تأثير خبرة وكفاءة المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية).

الفرضية الرابعة وهي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام المدققين الداخليين برفع تقارير متضمنة نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية إلى الجهة المخولة وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

ولاختبار صحة الفرضية الرابعة فقد تم أستخرج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات أفراد العينة ثم تم حساب معامل ارتباط سبيرمان Spearman لدرجات التزام المدققين الداخليين برفع تقارير متضمنة نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية إلى الجهة المخولة ودرجات تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية لأفراد العينة الكلية، كما يوضح ذلك جدول (27).

جدول (27)

معاملات الارتباط بين التزام المدققين برفع التقارير إلى الجهة المخولة وتحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية

المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
التزام المدققين برفع التقارير إلى الجهة المخولة	30	15.97	2.092	0.410 *	0.024
تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	30	124.03	7.083		

يتضح من الجدول رقم (27)

وجود علاقة دالة إحصائية بين مدى التزام المدقق الداخلي برفع التقارير وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد العينة. فقد كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.410) وهي علاقة ارتباط طردية متوسطة. والدلالة الإحصائية (0.024) وهي تقل عن ($p < 0.05$)، مما يدل على أن التزام المدقق الداخلي برفع التقارير يؤثر في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

ولمعرفة مقدار التباين بين المتغيرين فقد تم تربيع معامل الارتباط والذي كان (0.168) أي انه تم تفسير ما مقداره (17%) من التباين بين المتغيرين وبهذا فقد تم إثبات الفرضية المثبتة والتي تنص على (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تأثير التزام المدقق الداخلي برفع التقارير وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية).

الفرضية الخامسة: وهي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية. ولاختبار صحة الفرضية الخامسة فقد تم أستخرج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات أفراد العينة ثم تم حساب معامل ارتباط سبيرمان Spearman لدرجات استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي ودرجات تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية لأفراد العينة الكلية، كما يوضح ذلك جدول (28).

جدول (28)

معاملات الارتباط بيناستقلالية وموضوعية المدقق الداخلي وتحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية

المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي	30	19.27	1.837	0.568 **	0.001
تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	30	124.03	7.083		

يتضح من الجدول رقم (28)

وجود علاقة دالة إحصائية بين مدى استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد العينة. فقد كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.568) وهي علاقة ارتباط طردية متوسطة. والدالة الإحصائية (0.001) وهي تقل عن ($p < 0.05$)، مما يدل على إن استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي تؤثر في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

ولمعرفة مقدار التباين بين المتغيرين فقد تم تربيع معامل الارتباط والذي كان (0.323) أي انه تم تفسير ما مقداره (32%) من التباين بين المتغيرين. وبهذا فقد تم إثبات الفرضية المثبتة والتي تنص على (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تأثير استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية).

الفرضية السادسة وهي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية. ولاختبار صحة الفرضية السابعة فقد تم أستخرج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات أفراد العينة ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون Pearson لدرجات الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي ودرجات تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية لأفراد العينة الكلية، كما يوضح ذلك جدول (29).

جدول (29)

معاملات الارتباط بين الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي وتحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية

المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي	30	21.60	1.850	0.570 **	0.001
تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية	30	124.03	7.083		

يتضح من الجدول رقم (29)

وجود علاقة دالة إحصائية بين الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد العينة. فقد كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.570) وهي علاقة ارتباط طردية قوية. والدلالة الإحصائية (0.001) وهي تقل عن (0.05)، مما يدل على أن الصعوبات التي تؤثر في دور المدقق الداخلي تؤثر في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

ولمعرفة مقدار التباين بين المتغيرين فقد تم تربيع معامل الارتباط والذي كان (0.325) أي انه تم تفسير ما مقداره (33%) من التباين بين المتغيرين. وبهذا فقد تم إثبات الفرضية المثبتة والتي تنص على (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي وبين تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية).

الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولاً: خلاصة الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، بالإضافة إلى تحديد اهم الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي التي تحول دون تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

وتم تناول ذلك في ثلاثة فصول، الفصل الأول تناول الإطار النظري لموضوع للدراسة، وتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وتناول الفصل الثالث الدراسة الميدانية في شركات التأمين العاملة في اليمن لعدد 35 موظف في إدارات التدقيق الداخلي والذين جرى مسح آرائهم حول تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة والتوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

ثانياً: النتائج:

من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- أن إدراك المدققين الداخليين لأهمية دورهم والمتمثل في المهام الرئيسية التي يقوموا بها لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية من خلال فحص وتقييم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة وتقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والإشراف على الجرد السنوي لحماية الأصول وغيرها من الأعمال.

2- أن الأتمتة في شركات التأمين لها تأثير متوسط في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن العمل على إيجاد نظام محكم للتدقيق الداخلي وفحص الإجراءات الرقابة الإلكترونية والفهم الكافي لعمل البرامج المحاسبية الإلكترونية والرقابة على إعداد النظام والرقابة على الأجهزة والبرامج لاكتشاف أي قصور فيها والعمل على تحسينه.

3- إن خبرة وكفاءة المدقق الداخلي لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية وذلك لان الخبرة في مجال العمل تساعد المدقق الداخلي على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير

في السجلات والقوائم المالية وتساعده أيضا على اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية والعمل على تحسينها، كذلك الكفاءة لها تأثير هام حيث أن المؤهلات العلمية الكافية والتدريب المستمر للمدقق الداخلي تساعده على التطوير والتحسين في نظام الرقابة الداخلية.

4- إن الالتزام برفع التقارير المطلوبة لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال التزام المدقق بإعداد تقارير دورية عن فعالية نظام الرقابة الداخلية واحتواء هذه التقارير على توصيات خاصة بالتحسينات المستقبلية ومناقشة هذه التوصيات مع المستويات الإدارية المعنية واقتراح الحلول البديلة من أجل زيادة فعالية وتحسين نظام الرقابة الداخلية.

5- وجود تأثير بدرجة عالية للاستقلالية في تحسين نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال تحديد مهام وصلاحيات إدارة التدقيق بشكل واضح وفصل من مجلس إدارة الشركة، وإن يتمتع المدقق بالحيادية والنزاهة ويتجنب المدقق في الشركة العلاقات التي تفقده الموضوعية، لكيلا يتعرض لأي تأثيرات أو هيمنة عند القيام بتنفيذ الأعمال.

6- وجود عدد من الصعوبات التي تؤثر على دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية أهمها: تقييد صلاحيات التدقيق والفحص من قبل الإدارة التنفيذية، ضعف الإلمام باللوائح والأنظمة وضعف قدرة المدقق الداخلي على تتبع مسارات العملية المحاسبية في النظم الإلكترونية وضعف التأهيل وصعوبة التواصل مع مجلس الإدارة.

ثالثاً: التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

1- اهتمام شركات التأمين بالمدققين الداخليين ومنحهم الصلاحيات الكاملة التي تساعدهم على القيام بالمهام والأعمال المنوطة بهم، وذلك من خلال القيام بعملية الفحص والتقييم لأنظمة الرقابة الداخلية بشكل دوري لاكتشاف أوجه القصور والثغرات في الإجراءات الرقابية التي تساعد ضعاف النفوس على الاحتيال والتلاعب في السجلات والقوائم المالية والعمل على تحسينها.

2- التأكيد على ضرورة قيام شركات التأمين بالاهتمام بالأتمتة لأنها أصبحت منتشرة بشكل واسع والعمل على تدريب المدققين على النظم الإلكترونية وذلك للتأكد من سلامة النظم المحاسبية الإلكترونية من الاختراق عن طريق الفحص بالسبل الممكنة واستخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفقاً لبرامج حاسوبية تُعد خصيصاً لذلك.

3- التأكيد على ضرورة اهتمام شركات التأمين بالتدريب المستمر للمراجع الداخلي لتنمية وزيادة كفاءته وكذلك ضرورة اطلاعه على كل جديد في الإصدارات الجديدة في معايير التدقيق الداخلي.

4- اهتمام المدقق الداخلي برفع التقارير المتضمنة فيها، إلى جانب الأخطاء المحاسبية والغش والاحتيال، أوجه القصور والثغرات في النظام المحاسبي، والإجراءات الرقابية الخاصة به، واقتراح الحلول البديلة من أجل زيادة فعالية تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية ومتابعة مدى تنفيذها على مستوى كل إدارة.

5- التأكيد على ضرورة اهتمام شركات التأمين باستقلال المدققين الداخليين وإعطاءهم الأهمية التي يستحقونها لما لها من تأثير على تحسين نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال عدم تبعيتهم للإدارات التنفيذية والحرص على تجنبهم العلاقات التي تفقدهم الموضوعية وتعرضهم لهيمنة أطراف أخرى، وإن لا يتعرض المدققين لأية تأثيرات عند القيام بتنفيذ الأعمال.

6- التأكيد على ضرورة اهتمام شركات التأمين بتذليل أهم الصعوبات التي تواجه المدقق وخاصة المتعلقة بتقييد صلاحياته عند عملية التدقيق والفحص من قبل الإدارة التنفيذية وأيضاً إلزام المدقق بأهمية الإلمام باللوائح والأنظمة والقوانين الخاصة بالشركة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1- احمد سالم، (2007)، "مفهوم المراجعة والرقابة الداخلية في ظل النظم الإلكترونية"، بحث ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء.
- 2- بدران، سناء محمد، (1998)، "تحليل العائد والتكلفة للمراجعة الداخلية (دراسة تطبيقية)"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة بنها، العدد الأول.
- 3- بكري، علي حجاج، (2005)، "دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية-دراسة تطبيقية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد 30.
- 4- جربوع، يوسف محمود، (2003)، "أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات"، غزة، فلسطين.
- 5- جمعه، (2000)، "المدخل الحديث لتدقيق الحسابات"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان.
- 6- حسام أبو وضفة، (2009)، "دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية (دراسة تطبيقية)"، رسالة ماجستير، فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 7- حسين، احمد، (1997)، "نظم المعلومات المحاسبية- الإطار الفكري والنظم التطبيقية"، بدون ناشر، الإسكندرية.
- 8- خلف عبدالله الوردات، (2006)، "التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية" دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 9- خليل، عبد اللطيف، (2003)، "نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة - بالتطبيق على البنوك التجارية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، العدد الأول.
- 10- ذنبيات علي، (2006)، "تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية-نظرية وتطبيق"، الأردن، مطبعة الجامعة الأردنية.
- 11- زايد، السقه، إبراهيم، (2003)، "نظام المعلومات المحاسبية"، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، كلية الحداثة، الموصل العراق.
- 12- سعد أبو بكيل، (2011)، "تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة إلكترونياً-دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

- 13- سماح، (2011)، "دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية لدي البنوك التجارية العاملة في اليمن -دراسة ميدانية"، بحث ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء.
- 14- ستيفن، موسكوف، مارك، سميكن، (2002)، "نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات"، مترجم من دار المريخ، السعودية، دار المريخ للنشر.
- 15- السوافيري، فتحي، وآخرون، (2002)، "الرقابة والمراجعة الداخلية"، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
- 16- طلال حمدونة، علام، (2008)، "مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الإلكتروني في فلسطين واثّر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم، بحث محكم، www.docstoc.com.
- 17- عارف، السلامي، (2008)، "مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي"، رسالة ماجستير، الأردن، عمان، جامعة ال البيت.
- 18- عباس، علي، (2001)، "الرقابة الإدارية على المال والأعمال"، الأردن، مكتبة الرائد العلمية.
- 19- عبودي، زيد، (2006)، "إدارة التأمين والمخاطر" الأردن، عمان، دار الكنوز.
- 20- العبادي، مصطفى راشد، (1999)، "تطور المراجعة الداخلية بين النظرية والممارسة العلمية في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الوحدات الاقتصادية (دراسة ميدانية)"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول.
- 21- علي، عبد الوهاب، شحاتة، (2004)، "مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات"، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- 22- غراب كامل، حجازي، (2003)، "نظم المعلومات الإدارية-مدخل متكامل"، القاهرة، مكتبة الإشعاع.
- 23- فاطمة العبيدي، (2012)، "مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الأردن" رسالة ماجستير، كلية الأعمال - الأردن، جامعة الشرق الأوسط.
- 24- فلاح، عز الدين، (2008)، "التأمين -مبادئه، أنواعه-"، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر.
- 25- القبيح، نائل، (2002)، "أنظمة الرقابة الداخلية بين النظرية والتطبيق-في الشركات المساهمة في فلسطين"، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- 26- قاسم، عبدالرزاق محمد، (2006)، "تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية"، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 27-الكاشف، محمود،(2000)،(نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة"،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس ،القاهرة، العدد الرابع.
- 28- لطفي، ليلي،(1997)،"اثر استخدام النظم الإلكترونية في المراجعة على كفاءة الأداء المهني للمراجع"،المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد(13).
- 29-محمد، الجزار(1987)"المراقبة الداخلية أسلوب تحقيق الرقابة الوقائية وتنمية الكفاءة"، القاهرة، مكتبة عين شمس للنشر والتوزيع.
- 30- محمد، سمير كامل، (2000)، "تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية"، الأردن، جامعة ال البيت، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- 31-المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (2001).
- 32-المطارنة، غسان فلاح، (2004)"تدقيق الحسابات المعاصرة-الناحية النظرية"، الأردن، جامعة ال البيت،دار المسيرة للنشر والتوزيع،
- 33-الهواري، واخرون،(1987)،"أساسيات المراجعة(دراسة لأصول العلمية والعملية والإجراءات التنظيمية لمراجعة الحسابات في الوحدات الاقتصادية)"، القاهرة ، مكتبة غريب،.
- 34- هادي التميمي، (2006)،"مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية"، الطبعة الثالثة دار وائل للنشر.
- 35-يوسف المدلل، (2007)،"دور وظيفة التدقيق في ضبط الأداء المالي والإداري -دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، فلسطين، الجامعة الإسلامية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Arena,marika and Arnaboldi, michela and Azzone ,Giovanni (2006) "Intern al audit in , talian organizations': A multiple case study ",Managerial Auditi ng journal vol,(21) no, (3).
- 2- Anderson , urton , CH"ASSURANCE AND LONSULTING SERVICES " ,Research airtight.

- 3–Institute of internal auditors II,(2004),"code of Ethics and standard ards for the professional practice of Internal Audit Function, Standards Code of practice, link.springer.com
- 4– vinten, Gerald(2004)"the futre of uk internal audit education – secularization and submergence", managerial auditing journal, vol.(19).
- 5– Ruud , flemming , CH "the INIERNAL AUDIT FUNCTLON: AN INTEGRAL PART OF ORGNIZATIONAL GOVERNANCE".
- 6– Rammoorti , Sridhar and weidenmier, Marcia CH.9"THE PERVASWE LMP ACT OF INFORMATION.
- 7– Prawitt , Douglas CH.6 "MANAGING THE INTERNAL AUDITFUNCTION".
- 8– LEUNG Dr philomena,2003, "the Role of. Internal Audit gement in Australia, Research airtight.

الملاحق

استبانة الدراسة

أسماء شركات التأمين

أسماء محكمي الاستبانة



الجمهورية العربية السورية

الأكاديمية العربية
للعلوم المالية والمصرفية - صنعاء
قسم محاسبة
برنامج الماجستير

استمارة استبيان في موضوع

(تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات
المحاسبية - دراسة تطبيقية على شركات التأمين العاملة في اليمن)

الأخ الكريم، الأخت الكريمة.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد دراسة لاستكمال نيل درجة الماجستير في المحاسبة، وذلك بعنوان
"تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية -
دراسة تطبيقية على شركات التأمين العاملة في اليمن" ويأمل الباحث من حضرتكم التكرم
بوضع علامة (✓) أمام الإجابة التي توافق وجهة نظركم، ونؤكد لكم بان جميع البيانات
والمعلومات التي سيتم الحصول عليها من خلال هذا الاستبيان سوف تعامل بسرية تامة ولن
تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرا لكم سلفا على تعاونكم.....

الباحث

محمد علي محمد الجابري

ت/777788992

mmaljabri_2012@yahoo.com

القسم الأول: الخصائص الشخصية للمدقق الداخلي

1- المؤهل العلمي: -

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

2- التخصص العلمي: -

☐ محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ إدارة أعمال ☐ أخرى حددها....

3-الشهادات المهنية: -

☐ CPA ☐ ACPA ☐ CIA ☐ لا يوجد ☐ أخرى يتم ذكرها...

4-سنوات الخبرة: -

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

5-العمر: -

☐ أقل من 25 ☐ من 25 الى أقل من 40 ☐ من 40 فأكثر

6-الوظيفة: -

☐ مدير إدارة ☐ مدير مالي ☐ مدير إداري ☐ مدير حسابات
☐ مدقق داخلي ☐ أخرى.....

القسم الثاني: تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن.

س1: يرجى تحديد مدى تأثير إدراك المدقق الداخلي لأهمية دوره في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم

المعلومات المحاسبية؟

م	دور المدقق الداخلي أو (المهام التي يقوم بها)	مدى تأثير إدراك المدقق الداخلي لأهمية دوره في تحسين نظام الرقابة الداخلية		
		تأثير هام	تأثير متوسط	لا يوجد تأثير
1	فحص وتقييم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية.			
2	فحص وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.			
3	تقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة.			
4	تحديد سلسلة الأنشطة التي تم تنفيذها ومن ضمنها تقييم وتحسين النظام الرقابي.			
5	تحديد المخاطر المتعلقة بأهداف الرقابة التي يمكن تفاديها من خلال نظام التحسين المستمر للنظام الرقابي.			
6	دراسة نظم حماية الأصول والإشراف على الجرد السنوي لها.			
7	التحقق من أن النظام المحاسبي يمنع بدرجة كافية حدوث الأخطاء والمخالفات.			
8	الرقابة على توثيق النظام لضمان تسجيل تدفق المعلومات خلال النظام ابتداء من المدخلات وانتهاء بالمخرجات			
9	ضمان تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد.			
10	فحص مدى ملائمة النظام المحاسبي للشركة.			
مهام أخرى للمدقق الداخلي يرجى ذكرها: 1.....				
.....				
.....				
.....				

س2: ما مدى تأثير دور المدقق الداخلي في -ظل الأتمتة -على تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية؟

م	دور المدقق الداخلي أو (المهام التي يقوم بها)	مدى تأثير دور المدقق الداخلي في ظل الأتمتة على تحسين نظام الرقابة الداخلية		
		تأثير هام	تأثير متوسط	لا يوجد تأثير
11	العمل على إيجاد نظام محكم للتدقيق الداخلي لدى الشركة.			
12	الرقابة على إعداد النظام لضمان إجراءات رقابية كافية على تطبيقات الحاسوب.			
13	الرقابة على الأجهزة والبرامج لاكتشاف أي قصور في أداء الأجهزة والبرامج.			
14	استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تُعد خصيصاً لذلك.			
15	التأكد من سلامة النظم المحاسبية الإلكترونية من الاختراق عن طريق الفحص بالسبل الممكنة.			
16	المناقشة مع المحاسبين في نقاط الضعف الموجودة في النظام المحاسبي وسبل تحسينها.			
17	المناقشة مع المشرفين على النظام المحاسبي لمعرفة مدى دقة ومناسبة النظام القائم وطرق تطويره.			
18	فحص الإجراءات الرقابية الإلكترونية للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح.			
19	الفهم الكافي لعمل البرامج الحاسوبية وإجراءات الرقابة الإلكترونية المطبقة.			
	مهام أخرى للمدقق الداخلي يرجى ذكرها:			

س3: ما مدى تأثير خبرة وكفاءة المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية؟

م	كفاءة وخبرة المدقق الداخلي	مدى تأثير خبرة وكفاءة المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية		
		تأثير هام	تأثير متوسط	لا يوجد تأثير
20	القدرة على اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة المستمرة لأنشطة المنشأة.			
21	القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات والقوائم المالية.			
22	توافر عدد سنوات خبرة كافية للمدقق الداخلي.			
23	القدرة على التحسين المستمر لخدمات التدقيق.			
24	الإطلاع المستمر على الإصدارات الجديدة من معايير التدقيق.			
25	توفر المؤهلات العلمية الكافية للمدقق الداخلي			
26	التدريب المستمر لتنمية وزيادة كفاءة المدقق الداخلي.			
	كفاءات أخرى يرجى ذكرها:			

س4: ما مدى تأثير التزام المدقق الداخلي برفع التقارير في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية؟

م	مهام المراجع فيما يخص تقارير التدقيق الداخلي	مدى تأثير التزام المدقق الداخلي برفع التقارير في تحسين نظام الرقابة		
		تأثير هام	تأثير متوسط	لا يوجد تأثير
27	إعداد تقرير دوري عن فعالية نظام الرقابة الداخلية ورفعته إلى جهة الاختصاص.			
28	مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي.			
29	العمل على إصدار تقارير موضوعية وواضحة ومختصرة وبناءة ووقائية.			
30	احتواء التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية والأداء المرضى والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم.			
31	متابعة مدى تنفيذ التوصيات والنتائج على مستوى كل إدارة.			
32	اقتراح الحلول البديلة من أجل زيادة فعالية تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية			
	مهام أخرى يرجى ذكرها:			

س5: ما مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية؟

م	عناصر استقلالية المدقق الداخلي	مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية		
		تأثير هام	تأثير متوسط	لا يوجد تأثير
33	إصدار وتحديد أهداف ومهام إدارة التدقيق الداخلي بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة الشركة.			
34	وجود إجراءات مكتوبة وواضحة ومحددة لصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي.			
35	الوصول إلى السجلات والأشخاص المناسبين وغير ذلك لما يلزم، لأداء واجبة دون قيود.			
36	العمل على تحسين الاتصال المباشر مع لجنة التدقيق أو رئيس مجلس الإدارة.			
37	تجنب العلاقات التي تفقده الموضوعية وتعرضه لهيمنة أطراف أخرى.			
38	عدم التأثر بأي ضغوط أو انصياع والتي من شأنها عدم القدرة على اتخاذ القرار المناسب.			
39	تبعية التدقيق الداخلي للإدارات والأقسام التنفيذية.			
	عناصر أخرى يرجى ذكرها:			

س6: يرجى تحديد أهم الصعوبات التي تؤثر على دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

م	الصعوبات	أهم الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي		
		هامة	متوسطة الأهمية	غير هامة
40	تقييد صلاحيات التدقيق والفحص من قبل الإدارة التنفيذية.			
41	تبعية التدقيق الداخلي للإدارات والأقسام التنفيذية في الهيكل التنظيمي.			
42	ضعف الإلمام من المدقق باللوائح والأنظمة والقوانين الخاصة بالمنشأة.			
43	عدم كفاية المستندات الورقية في بعض مراحل النظام الإلكتروني.			
44	ضعف قدرة المدقق على تتبع المسارات غير المنظورة للعملية المحاسبية في النظم الإلكترونية.			
45	ضعف الوضوح في الإجراءات والتعليمات الرقابية من قبل الإدارة التنفيذية.			
46	ضعف التأهيل والتدريب المستمر لاكتساب المهارات اللازمة لمواكبة التطورات الحديثة.			
47	صعوبة التواصل مع مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.			
	صعوبات أخرى يرجى ذكرها:			

شكراً لكم على حسن تعاونكم،،،،،

ملحق رقم (2) أسماء شركات التأمين العاملة في الجمهورية اليمنية

م	اسم الشركة	سنة التأسيس
1	الشركة المتحدة للتأمين	1981م
2	الشركة الإسلامية للتأمين	2001م
3	شركة مأرب اليمنية للتأمين	1974م
4	شركة سبأ اليمنية للتأمين	-
5	الشركة اليمنية العامة للتأمين	1977م
6	شركة كاك للتأمين	2010م
7	الشركة اليمنية القطرية للتأمين	-
8	الشركة الوطنية للتأمين	1993م
9	شركة أمان للتأمين	1993م
10	شركة الجزيرة للتأمين وإعادة التأمين	2004م
11	الشركة اليمنية للتأمين	-
12	شركة ترست للتأمين	-
13	المتخصصة للتأمين	2004م
14	شركة اليمن للتأمين	-

ملحق رقم (3) أسماء محكمي الاستبيان

م	اسم المحكم	الجهة
1	الدكتور/ عمار مهيب	الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
2	الدكتور/ عبدالعزيز المخلافي	جامعة صنعاء
3	الدكتور/ يحيى المطري	الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

3–The auditor, who is impartial and disinterested, has a significant role in improving the internal control system of accounting information systems.

4–There are many difficulties which effect on the role of internal auditor in improving the internal control system of accounting information systems such as restricting audit and check permissions of the executive management, being not full-known with systems, being the internal auditor is unable to follow the accounting process track of electronic systems, and difficulty of communicating with a board of directors.

According to the previous results, the study recommends the insurance companies granting its internal auditors the full permission which helps them achieving their tasks to improve the internal control system.

Abstract

Assessing the role of the internal auditor to improve the internal control system of accounting information systems in the insurance companies working in Yemen. (A field study)

This study aimed to assess the role of the internal auditor in improving internal control system of accounting information systems in the insurance companies working in Yemen.

The study adopted the analytical descriptive method through designing surveys, which were 35, were distributed on the study sample which was consisting of the internal auditors, in the head offices of insurance companies in Sana'a

There were many statistic methods were used in this study such as average and Standard Deviation; and after analyzing the data, it has been concluded that there is an important impact for the role of the internal auditor in improving the internal control system of accounting information systems in insurance companies working in Yemen as follow:

- 1–The internal auditor's efficiency has an important effect in improving the internal control system of accounting information systems.
 - 2–Committing the internal auditor to introduce periodic reports to a board of directors, including the weakness aspects of the internal control systems, has a crucial impact in improving the internal control system of accounting information systems.
-

Yemeni-Herzegovina
THE ARAB ACADEMY
FOR BANKING AND FINANCIAL SCIENCES
SANA'A
ACCOUNTING DEPARTMENT
MASTER OF SCIENCE PROGRAM



**ASSESS THE ROLE OF THE INTERNAL AUDITOR TO IMPROVE
INTERNAL CONTROL SYSTEM OF ACCOUNTING
INFORMATION SYSTEMS IN INSURANCE COMPANIES
OPERATING IN YEMEN**

(AFIELD STUDY)

Prepared by

Mohammed ALI Mohammed al-Jabri

Supervision

DR. Radwan Ali Khaled

This study provided an update on to get a master's degree in accounting

2014-1435